نواصل طريقنا نحو التفوّق

التقرير السنوي
2013

بنك الاردن Bank of Jordan

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

قائمة المحتويات

مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2013

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2013

الإفصاح والشفافية

شبكة فروع بنك الأردن

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960، سجل تجاري رقم 13، رأس المال المكتتب به

155,100,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140، عمان 11181 الأردن، هاتف: 5696277 فاكس: 5696291

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: www.bankofjordan.com

Call Center: 06 580 77 77

حضرة صاحب الجلالة

الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ
الأمير حسين بن عبداللّه ولي العهد

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان

الأعضاء
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
السيد يحيى زكريا محمد القضماني
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج
السيد جان جوزيف عيسى شمعون
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

المدير العام
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

مدققو الحسابات
السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

كلمة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي
بنك الأردن الكرام،،،

يسرّني أن أرحبَ بكم أجملَ ترحيب، وأقدمَ لكم التقريرَ السنويّ الثالثَ والخمسين لبنك الأردن لِنستعرضَ من خلاله البياناتِ الماليةَ للبنك، وأبرزَ إنجازاته خلال سنة 2013.

اتّسمت سنةُ 2013 باستمرار التحديات التي عايشها الأردنُّ خلال سنتي 2011 و2012 والتي زادت من حدة الضغوط على الاقتصاد الأردنيّ. وعلى الرُّغم من ذلك فقد حافظ الاقتصادُ الوطنيُّ على تحقيق معدلاتِ نموّ إيجابية، فبلغ نموُّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2013 ما نسبته 2.8%. وعلى مستوى احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية فقد نجح البنكُ المركزيُّ في التعامل مع الضغوط على الاحتياطيات مما أسهم في وصولها إلى مستوياتٍ مريحة، وذلك من خلال اتخاذ جملةٍ من الإجراءات كان أهمُّها تفعيلَ الإطارِ التشغيليّ للسياسة النقدية، حيث ارتفعتْ الاحتياطيات بمبلغ 3.8 مليار دينار (5.4 مليار دولار) وبنسبة 81% مقارنةً بنهاية سنة 2012 لتصل إلى 8.5 مليار دينار (12مليار دولار) في نهاية سنة 2013. وانخفض عجزُ الحساب الجاري في الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2013 بسبب تراجع وارداتِ الطاقةِ ليُسجّلَ ما نسبتهُ 12.1% من الناتج المحليّ الإجماليّ مقابلَ 21.4% خلال الفترة ذاتِها من سنة 2012. كما انخفض معدلُ البطالة خلالَ الربع الرابع من سنة 2013 إلى 11% مقابل 12.5% خلال نفس الفترة من السنةِ الماضية 2012، مسجلاً ما نسبتُه 27.6% لفئةِ الشباب. وارتفع معدّلُ التضخمِ إلى 5.6% لسنة 2013 مقارنةً بمعدل 4.8% لسنة 2012.

لقد استمرت الحكومة خلال سنة 2013 باتخاذ خطواتٍ جادةٍ وعمليةٍ للمضيّ قدماً في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصاديّ والماليّ (2012 – 2016)، بدعم من صندوق النقد الدوليّ. وفي سبيل مباشرة الحكومة في إصلاح الماليةِ العامة فقد قامت بتنفيذ قراراتٍ اقتصادية إصلاحيةٍ شملت توجيهَ دعم المحروقات للأفراد بدلاً من ألسلع، وزيادةَ سعرِ تعرفةِ الطاقة الكهربائية على مختلف القطاعات الاقتصادية. وجارٍ العملُ أيضاً على إصلاحِ النظام الضريبيّ وترشيدِ الإعفاءات الضريبية مما سيسهمُ في تعزيز الإيرادات المحلية. وتشير توقعاتُ صندوقِ النقدِ الدوليّ إلى تحسّنِ المؤشراتِ الاقتصادية الكلية ليسجلَ الاقتصادُ الوطنيُّ نمواً بنسبة 3.3% - 3.5% خلال الفترة 2013 – 2014؛ بدعم من زيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية من دول مجلس التعاون الخليجيّ والنموّ في قطاع العقار والسياحة وزيادةِ الاستهلاك. وعلى مستوى الإصلاح السياسيّ خلالَ سنة 2013 فقد تم إجراءُ الانتخابات النيابية وانتخاباتِ البلديات. ومن الجدير ذكرُه أن الحكومةَ نجحت في إتمام إصدار سنداتٍ بالدولار الأمريكيّ في الأسواق العالمية بقيمة 1,250 مليون دولار أمريكي، وذلك في سبيلِ تحقيقِ التوازن بين الدّيْنِ الداخليّ والخارجيّ وعدمِ مزاحمةِ القطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعه من خلال السوق المحلية.

وعلى مستوى الاقتصاد العالميّ فمن المتوقع أن يسجّلَ نمواً بنسبة 2.9% في سنة 2013 وبنسبة 3.6% في سنة 2014، حيث من المتوقع أن يكونَ جانبٌ كبيرٌ من زَخَمِ النموّ متأثراً بالاقتصادات المتقدمة، بالإضافة إلى النموّ في الاقتصادات الصاعدة. وتأتي توقعاتُ النموّ مع بقاء مخاطرِ إصلاحاتِ القطاعِ الماليّ في منطقة اليورو، وارتفاعِ مستوى الدّيْنِ الحكوميّ والمخاطرِ المرتقبة بالماليةِ العامة والقطاعِ الماليّ في العديد من الاقتصادات المتقدمة، ومنها اليابانُ والولاياتُ المتحدةُ. بالإضافة إلى استمرار التحولاتِ الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما يرافقها من تباطؤٍ في النموّ.

وعلى صعيد القطاعِ الماليّ والمصرفيّ فقد استهدفت السياسةُ النقديةُ تعزيزَ أركانِ الاستقرارِ النقديّ لتهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة والمحفّزة للنموّ. وجاء قرارُ البنك المركزيّ الأردنيّ بتخفيضِ أسعارِ الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية مرتين خلال سنة 2013، بهَدفِ تحفيزِ الائتمانِ المقدّم للقطاعِ المصرفيّ وبما ينعكسُ إيجاباً على النموّ الاقتصاديّ. كما عمل البنكُ المركزيّ على تأسيس دائرة الاستقرار الماليّ بهدف تحديدِ ومراقبة المخاطر التي قد تواجهُ النظامَ الماليّ على المستوى الكليّ للحدّ منها وتعزيزِ قدرةِ هذا النظام على مواجهتها. هذا وقد أطلقَ البنكُ المركزيُّ مجموعةً من المبادرات لتفعيلِ دورِ البنوك لتمويلِ المشاريع المتوسطة والصغيرة. وتأسيساً على الظروف الإيجابية المواتية للتوسع والنمو فقد اتّخذ البنكُ مواقفَ إيجابيةً انعكست على سياسته الاستثمارية والائتمانية والتي ترجَمَتْها نتائجُ البنكِ الماليةُ لسنة 2013.

السادة المساهمين الكرام،،،

حقق البنكُ نتائجَ إيجابيةً خلال سنة 2013، فقد ارتفع صافي الربح العائد لحقوق مساهمي البنك إلى 40.7 مليون دينار، مقارنةً بمبلغ 36.3 مليون دينار في السنة السابقة، ومحققاً نموّاً بنسبة 12.3%، حيث تمّ العملُ على تجنيبِ مخصصات بمبلغ 25.4 مليون دينار على قائمة الدخل، لمواجهة محفظةِ الديونِ غيرِ العاملة ومحفظةِ تسهيلات بنك الأردن – سورية نظراً لاستمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة. وقد تعزّزتْ حقوقُ مساهمي البنك فارتفعتْ بمبلغ 40.5 مليون دينار وبنسبة 14.6% ووصلتْ إلى حوالي 317 مليون دينار في نهاية سنة 2013. كما بلغ إجماليُّ الدخلِ 114.5 مليون دينارٍ شَكّلَ صافي إيرادِ الفوائدِ والعمولاتِ منه ما نسبتُه 89.6%. كما بلغ حجمُ موجوداتِ البنك 2,076.9 مليون دينار محققةً ارتفاعاً بنسبة 3%.

وعلى صعيد مصادر الأموال، فقد بلغت محفظةُ ودائع العملاء 1,544.2 مليون دينار مقارنةً بمبلغ 1,552.6 مليون دينار في نهاية سنة 2012، مما يعكسُ ثقةَ العملاءِ بالبنك ويلبّي متطلباتِ التمويل اللازم للعملاء وسيولةِ البنك. وعلى مستوى محفظةِ التسهيلات الائتمانيّةِ (بالصافي) فقد شَهِدتْ ارتفاعاً ملحوظاً بلغ 109.7 مليون دينار وبنسبة 11.8% مقارنة بسنة 2012، ليصلَ رصيدُها إلى 1,040.3 مليون دينار، حيث عمل البنكُ على تلبيةِ احتياجاتِ عملائه وبناءِ علاقاتٍ وثيقةٍ معهم وضمانِ خدمتهم بمستوى عالي الجودة، معززاً ذلك بالحلول المصرفيّة الشاملة التي يوفّرها، وبما يسهم في التنمية الاقتصادية الشاملة في الدول التي يتواجدُ فيها البنكُ وحسبَ معطياتِ وظروفِ السوق. هذا وقد استمر البنكُ في المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية فارتفعتْ نسبةُ تغطيةِ المخصّص للديون غيرِ العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) لمجموعة بنك الأردن إلى 93% في نهاية سنة 2013 مقابل 83% لسنة 2012، الأمرُ الذي سيزيدُ من قدرة البنك على التوسّع في الائتمانِ الممنوح لعملائه على المدى المنظور، يُعزّزُ ذلك البيئةُ الاستثماريةُ والاقتصاديةُ المواتيةُ وتوقُّعُ المزيد من التحسّن في مؤشراتِ النمو الاقتصاديّ في ظلّ التطورات الإيجابية في الأسواقِ العالميةِ والإقليميةِ وتجاوزُ تحدياتِ الربيعِ العربيّ والأزمةِ الماليةِ العالمية.

وعلى مستوى نسبِ الملاءة المالية والعوائدِ لمجموعة بنك الأردن فقد بَلَغتْ نسبةُ كفايةِ رأس المال 16.30% مقابل 16.46% في السنة السابقة، ومقارنةً بالحد الأدنى المطلوب من البنك المركزيّ الأردنيّ البالغ 12% ولجنةِ بازل II البالغ 8%. وارتفعَ العائدُ على متوسطِ حقوقِ مساهمي البنك إلى 13.73% لسنة 2013 مقابلَ 13.55% لسنة 2012. كما ارتفع العائدُ على متوسّطِ الموجودات أيضاً من 1.78% لسنةَ 2012 إلى حوالي 2% لسنة 2013. وقد استمر البنكُ في المحافظة على نسبِ سيولةٍ مرتفعةٍ تجاوزت النِّسَبَ المحدّدةَ من الجهات الرقابية في الدول التي يعمل فيها البنك، حيث بلغت نسبةُ السيولةِ القانونيةِ لمجموعة بنكِ الأردن 138.17% كما في نهاية سنة 2013.

السادة المساهمين الكرام،،،

على صعيدِ بنكِ الأردن – سورية واصلَ البنكُ تطبيقَ استراتيجيةِ المحافظةِ على استمرارية العمل وتقديمِ أفضلِ الخدمات للعملاء، وَوَضعَ الخططَ البديلةَ لمواجهةِ أسوأ السيناريوهات. وفيما يتعلقُ بالأداءِ الماليّ فقد استمر البنك في الحفاظ على نتائجَ إيجابيةٍ، ومعدلاتِ ملاءةٍ ماليةٍ فاقت مُتطلّباتِ الجهات الرقابية، فبلغتْ نسبةُ كفايةِ رأس المال 24.77%. كما يحتفظُ البنكُ بنسبِ سيولةٍ مرتفعةٍ بلغت 58% لكافة العُملات مقارنةً بالحدّ الأدنى البالغ 30%. وتمّ العملُ على متابعةِ الحساباتِ تحت المراقبة والمتعثّرةِ وإعادةِ جدولةِ بعضِ الديون وفقاً لأوضاعِ العملاء.

واصل البنكُ تطبيقَ واستكمالَ مشاريعِ وبرامجِ العملِ المنبثقةَ عن استراتيجيته للسنوات 2011 – 2013، والتي تضمّنتْ تطويرَ الحلولِ الماليةِ والمصرفيةِ للعملاء، والارتقاءَ بمستوى الخدمةِ المقدمةِ لهم، وتوفيرَ بيئةِ عملياتٍ ومنظومةِ إجراءاتٍ وقواعدِ بياناتٍ لمواكبةِ متطلباتِ العملِ الحاليةِ والمستقبلية. إلى جانب الاستثمار في أنظمة آلية متطورة أسهَمَتْ في توفيرِ منتجاتٍ وخدماتِ البنكِ بمستوى عالي الجودةِ وبما يمكّنُ البنكَ من مواكبةِ التطوراتِ التكنولوجية في مجال الصناعة المصرفية. حيث شَهِدَتْ سنةُ 2013 إطلاقَ استراتيجيةِ البنكِ الجديدةَ على مستوى خدمات التجزئة والتي انبثق عنها تطويرُ باقاتٍ مصرفيةٍ موجهةٍ لشرائحَ محددةٍ من العملاء، حيث تم تصميمُ منتجاتٍ وخدماتٍ مصرفيةً ومزايا جديدةً تلبّي تطلعاتِ واحتياجاتِ كلّ شريحة. ونتجَ عن ذلك تطويرٌ لإجراءاتِ العملِ والنماذجِ والأنظمةِ والبرمجياتِ المستخدمة، وتأسيسُ مراكزَ لخدمةِ "عملاءِ المميّز" في عددٍ من الفروع. هذا إلى جانبِ تطبيقِ "تعليماتِ التعاملِ مع العملاء بعدالة وشفافية" الصادرة عن البنك المركزي الأردني، حيث تمّ تجهيزُ وتعديلُ إجراءاتِ العملِ والنماذجِ والأنظمةِ الآليةِ المتعلقةِ بهذه التعليمات، وتمّ تأسيسُ وحدةِ الشكاوى ورفدُها بالكوادر البشرية المؤهّلة، كما تمّ إعدادُ سياسةِ التعاملِ مع العملاء بعدالة وشفافية، وتعديلُ السياسة الائتمانية للأفراد بما يتوافق مع هذه التعليمات. وفي سبيل تطوير القنوات الإلكترونية فقد تعاقد البنك مع شركة رائدة لإطلاق النظام الآلي الجديد للقنوات الإلكترونية، بما يواكبُ أحدثَ التطوراتِ المصرفيةِ في هذا المجال، وبناءُ قنواتٍ قادرةٍ على تلبية المتطلبات المتغيرة لعملائه.

وعلى صعيد الموارد البشرية فقد تمّ إنجازُ استراتيجياتٍ وسياساتٍ موحدة في دائرة الموارد البشرية لتحقيق التناغم على مستوى الخدمات المقدمة لدوائر البنك وفروعه الخارجية وشركاته التابعة. واستمر البنكُ بالارتقاءِ بمستوى رأسمالِه المعرفيّ واستكمالِ تطبيق مشاريعه في هذا المجال. وعلى جانب موازٍ، واصلَ البنكُ تطبيقَ مبادئَ الحوكمة الرشيدة، حيث يضطلعُ كلٌّ من مجلس الإدارة والإدارةِ التنفيذية بالمهام والمسؤوليات الموكلة لهم بكل شفافية، وبما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. كما يعملُ البنك على بناء علاقاتٍ راسخةٍ تقوم على الانفتاح والشفافية والتواصل الدائم مع كافة الجهات ذات العلاقة.

وفي ظل تطبيق منظومة متقدمة للتعامل مع مختلف أنواع ومستوياتِ المخاطر في جميع الدول التي يتواجدُ فيها البنك، فقد عمل البنكُ على تحديد المستويات المقبولة لكافة أنواع المخاطر ضمْنَ آليةٍ موثّقةٍ ومعتمدة. كما استمر في رصدِ ومراقبةِ كافة أنواع المخاطر وإصدارِ تقاريرَ بشأنها. وتتم بصورة منتظمة مراجعةُ سياساتِ وأنظمةِ إدارة المخاطر من أجل تحسينِ أساليبِ العملِ وعكسِ التغيراتِ الحاصلة في السوق. وفي مجال تطبيق البنك لأنظمةٍ متطورة لقياس وتحديدِ المخاطر فقد استمرّ العمل على استكمال مشروع التقييم الائتمانيّ بهدف تطويرِ آلية تقييم ومنح الائتمان لعملاء الأفراد، وأتمتةِ عمليةِ التحليلِ الائتمانيّ لزيادة كفاءتها. أما على مستوى تطويرِ العمليةِ الائتمانية فقد تمّ الالتزامُ بنموذجِ الحاكميةِ المؤسسيةِ للشركات ونموذجِ معاييرِ ثباتِ الجدارة الائتمانية وأساليبِ توحيدِ منهجيةِ الدراسة الائتمانية. هذا وقد عمل البنكُ على تجهيزِ كافة متطلبات تطبيقِ قانون الامتثالِ الضريبيّ للحساباتِ الخارجية (FATCA) وتحديدِ وتعريفِ المخاطرِ المترتبةِ على عدم الامتثال لهذا القانون والإجراءاتِ الرقابية للحدّ من هذه المخاطر ضِمْنَ ملفاتِ مخاطرِ الوحداتِ المعنيةِ في البنك. كما تمّ تزويدُ الفروعِ الخارجيةِ والشركاتِ التابعةِ بكافة المهامِّ المطلوبةِ للامتثالِ لمتطلباتِ هذا القانون.

السادة المساهمين الكرام،،،

إننا في بنك الأردن نحرص على مواصلة طريقنا نحو التفوّق، وتحقيق النموّ المستهدف وزيادة حجم العمل في الأسواق التي نعمل فيها، وتعزيز مركز البنك التنافسيّ. وتقديم حلول مبتكرة لعملائنا بما يفوقُ تطلعاتهم، ويرتقي لمستوى طموحاتهم. ونأمل أن تحمل سنةُ 2014 مزيداً من التحسن على مستوى المشهد الإقليميّ واستقرار الأوضاع في دول الجوار، والبدء بتحسّن الأوضاع الاقتصادية في أسواقها، والاستفادة من الفرص الناتجة عن ذلك على المدى المتوسط والطويل الأمد. وعلى صعيد الأردنّ فإن استمرارَ عملية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية على حدٍّ سواء، وبالرغم من التحديات التي ستنتج عنها، ستمثلُ نقطةَ الانطلاق لتحقيق النموّ المستهدف وتخفيض معدلات البطالة والمديونية حسب المؤشرات المحددة في البرنامج الوطني للإصلاح الماليّ والاقتصاديّ.

واستناداً إلى نتائج البنك المتحققة لسنة 2013، فإن مجلسَ الإدارة قرّرَ أن يرفعَ توصيتَه إلى الهيئة العامة لتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15% من القيمة الاسمية للسهم وبمبلغ 23.3 مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح.

وفي ختام لقائنا، أكرّرُ شكري باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة لعملائنا ومساهمينا على ثقتهم ودعمهم المتواصل للبنك. وكلُّ التقدير والشكر لفريق موظفي بنك الأردن في كافة المستويات الإدارية والوظيفية لجهودهم المبذولة في الارتقاء بمستوى أداء البنك وتحقيق النتائج المستهدفة، وسنستمرُّ في الوصول لمستويات متقدمة في القطاع المصرفي في الأسواق التي نعمل فيها. والشكرُ موصولٌ لكافة المؤسسات الرسمية وعلى رأسها البنكُ المركزيُّ الأردنيُّ لدعمهم المتواصل للجهاز المصرفيّ والاقتصاد الوطنيّ في ظل حضرة صاحبِ الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظهُ الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

تقرير مجلس الإدارة 2013

الأداء الاقتصادي **2013**

الأنشطة والإنجازات **2013**

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة **2013**

أهداف خطتنا المستقبلية **2014**

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية **2013**

الأداء الاقتصادي 2013

استأنف الاقتصاد الأردني خلال سنة 2013 تحقيق النمو الذي كان مرجواً على أثر موجة القرارات الاقتصادية الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة الأردنية في سنتي 2012 و 2013، حيث كان لقرار تحرير أسعار المشتقات النفطية وتقديم الدعم النقدي المباشر الأثر الكبير في الحد من مشاكل وصعوبات موازنة الدولة وقطاع المالية العامة، إضافة إلى الحد من نزيف الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية وتسجيله نمواً بلغ حوالي 81% في نهاية سنة 2013 عن رصيده في نهاية سنة 2012، إضافة إلى الاستمرار في إجراءات ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي والالتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي، والعمل على تخصيص حصة أكبر من إجمالي النفقات لدعم المشاريع التنموية والإنتاجية. كما شهدت سنة 2013 تفعيل الإنفاق من المنحة الخليجية المقدرة بمبلغ 5 مليار دولار لدعم مشاريع البنية التحتية وتمويل المشاريع الإنتاجية، إضافة إلى مواصلة العمل على تحقيق شروط اتفاقية الاستعداد الائتماني الموقعة مع البنك الدولي، حيث أُجريت مراجعتان للاقتصاد الأردني من قبل بعثة صندوق النقد الدولي خلال سنة 2013 أظهرت نتائجهما التزام الأردن بتنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح على الرغم من الظروف الخارجية الصعبة وتصاعدها بما في ذلك الأزمة السورية، حيث يواصل النمو الاقتصادي التعافي ببطء والتضخم لايزال قيد السيطرة، فقد حقق الاقتصاد الأردني نمواً بلغ 2.8% خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2013 محافظاً على نفس نسبة النمو المتحققة في الفترة ذاتها من سنة 2012. هذا وقد اتخذت الحكومة الأردنية قراراً بالبدء برفع أسعار الطاقة الكهربائية على القطاعات الاقتصادية اعتباراً من شهر آب 2013 وعلى الاستخدام المنزلي اعتباراً من مطلع سنة 2014، وذلك للتقليل من عجز الموازنة العامة الناتج عن مواصلة دعم أسعار الكهرباء للاستخدام المنزلي وصولاً إلى أن تحقق شركة الكهرباء الوطنية تغطية تكاليفها التشغيلية. كما من المتوقع أن يتم رفع الدعم عن الخبز واستبداله بدعم مالي مباشر على غرار ما حدث في قطاع الطاقة.

وترتيباً على ذلك فقد جاء أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي على النحو التالي:

- حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.8% خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2013 محافظاً على نسبة النمو ذاتها المتحققة خلال نفس الفترة من سنة 2012.
- ارتفع معدل التضخم خلال سنة 2013 ليصل إلى ما نسبته 5.6% مقارنة مع معدل بلغ 4.8% خلال سنة 2012 وبارتفاع بلغ 0.8%.
- ارتفع حجم التداول في قطاع العقار بنسبه 13% خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 ليصل إلى حوالي 6.3 مليار دينار.
- ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال سنة 2013 بنسبة 6.2% مقارنة مع نهاية سنة 2012 لتصل إلى 18.9 مليار دينار، كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 10.5% لتصل إلى 27.6 مليار دينار تقريباً في نهاية سنة 2013.
- سجلت الصادرات الوطنية ارتفاعاً طفيفاً في مستوياتها خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2013 حيث بلغت حوالي 4 مليار دينار.
- شهد الدخل السياحي مقاساً بمقبوضات السفر تراجعاً بنسبة 4.2% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2013 مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2012 ليسجل حوالي 2.2 مليار دينار.
- تراجع معدل البطالة خلال الربع الرابع من سنة 2013 ليسجل 11.0% مقارنة بمعدل بلغ 12.5% في الفترة ذاتها من سنة 2012.
- ارتفعت حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 4.4% خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 لتصل إلى حوالي 2.6 مليار دينار.
- سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة ارتفاعاً مقداره حوالي مليار دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2013 ليبلغ رصيده 18.7 مليار دينار.
- ارتفع حجم التداول في بورصة عمان بنسبة 53% خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، فيما حقق الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية انخفاضاً بنسبة 5.6% عن مستواه المسجل في نهاية سنة 2012 وليغلق عند مستوى 4336.7 نقطة.
- ارتفع صافي رصيد الدين العام (الداخلي والخارجي) إلى حوالي 18.6 مليار دينار خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2013 مشكلاً 77.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنة 2013 مقارنة بما نسبته 75.5% في نهاية سنة 2012.
- ارتفع العجز المالي قبل المساعدات إلى حوالي 1.44 مليار دينار خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2013 مقابل 1.26 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2012 وبنسبة ارتفاع 15%.

الناتج المحلي الإجمالي:

شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2013 ثباتاً بالنمو بفعل استمرار الأوضاع الإقليمية غير المواتية والتي مازالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الأردني وعلى مختلف القطاعات، حيث سجل نمواً بنسبة 2.8% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012 محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المتحقق خلال الفترة ذاتها من سنة 2012، وجاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلةً لنمو معظم القطاعات الاقتصادية بمعدلات متباينة، حيث سجلت بعض القطاعات الاقتصادية نمواً بوتيرة متسارعة، أهمها "قطاع الإنشاءات" الذي نما بنسبة 8.4% مقابل نمو طفيف بنسبة 0.2% في الفترة ذاتها من سنة 2012، و"قطاع الزراعة" نما بنسبة 1% مقابل تراجع بنسبة 9.6% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2012، في حين شهدت بعض القطاعات الاقتصادية تباطؤاً في أدائها خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2013، أبرزها "قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات" والذي نما بنسبة 3.8% مقابل نمو بنسبة 5% خلال الفترة ذاتها من السنة السابقة، و"النقل والتخزين والاتصالات" بنسبة 4% بالمقارنة مع نمو بلغت نسبته 4.9%، "والتجارة والفنادق والمطاعم" بنسبة 3.6% مقارنة مع نمو بلغ 7.1%، و"قطاع الصناعات التحويلية" بنسبة 1.7% مقارنة بنمو بلغ 2.4%، و"منتجو الخدمات الحكومية" بنسبة 1.3% مقارنة بنمو بلغ 2% خلال الفترة ذاتها من سنة 2012. في المقابل سجلت القطاعات التالية تراجعاً في أدائها مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2012، حيث تراجع قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة 10.5% مقابل تراجعه أيضاً بنسبة 14.1%، و"قطاع الكهرباء والمياه" تراجع بنسبة 0.6% مقابل نمو بنسبة 7.2% خلال نفس الفترة من سنة 2012. وفيما يتعلق بمعدل التضخم فقد ارتفع خلال سنة 2013 ليسجل ما نسبته 5.6% مقارنة مع معدل بلغ 4.8% في نهاية سنة 2012 وبارتفاع بلغ 0.8%.

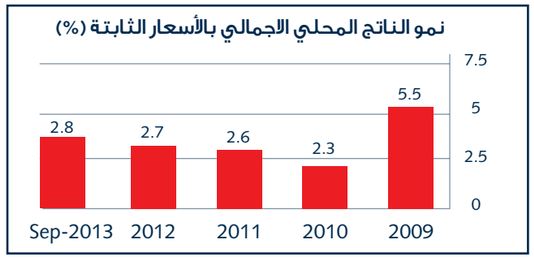

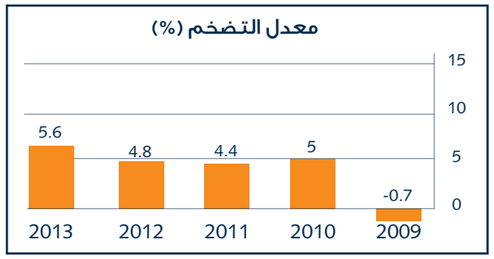

المالية العامة:

أظهرت مؤشرات قطاع المالية العامة للشهور العشرة الأولى من سنة 2013 ارتفاعاً في الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بما مقداره 819.9 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 21.2% لتصل إلى 4.7 مليار دينار، حيث سجلت المساعدات الخارجية ارتفاعاً بمبلغ 453.7 مليون دينار لتصل إلى ما قيمته 550.3 مليون دينار، فيما ارتفعت الإيرادات المحلية بمبلغ 366.2 مليون دينار وبنسبة 9.7% لتصل إلى 4.1 مليار دينار. وجاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 378.1 مليون دينار، وانخفاض حصيلة الإيرادات غير الضريبية بحوالي 11.8 مليون دينار. فيما ارتفع إجمالي الإنفاق خلال الفترة ذاتها بمقدار 556.3 مليون دينار وبنسبة 11.1% مسجلاً 5.6 مليار دينار تقريباً، وجاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمبلغ 416.5 مليون دينار أو ما نسبته 9.1%، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 139.8 مليون دينار أو ما نسبته 30%. ونتيجة للتطورات السابقة فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً بعد المساعدات بلغ 897.5 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 1.2 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2012. وفيما يتعلق بحجم المديونية فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي والخارجي بحوالي 2 مليار دينار وبنسبة 12% عن مستواه في نهاية سنة 2012 ليصل إلى 18.6 مليار دينار، مشكلاً ما نسبته 77.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنة 2013.

ويذكر أن إجمالي رصيد الدين الداخلي سجل في نهاية العشرة شهور الأولى من سنة 2013 ارتفاعاً بمبلغ 778.1 مليون دينار ليصل إلى 12.4 مليار دينار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الدين العام الداخلي ضمن الموازنة العامة للحكومة بحوالي 1.1 مليار دينار، وانخفاض صافي رصيد الدين العام الداخلي ضمن المؤسسات العامة المستقلة بحوالي 325.7 مليون دينار.

ومن الجدير ذكره أن الأردن نجح في إتمام إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية باسم المملكة الأردنية الهاشمية بقيمة 1,250 مليون دولار أمريكي ولمدة سبع سنوات تستحق دفعة واحدة في نهاية عمر السندات في سنة 2020، وبسعر فائدة 2.503%، ويعد هذا الإصدار الأول من نوعه للأردن في الأسواق العالمية بكفالة الحكومة الأمريكية. هذا وقد زادت حصيلة الاكتتاب بما نسبته 180% من حجم الإصدار، وقد قامت الحكومة بهذا الإجراء في سبيل تحقيق التوازن بين الدين الداخلي والخارجي وعدم مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعه من خلال السوق المحلية.

القطاع النقدي والمصرفي:

اتسم أداء القطاع المصرفي الأردني خلال سنة 2013 بالقدرة على مواكبة التطورات المنبثقة عن حالة عدم التوازن الإقليمي والعالمي التي رافقت المناخ الاقتصادي الذي ساد في نهاية سنة 2012 وعلى وجه الخصوص الضغوطات التي تعرض لها رصيد الاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني بفعل أزمة التزود بالطاقة وتضخم أسعار النفط عالمياً، فقد شهد القطاع المصرفي الأردني منذ بداية سنة 2013 ظهور تحولات إيجابية وقوية على صعيد المؤشرات النقدية الرئيسية أبرزها الطلب القوي على الدينار الأردني كعملة ادخارية وارتفاع ودائع الدينار بمبلغ 3.3 مليار دينار تقريباً، وحالة النمو المتسارع التي شهدها رصيد الاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي حيث ارتفع بمقدار ضعف رصيده المتحقق تقريباً في نهاية السنة السابقة 2012. جاءت هذه التطورات الإيجابية محصلة للجهود والإنجازات الهامة التي ساهم فيها جميع أركان الاقتصاد الأردني (قطاع مصرفي وحكومة ومستثمرون ومواطنون) وما رافقها من دعم دولي وإقليمي، تمثلت في إقرار وتفعيل برنامج تصحيح وطني شامل ضمن الحدود المقبولة اجتماعياً وسياسياً دون التأثير السلبي على معدلات النمو الاقتصادي، وتفعيل الإنفاق من المنحة الخليجية.

وعلى صعيد تعزيز بيئة القوانين الناظمة للعمل المصرفي خلال سنة 2013 فقد قام البنك المركزي الأردني بإصدار وتطبيق تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، واعتبارها جزءاً أساسياً من ثقافة البنوك العاملة في المملكة، وبما يضمن التأكد من توفر الفهم الكافي والواضح لعملاء البنوك عن خصائص وشروط الخدمات والمنتجات المصرفية وتكلفتها والمخاطر التي تكتنف التعامل بها، وبما يخلق علاقة متوازنة بين البنوك وعملائها ويضمن حقوق جميع الأطراف، إضافة إلى نشر الوعي المصرفي لدى مختلف فئات المجتمع.

وتم خلال سنة 2013 تأسيس وترخيص شركة للمعلومات الائتمانية (Credit Bureau) لمواكبة الحاجة المتزايدة لتبادل المعلومات الائتمانية وما تساهم به من دور كبير في تحسين إدارة المخاطر الائتمانية وزيادة فرص الحصول على الائتمان خاصة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، ومساعدة المؤسسات المالية التي تمنح الائتمان على تقدير أدق لمخاطر الائتمان ومكافأة المقترضين الجيدين. وتم في هذا المجال إعادة هيكلة الشركة الأردنية لضمان القروض وتطوير إجراءات عملها ونطاق تعاملها لكي تتمكن من توفير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. واستمر البنك المركزي الأردني خلال سنة 2013 بالمتابعة الحثيثة للتطورات الاقتصادية حيث قام باتخاذ الإجراءات الملائمة والتي تكفل المحافظة على الاستقرار النقدي وتهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة والمحفزة للنمو والتشغيل، حيث قام بتخفيض أسعار الفائدة على كافة الأدوات الرئيسية في سياسته النقدية لمرتين خلال سنة 2013 بهدف تحفيز الائتمان المقدم للقطاع الخاص وبما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي مستقبلاً.

وعلى صعيد أداء مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي الأردني فقد سجل رصيد احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية حوالي 12 مليار دولار (8.5 مليار دينار أردني) حتى نهاية سنة 2013 وبنسبة نمو بلغت 81% عن نهاية سنة 2012. كما سجلت السيولة المحلية حتى نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2013 ارتفاعاً بنسبة 9.9% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية سنة 2012 لتصل إلى حوالي 27.4 مليار دينار.

وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بمبلغ 2.6 مليار دينار وبنسبة 10.5% مقارنة مع نهاية سنة 2012 لتصل إلى 27.6 مليار دينار، حيث ارتفعت ودائع الدينار بنسبة 18.6% ولتبلغ قيمتها 21 مليار دينار، في حين تراجعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 9.2% لنفس الفترة ولتبلغ قيمتها 6.6 مليار دينار. أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بلغت نسبته 6.2% لتصل إلى 18.9 مليار دينار، ومن حيث توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة لقطاع التعدين بحوالي 124.8%، ولقطاع الإنشاءات بنسبة 11%، كما ارتفعت التسهيلات ضمن بند (أخرى) وهي معظمها موجهة لقطاع الأفراد بحوالي 8.2%، والتسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بحوالي 5.3%. هذا وواصلت موجودات القطاع المصرفي ارتفاعها لتصل إلى 42.8 مليار دينار وبنسبة زيادة بلغت 9% مقارنة برصيدها في نهاية سنة 2012.

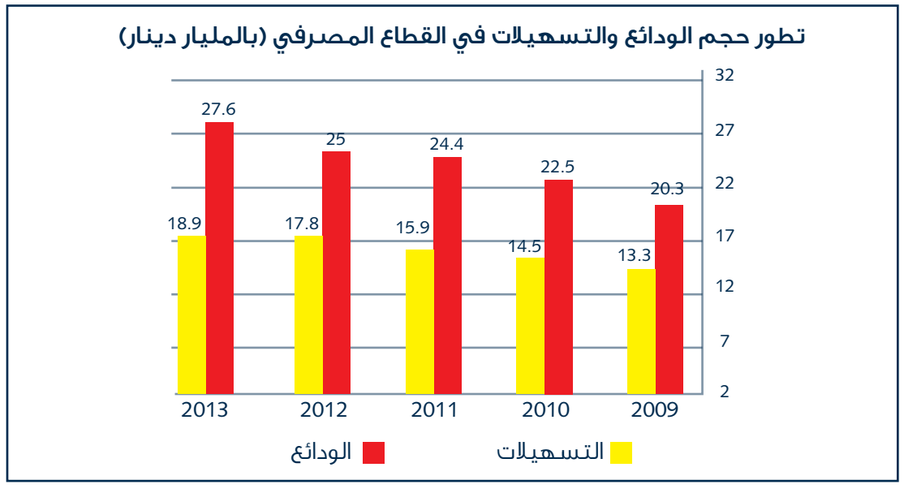

وفيما يتعلق بأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات في السوق المصرفي، فقد شهدت ارتفاعاً خلال سنة 2013، باستثناء ودائع الطلب والجاري مدين، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب 0.38% والتوفير 0.87% ولأجل 4.97% بارتفاع بلغ 11 نقطة أساس لودائع التوفير و78 نقطة أساس لودائع الأجل، فيما انخفضت على ودائع الطلب بمقدار 4 نقاط أساس مقارنة بمستواها في نهاية سنة 2012. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات خلال سنة 2013 فقد بلغ 9.20% للجاري مدين بانخفاض 8 نقاط أساس، فيما ارتفع على القروض والسلف بمقدار 8 نقاط أساس ليصل إلى 9.03%، وعلى الكمبيالات المخصومة فقد ارتفع بمقدار 54 نقطة أساس ليسجل 10.13%، مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2012.

نشاط السوق المالي:

سجلت بورصة عمان أداءً متفاوتاً في مؤشراتها وإن كان يغلب على عدد من مؤشراتها التراجع خلال سنة 2013، حيث تراجعت القيمة السوقية الرأسمالية حتى نهاية سنة 2013 بما نسبته 4.7% مقارنة مع نهاية سنة 2012 لتنخفض إلى ما قيمته 18.2 مليار دينار، وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية إلى 4336.7 نقطة مقارنة بـ 4593.9 نقطة في نهاية سنة 2012 وبنسبة بلغت 5.6%. وتراجعت نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتسجل 83% في نهاية سنة 2013 مقارنة بنسبة بلغت 93.5% في نهاية سنة 2012. في حين سجل حجم التداول خلال سنة 2013 نمواً بنسبة 53% ليبلغ حوالي 3 مليار دينار وبارتفاع مقداره حوالي مليار دينار مقارنة بنهاية سنة 2012. وسجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة في نهاية سنة 2013 تدفقاً موجباً بمقدار 146.9 مليون دينار مقارنة مع تدفق موجب بلغ 37.6 مليون دينار خلال سنة 2012. وعليه فإن مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة شكلت حتى نهاية سنة 2013 ما نسبته 49.9% من إجمالي القيمة السوقية مقابل 51.7% في نهاية سنة 2012.

التجارة الخارجية:

سجلت معظم مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة استقراراً في الأداء خلال سنة 2013، فارتفع إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2013 بمقدار 897.5 مليون دينار وبما نسبته 6% مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة السابقة ليصل حجمها إلى حوالي 17 مليار دينار، فيما سجلت الصادرات الوطنية ارتفاعاً طفيفاً بحوالي 3 مليون دينار لتصل إلى ما يقارب 4 مليار دينار، وقد استحوذت السوق العراقية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدّر لها وبنسبة 18.1% من إجمالي الصادرات الوطنية، تلاها السوق الأميركية في المرتبة الثانية وبنسبة 17.7%. فيما ارتفعت مستوردات المملكة خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2013 بمبلغ 894.7 مليون دينار وبما نسبته 7.4% لتصل إلى حوالي 13 مليار دينار. وقد استحوذ السوق السعودي على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 18% من إجمالي المستوردات، يليه سوق الصين الشعبية بنسبة 10.4%. وفيما يتعلق بالتركيب السلعي للمستوردات فقد استحوذ النفط الخام والمشتقات النفطية على ما نسبته 26.4% من إجمالي المستوردات وبمبلغ 3.4 مليار دينار تقريباً. ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 8.4 مليار دينار وبنسبة 12.3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012.

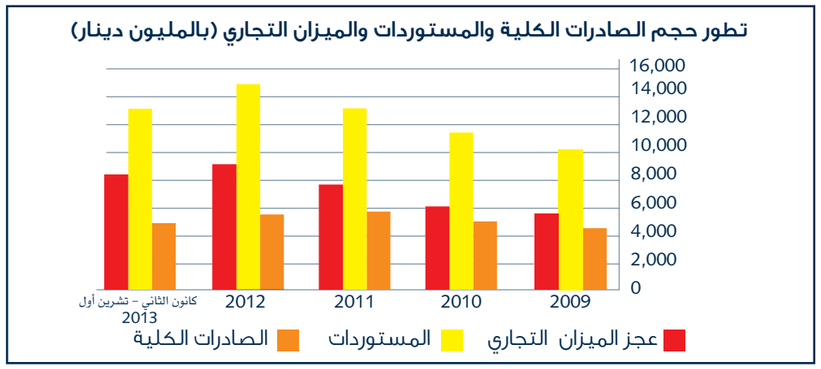

الأداء الاقتصادي 2014:

تشير التوقعات العالمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أن النمو الاقتصادي العالمي سيكون عند مستوى 3.6% في سنة 2014 مقابل 2.9% لسنة 2013، وذلك بأثر النمو المتوقع بالاقتصاديات المتقدمة بشكل رئيسي، والنمو المتوقع في الاقتصاديات الصاعدة ولكن بدرجة أضعف، بفعل دخول العديد من الاقتصادات الصاعدة بفتره هدوء طبيعية أعقبت طفرة النشاط الاقتصادي التي كانت نتيجة الدفعة التنشيطية المالية لمعالجة الركود الكبير. أما بالنسبة للاقتصاد الأردني فإنه من المتوقع أن يحقق أداءً جيداً خلال سنة 2014 وسيكون معدل النمو المتوقع خلال سنة 2013 ما نسبته 3.3% وخلال سنة 2014 ما نسبته 3.5% مدعوماً بإنفاق عالٍ على مشاريع البنية التحتية الممولة من منح الصندوق الخليجية وكذلك التحسن المستمر في قطاع الإنشاءات وزيادة الاستهلاك المحلي والتحسن في القطاع السياحي، وبما يزيد عن النمو المتحقق خلال سنة 2012 والذي بلغ 2.7%، كما يتوقع أن ينخفض معدل التضخم إلى 4.2% خلال سنة 2014 مدعوماً بتوقعات انخفاض أسعار الغذاء العالمية، وأن ينخفض عجز الحساب الجاري (متضمناً المنح) ليصل إلى حوالي 11- 13% من الناتج المحلي الإجمالي في سنتي 2013 و2014 مدعوماً بانخفاض مستوردات الطاقة إلى جانب الاستمرار في تطبيق السياسات الاقتصادية الحصيفة.

ووفقاً لقانون الموازنة العامة لسنة 2014 فقد بلغ حجم موازنة الدولة (الحكومة المركزية) لسنة 2014 ما مقداره 8.1 مليار دينار (6.8 مليار دينار نفقات جارية و 1.3 مليار دينار نفقات رأسمالية)، وبعجز في الموازنة متوقع أن يبلغ 1.1 مليار دينار بعد المنح والمقدرة بنحو 1.2 مليار دينار. أما موازنة المؤسسات الحكومية المستقلة ستبلغ 1.8 مليار دينار، وبعجز مالي قبل التمويل يبلغ 1.3 مليار دينار. ويأتي التركيز على الموازنة الرأسمالية في سنة 2014 بحيث تتضمن تخصيص مبلغ 589.6 مليون دينار للمشروعات قيد التنفيذ و573 مليون دينار للمشروعات المستمرة ونحو 106 مليون دينار لمشروعات جديدة. وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي الأردني فمن المتوقع أن يتسم أداء المؤشرات النقدية الرئيسية بالإيجابية والنمو المتصاعد خلال سنة 2014 مدفوعاً بالطلب القوي على الدينار الأردني كعملة ادخارية والارتفاع المستمر لودائع الدينار وتراجع نسبة الدولرة، ومواصلة محافظة رصيد الاحتياطات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي على مستويات مريحة، إضافة إلى استناد القطاع المصرفي الأردني إلى عدد من المؤشرات القوية والتي تتمثل في كفاية رأس المال التي بلغت 19.01% لسنة 2012 مقابل ما نسبته 19.3% لسنة 2011، ونسبة الديون غير العاملة التي بلغت 7.7% منخفضة من ما نسبته 8.5% في سنة 2011، ونسبة السيولة القانونية التي بلغت 143.5% مقابل 152.9% في سنة 2011، مما يؤكد متانة وسلامة مؤشرات القطاع المصرفي الأردني. وستشهد سنة 2014 استمرار الالتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن أهمها الاستمرار في إجراءات ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي، وإجراءات تحسين توجيه دعم المحروقات إلى الفئات المستهدفة وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، والانتهاء من قانون ضريبة الدخل والذي من شأنه تعزيز الإيرادات المحلية على الرغم من تأثر بعض القطاعات الاقتصادية لارتفاع نسب الضرائب عليها، إضافة إلى استمرار توجيه الموارد المالية الخارجية (الدعم والمنح والقروض) بمختلف مصادرها سواء كان من المنحة الخليجية أم من التمويلات الناتجة عن اتفاقية الاستعداد الائتماني الموقعة مع صندوق النقد الدولي، للإنفاق على المشاريع الرأسمالية التنموية ودعم الموازنة العامة للدولة. كما سيتم العمل على مواصلة تنفيذ استراتيجية متوسطة المدى للطاقة تتضمن تنويع مصادر الطاقة وصولاً إلى أن تحقق شركة الكهرباء الوطنية تغطية تكاليفها التشغيلية بالتوافق مع استهداف دعم الطاقة للمستحقين والذي سيتضمن إعفاء شريحة الطبقة الفقيرة والمتوسطة من الزيادة في التعرفة الكهربائية والذي سيطبق في بداية سنة 2014.

الأنشطة والإنجازات 2013

في سنة اتسمت بالتحديات المتواصلة جاءت إنجازات بنك الأردن على صعيد مختلف قطاعات الأعمال لتعكس مواكبة البنك لمتطلبات شرائح العملاء المتنوعة، واغتنام فرص النمو الواعدة في الأسواق التي يتواجد بها البنك. ومن العوامل الرئيسة التي عززت دعائم هذا النجاح تبني البنك لنهج الابتكار والتحديث على مستوى كافة أعماله الأساسية، وتقديم أحدث ما توصلت له التقنية المصرفية، مع استمرار طرح المنتجات المتنوعة بما يخدم متطلبات عملاء البنك، حيث أطلق بنك الأردن استراتيجيته الجديدة الخاصة بقطاع الأفراد ولأول مرة في القطاع المصرفي لتعزز مكانة البنك التنافسية.

لقد أثمرت السياسات المتوازنة التي انتهجها ولازال ينتهجها بنك الأردن، من خلال تركيز جهود إداراته ودوائره على تنفيذ مجموعة من المشاريع وبرامج العمل، عن تحقيق نتائج ومعدلات نمو إيجابية في مختلف الأنشطة ومجالات العمل وفقاً للأهداف المرسومة، على الرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي إقليمياً وعالمياً والتحديات الاقتصادية السائدة محلياً. إن نتائج البنك لسنة 2013 هي ثمرةُ جهود بذلها عدد كبير من المتفانين والعاملين بجدّ، وقد جاء الدعم الكامل والتوجيهات الحكيمة والتحليل السليم للإدارة العليا لتدعم هذه النتائج، بالإضافة إلى التخطيط المتوازن والتوظيف الأمثل للموارد الداخلية للبنك وتبني أحدث السياسات والأساليب والأنظمة المصرفية مما ساهم في تعزيز وتحسين مستوى عمليات البنك وخدماته لتلبية الاحتياجات المتجددة لمختلف قطاعات وشرائح العملاء.

النتائج المالية:

تأتي النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2013 كمحصلة للتقدم المتواصل في الأداء إلى جانب تطبيق أفضل الممارسات المحاسبية العالمية وأحدث النماذج والأنظمة المالية في إدارة الأصول والمطلوبات والاستفادة من التحديات والعمل على تحويلها الى فرص لتطوير الأعمال، وتحقيق أعلى معدلات الإنجاز النوعية والكمية في بيئة تتميز بالتحدي والمثابرة على التنفيذ. وقد انعكست النتائج المالية في المحافظة على النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 16.3% ووصلت نسبة السيولة القانونية إلى 138.17%، كما لم تتجاوز نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى إجمالي تسهيلات البنك 8.72% مقارنة بالنسبة المعيارية العالمية البالغة 10% . كما ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة إلى 93% لسنة 2013 مقابل 83% لسنة 2012.

لقد استطاع بنك الأردن في ظل حالة عدم اليقين التي تشهدها المنطقة والتي تأثر بها السوق الأردني والأسواق الخارجية التي يعمل بها البنك من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى مساهمي البنك، حيث بلغ صافي الربح العائد لمساهمي البنك 40.7 مليون دينار وليحقق ارتفاعاً بنسبة 12.3% وبمبلغ 4.5 مليون دينار مقارنة بسنة 2012، فيما سجل صافي الأرباح للبنك قبل الضريبة ما قيمته 50.2 مليون دينار مقارنة بمبلغ 46.2 مليون دينار في السنة السابقة وبنسبة ارتفاع 8.6% . كما بلغت موجودات البنك 2,076.9 مليون دينار مقابل 2,016.6 مليون دينار في نهاية السنة السابقة 2012، وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى حوالي 317 مليون دينار وبنسبة 14.6% .

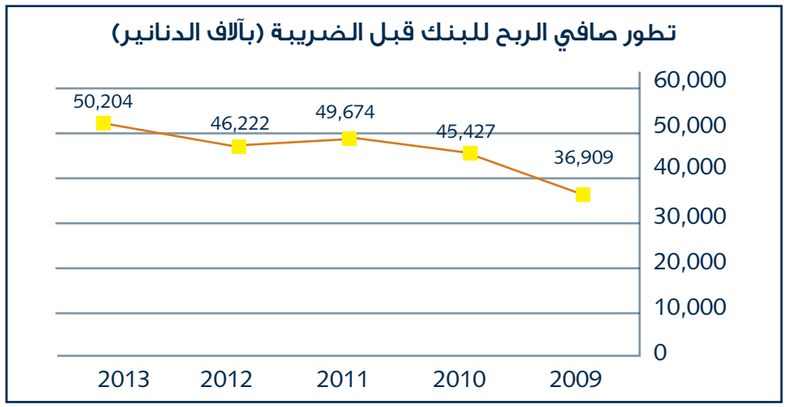

وعلى صعيد مصادر الأموال فقد بلغت ودائع العملاء ما قيمته 1,544.2 مليون دينار، حيث ارتفعت ودائع الطلب بمبلغ 51.2 مليون دينار وبنسبة 13.5% لتصل الى 429.8 مليون دينار، ونمت ودائع التوفير بما قيمته 33.6 مليون دينار وبنسبة 6.3% لتصل إلى 564.9 مليون دينار، فيما بلغت ودائع الأجل حوالي 444 مليون دينار متراجعة بنسبة 16.9% عن نهاية سنة 2012، كما وسجلت شهادات الإيداع ما قيمته 105.9 مليون دينار وبنسبة تراجع بلغت 2.5% .

لقد استمر البنك في الاستجابة لمتطلبات التمويل اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية في ظل ازدياد مخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك، فارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي بمبلغ 109.7 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 11.8% مقارنةً بسنة 2012 لتصل إلى 1,040.3 مليون دينار.

وعلى صعيد تطور محفظة التسهيلات الائتمانية فقد ارتفعت تسهيلات قطاع الأفراد بمبلغ يقارب 26.8 مليون دينار وبنسبة 11.7% لتصل إلى 257.1 مليون دينار، وتسهيلات قطاع الشركات الكبرى بحوالي 20.2% لتصل إلى 482.2 مليون دينار، وتسهيلات الحكومة والقطاع العام بمبلغ 25 مليون دينار وبنسبة 29.7% لتصل إلى 109.1 مليون دينار، فيما بلغت القروض العقارية ما قيمته 172.9 مليون دينار، وبلغت التسهيلات المقدمة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ما قيمته 125.4 مليون دينار. كما قام البنك بتوظيف مصادر أمواله في الموجودات المالية حيث ارتفعت محفظة الموجودات المالية بمبلغ 45.7 مليون دينار وبنسبة 9.9% لتصل إلى 510.5 مليون دينار

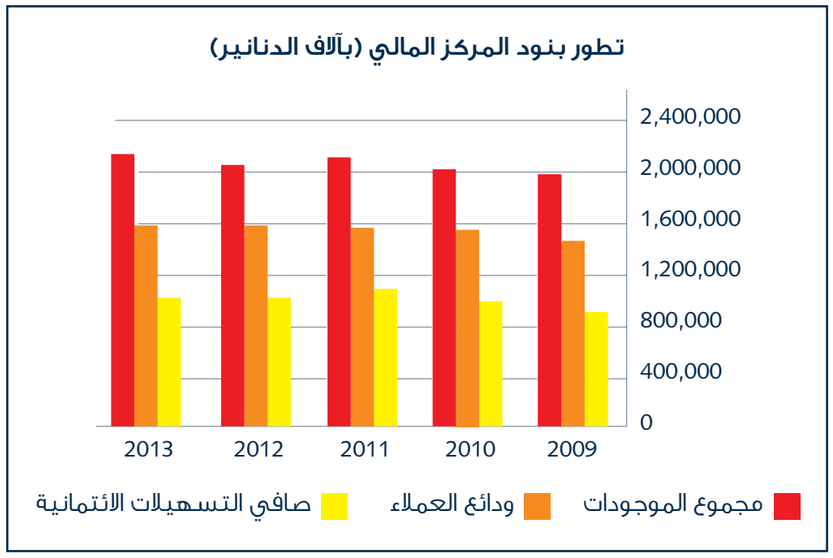

وعن أبرز بنود قائمة الدخل الموحد، فقد بلغ إجمالي الدخل ما قيمته 114.5 مليون دينار، كما بلغ صافي إيرادات الفوائد والعمولات ما قيمته 102.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 89.6% من إجمالي الدخل. وارتفعت التوزيعات النقدية من الاستثمار في الموجودات المالية لتسجل 3.2 مليون دينار، فيما بلغت أرباح العملات الأجنبية ما قيمته 1.8 مليون دينار متراجعة بمبلغ 1.4 مليون دينار عن سنة 2012. أما إجمالي المصروفات فقد انخفضت بمبلغ 6.7 مليون دينار وبنسبة انخفاض 9.5% مقارنةً بسنة 2012 لتصل إلى 64.3 مليون دينار.

المركز التنافسي:

واصل البنك تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية المحافظة، ورفع كفاءة وجودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وفقاً لمتغيرات السوق، حيث حافظ بنك الأردن على مركزه المتقدم في السوق المصرفي الأردني على مستوى الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية ونسب الملاءة والعوائد، فبلغت الحصة السوقية لودائع العملاء وإجمالي التسهيلات الائتمانية لفروع الأردن 4.2% و5.1% على التوالي. وعلى مستوى المركز التنافسي في السوق الفلسطيني فقد سجل بنك الأردن حصة سوقية لودائع العملاء بلغت 10.9% وللتسهيلات بنسبة 7.7%، من إجمالي ودائع وتسهيلات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين.

أما فيما يتعلق ببنك الأردن – سورية، وعلى الرغم من الظروف السائدة في السوق السوري فقد بلغت الحصة السوقية لودائع العملاء حوالي 4% وللتسهيلات 6.8% من إجمالي ودائع وتسهيلات المصارف الخاصة في السوق السوري، وفقاً لأحدث بيانات متاحة.

الحاكمية المؤسسية:

يولي مجلس الإدارة، وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية، كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية ودليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافةً لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي. وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من الدليل على (CD) مرفق بالتقرير السنوي، بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية على ما يلي:

1- الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

2- أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.

3- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرّة في المجلس على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.

4- اذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس بهدف ضمان توفر مصدر مستقل ناطق باسم المساهمين، ويكون رئيس المجلس تنفيذياً (إذا كان متفرغاً ويشغل وظيفة بالبنك).

5- يتم الإفصاح عن وضع رئيس المجلس سواء أكان تنفيذياً أم غير تنفيذي.

6- يضطلع الرئيس بما يلي:

- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين.
- خلق ثقافة- خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

استمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن الذي تم إعداده استنادا لتعليمات البنك المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك، وبهذا الخصوص فإن رئيس مجلس الإدارة يشغل وظيفة تنفيذية (المدير العام) بما لا ينسجم مع البند (1) أعلاه إلا أن نائب رئيس مجلس الإدارة مستقل وفقاً للبند (4) أعلاه من متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

- مجلس الإدارة

بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال سنة 2013 (10) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة تظهر على الصفحة (8) من هذا التقرير.

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية خمس لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة إدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية.

- لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية، بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتألف لجنة التدقيق من السادة:

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	رئيساً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال سنة 2013 (8) مرات.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.

2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.

4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.

5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.

6- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.

7- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

8- مراجعة التقارير والبيانات المالية التي ترفع لمجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها، إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، أو المقترح اعتبارها هالكة).

9- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

10- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.

11- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال وبدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.

12- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.

13- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.

14- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.

15- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.

16- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي.

17- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

18- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة :

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام – رئيس اللجنة
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضواً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال سنة 2013 (5) مرات.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك.

2- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من التقيد بالبنود الواردة بالدليل.

3- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.

4- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية.

5- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.

6- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.

7- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفاعلية.

8- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.

- لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام - رئيس اللجنة
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال سنة 2013 (7) مرات.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

3- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.

4- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

5- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

6- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:

الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	رئيساً
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضواً
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضواً
السيد محمد أحمد موسى عودة	مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة

هذا واجتمعت اللجنة خلال سنة 2013 (46) مرة.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- الاطلاع على قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات الموافق عليها من قبل رأس الهرم التنفيذي.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة وأغلبيتهم بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

تتألف اللجنة من السادة:

الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	رئيساً
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضواً
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال سنة 2013 (10) مرات.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

1- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

2- التقييم الموضوعي والدوري (سنوي) لفاعلية مجلس الإدارة ضمن أسس محددة ومعتمدة وتتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

3- التأكد من استقلالية العضو المستقل حسب التعليمات الواردة ضمن هذا الدليل.

4- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك ومراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية.

5- التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت/ الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت/ الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.

6- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.

7- تسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس.

8- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة العليا.

9- اعتماد أسس اختيار الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

أمانة سر المجلس

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد صالح رجب عليان حماد المدير التنفيذي/ لدائرة الامتثال والمخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1- التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

أ- إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

ب- إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.

ج- تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.

د- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

هـ- تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

و- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
ز- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
ح- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن، وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
ط- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
ي- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
ك- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي:

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر:

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل II وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها، ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات، دائرة ائتمان SME، ودائرة ائتمان الأفراد، ودائرة ائتمان فروع فلسطين) بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها، هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Reveleus System).

أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ سنة 2003 تطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية، وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.
أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس وحدة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

أ- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بشكل دوري أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
ب- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
* التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
* إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
* توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
ج- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
د- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
هـ- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات بازل II، فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك، وتثقيف وتوعية كافة الموظفين بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتتوافق مع قانون مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لسنة 2007.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

1- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
4- رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية التي ستتولى بدورها رفعها إلى لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.
5- تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:
1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعات المجلس الدورية.
3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم، وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم. ويعمل المجلس كذلك على تزويد المساهمين بما يلي:
- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.
هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع. والبنك مَعني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة، وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به. واستناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 2012/10/31 تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى، وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

منتجات وخدمات البنك:

واصل بنك الأردن العمل على تدعيم قواعده التي أرساها على مدى 53 عاماً، وتوجيه موارده نحو تحقيق نمو مستدام من خلال تطبيق أحدث الأساليب ونماذج العمل لتعزيز مكانته السوقية في القطاع المصرفي، والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء بأعلى مستويات الحرفية والدقة والسرعة، فخلال سنة 2013 عمل البنك على تطوير مجموعة منتجاته وخدماته من خلال تعزيز جودة الخدمات في الفروع وزيادة سرعة العمليات لتحسين الكفاءة والأداء، وترسيخ مبدأ التعاون بما يلبي احتياجات العملاء ويواكب التطورات والتغيرات الحاصلة في السوق المصرفي والوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي، بالإضافة إلى تطوير وتحديث قنوات إيصال الخدمة للعملاء بهدف زيادة مستوى الخدمة المقدمة، وتعزيز رضى العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

خدمات الأفراد:

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد الاضطلاع بدورها المحوري في النمو الإجمالي لأصول وربحية البنك، معتمدة في ذلك على قاعدة واسعة ومتنوعة من العملاء. وقد تمكنت من تحقيق ذلك بفضل السياسة التسويقية النشطة التي اتبعتها والتي أثمرت عن توفير منتجات وخدمات تلبي تطلعات شرائح العملاء. وفي هذا المجال فقد طورت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد نموذج أعمالها بالاستناد إلى استراتيجية جديدة مرتكزة على دراسة المنافسين والعملاء والتغيرات بالسوق. وفي هذا السياق فقد تم العمل على تطبيق مجموعة من البرامج والمشاريع الاستراتيجية خلال سنة 2013، نتج عنها إعادة تصميم المنتجات والخدمات وفقاً لشرائح العملاء المستهدفين وبشكل جديد ومتميز عما هو مطروح في السوق المصرفي الأردني مما أعطى ميزة إضافية لبنك الأردن في هذا المجال ستسهم في تحسين الأداء وزيادة المبيعات. وقد تم البدء بتطبيق الاستراتيجية الجديدة مطلع شهر أيلول من العام 2013 من خلال إطلاق حملة الباقات المصرفية الجديدة، كما تم تصميم وإنتاج بطاقات الفيزا إلكترون وفق الشرائح المحددة في الاستراتيجية تحمل أسماء الباقات المصرفية، بالإضافة إلى الهدايا الترحيبية والإعلانات الترويجية.

علاوة على ذلك، ركز البنك على زيادة حصته في السوق من خلال العروض الترويجية ودعم المبيعات وإطلاق مجموعة من البرامج لتوجيه أعمال البنك نحو قطاع التجزئة وتطوير منتجاته وخدماته؛ حيث تم طرح حملة لتأجيل الأقساط للقروض الشخصية، وتم أيضاً طرح حملة لقروض الإسكان من مزاياها تحمل البنك رسوم الرهن وأسعار الفوائد المنافسة. كما تم إطلاق حملة الاسترجاع النقدي (Cash back) لحاملي بطاقات الائتمان وطرح برنامج القروض الشخصية بضمان رهن عقار أو سيارة، كما تم العمل على تطوير برنامج "الحل" للقروض الشخصية .

وعلى صعيد خدمات الأفراد في فلسطين، فقد تم تطوير البرامج والخدمات المقدمة لهذا القطاع، وتعديل الشروط والسياسات العامة لتسهيلات الأفراد، وتم إعداد برنامج القروض الشخصية لفروع فلسطين بصورته الجديدة. كما تم إصدار بطاقة فيزا البلاتينية في فلسطين. هذا واستمر البنك في تطوير مستوى الخدمة من خلال تطبيق برنامج العميل الخفي، كما تم المباشرة ببرنامج قياس رضى العملاء بالتعاون مع شركة خارجية متخصصة في هذا المجال، وقد تم في سنة 2013 تحقيق نسبة رضى عالية وفقاً لهذا البرنامج مما يؤكد على الميزة التنافسية لبنك الأردن. هذا وقد اعتلى بنك الأردن المراتب الأولى في مجال جودة الخدمة بين البنوك المنافسة في السوق المصرفي الأردني من خلال دراستين تمتا بالتعاون مع عدد من الشركات الرائدة في هذا المجال.

خدمات الشركات:

على الرغم من حالة عدم اليقين السائدة بالاقتصاد، إلا أن مجموعة تنمية أعمال الشركات عملت على تركيز أنشطتها وفق منهجية تسويقية متوازنة قائمة على بناء علاقات خاصة مع عملاء البنك من الشركات، هذا بالإضافة إلى استقطاب عملاء جدد والحرص على التواصل مع العملاء من خلال زيارتهم في مواقع عملهم والاستمرار في تقديم الخدمات المالية المتكاملة المدعومة بمنهجية استشارية قوية. هذا واستمر البنك في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية المنتجة مع المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية. ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها في سنة 2013: قطاع التجارة شاملاً تجارة المواد الغذائية، تجارة المركبات، تجارة الأدوية، قطاع الصناعة، قطاع التعدين والطاقة بشقيه العام والخاص، بما يواكب استراتيجية البنك الرامية إلى اقتناص أفضل فرص التمويل وبناء قاعدة عملاء مميزة من الشركات.

إن مجموعة الخدمات المصرفية للشركات تسعى لتوفير الحلول المصرفية للقطاعات الاقتصادية الواعدة، وكذلك تدرس السوق جيداً، ولديها الاستراتيجية المناسبة للمساهمة في تنمية الأنشطة الاقتصادية، كما استمر البنك في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الكبرى من خلال قروض التجمع البنكي، والتي وصل رصيدها في نهاية سنة 2013 إلى 20.4 مليون دينار.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

على صعيد الخدمات المقدمة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة فقد واصل البنك خلال سنة 2013 تقديم خدماته إلى قطاع SMEs من خلال مراكزه الأحد عشر المتخصصة والمنتشرة في محافظات المملكة، حيث استمر البنك في توفير التمويل الطويل والقصير الأجل للأنشطة التجارية والصناعية والخدمية. واستمر بنك الأردن في تطوير وبناء علاقات مع المؤسسات الداعمة لقطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة، وتم زيادة عدد العملاء المضمونين تحت مظلة الشركة الأردنية لضمان القروض. وتم العمل بالتعاون مع شركة متخصصة على مشروع تطوير قاعدة بيانات للشركات بهدف تسهيل الوصول إلى العملاء من مختلف القطاعات الاقتصادية وإدارة العلاقة معهم، حيث من المستهدف أن يتم التطبيق الفعلي لهذا المشروع خلال سنة 2014. واعتماداً على إعادة تصنيف القطاعات الاقتصادية وفقاً للتصنيف الدولي ISTC4 فقد تم إصدار تقرير تحليلي لمحفظة قطاع SMEs في البنك للتعرف على القطاعات الاقتصادية المموّلة وبحث فرص التمويل لقطاعات أخرى.

خدمات التأجير التمويلي:

واصل بنك الأردن خلال سنة 2013 تنويع خياراته التمويلية للعملاء، واستكمالاً لمشروع تأسيس وإطلاق أعمال شركة "الأردن للتأجير التمويلي" فقد تم استكمال إجراءات عمل الشركة، وفحص النظام الآلي، وتطوير المنتجات الخاصة بها، وتعديل وتطوير عقود التمويلات للشركة، والعمل على استحداث نظام جدولات للمستحقات مما سيؤدي إلى إدارتها بشكل افضل. كما تم توقيع اتفاقيات مستوى خدمة (SLA) مع الأطراف ذات العلاقة بعمل الشركة، وتم إطلاق منتجات تمويل العقارات من خلال الشركة، حيث تم استقطاب عدد من شركات الإسكان، إضافة إلى الاستمرار في تقديم خدمات التأجير التمويلي لكافة الأصول ولكافة القطاعات (أفراداً وشركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة)، ولغايات تطوير وتحسين التغطيات التأمينية لمنتجات شركة الأردن للتأجير التمويلي تم اعتماد عروض من شركات التأمين لغايات زيادة جودة التمويلات المقدمة من خلال توفير التغطية التأمينية اللازمة لها.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

بهدف تعزيز شبكة الفروع المحلية ومنافذ التوزيع وتطوير بيئة الخدمة في الفروع تم خلال سنة 2013 العمل على إبرام عقود وتجهيز مواقع لإنشاء فروع جديدة للبنك في منطقة الجبل الشمالي، وتعزيز تواجد البنك في منطقة شارع المدينة المنورة ومنطقة خلدا من خلال افتتاح فروع جديدة للبنك في هذه المناطق مطلع العام 2014. وفي سياق مباشرة البنك بتطبيق استراتيجية خدمات الأفراد، سوف يتم تأسيس مراكز لخدمة كبار العملاء تسهم في تلبية احتياجات شرائح محددة من العملاء وزيادة مستوى رضاهم وبما يعزز الميزة التنافسية للبنك ويعمل على استدامتها، وفي هذا المجال تم تأسيس قسم خدمة "عملاء المميز" في فرع عبدون. وفي مجال تحديث الفروع تم الانتهاء من تحديث كل من فروع وادي السير، عجلون، السلط، ونقل كل من فروع المطار والفحيص والعقبة إلى مواقع جديدة بعد استكمال تجهيزها. وقد روعي في عمليات تحديث الفروع إبراز أحدث أنماط التصميم الهندسي التي تتماشى مع الهوية المؤسسية للبنك لتصميم بيئة مناسبة لخدمة العملاء. وعلى مستوى فروعنا في فلسطين فقد تم تحويل مكتب الرمال إلى فرع ونقله إلى الموقع الجديد في منطقة النصر في مدينة غزة، كما تم افتتاح فرع الإرسال في مدينة رام الله.

منافذ التوزيع الإلكترونية:

واصل البنك خلال سنة 2013 تطوير وتنويع الخدمات المقدمة من خلال منافذ التوزيع الإلكترونية، حيث استمر البنك في تنفيذ ومتابعة طلبات العملاء من خلال القنوات الإلكترونية. وفي مجال تطوير بيئة الخدمة في الفروع فقد تم زيادة عدد الفروع التي تطبق نظام إدارة الدور (Queuing Management System) لتصل إلى سبعة عشر فرعاً، إلى جانب تطبيق نظام الأولوية على نظام الدور الإلكتروني لعملاء باقات المميز وعلى مركز الخدمة الهاتفية. وعلى صعيد توسيع شبكة الصراف الآلي، فقد استمر البنك في توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي في كل من الأردن وفلسطين، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (108) في الأردن، (30) منها مزود بخدمة الإيداع النقدي الفوري، و(37) جهازاً في فلسطين ، بالإضافة إلى (12) جهازاً في سورية. وسيتم خلال سنة 2014 إطلاق النظام الجديد للقنوات الإلكترونية ليضم خدمة بنك الإنترنت وخدمة الرسائل القصيرة، وتحديثها بأنظمة متطورة تلبي تطلعات العملاء المتغيرة، إضافة إلى إطلاق خدمة بنك الموبايل للعملاء والخدمة الإلكترونية لعملاء الشركات، حيث تم اعتماد شركة رائدة في هذا المجال.

الأساليب التنظيمية والموارد التقنية:

انطلاقاً من استراتيجية البنك الهادفة إلى الارتقاء بالبنية التحتية وتوفير بيئة عمليات ومنظومة إجراءات وقواعد بيانات وسياسات وأنظمة صلاحيات قادرة على مواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية، واختصار الفترة الزمنية لتنفيذ الخدمات، وبما يسهم في تقليل التكاليف والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء، فقد واصل البنك في سنة 2013 استكمال مشاريع وبرامج العمل على مستوى التنظيم والعمليات والتشغيل. وفي مجال تطوير الأنظمة الآلية المستخدمة في البنك فقد تم تطبيق المرحلة الأولى من نظام الموافقات الائتمانية E-Applications، وتطبيق مشروع الرقم الدولي للحساب البنكي (IBAN) وتعديل إجراءات العمل والنماذج الخاصة به في الأردن وفلسطين وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية، وذلك لضمان أعلى درجات الفعالية والكفاءة لأنظمة الدفع الإلكترونية.

كما تم أيضاً الانتهاء من تطبيق تعليمات التعامل العادل مع العملاء بعدالة وشفافية وتعديل نماذج البنك بما يتوافق معها، وتعديل إجراءات العمل المتعلقة بهذا الخصوص وبرامج الأنظمة الآلية. كما تم تعديل العديد من الهياكل التنظيمية للدوائر مثل دائرة التنظيم، دائرة ائتمان الشركات والتجارية، دائرة الامتثال، مركز الخدمة الهاتفية، بالإضافة إلى فرعي عبدون والشميساني وفقاً لمتطلبات العمل وتطبيق الاستراتيجية الجديدة لخدمات الأفراد وتعليمات الشفافية. وفي هذا السياق تم إعداد الأوصاف الوظيفية لبعض الدوائر بالإضافة إلى الوظائف المستحدثة. وفيما يتعلق بتطبيق الاستراتيجية الجديدة للخدمات المصرفية للأفراد فقد تم إنجاز البرامج المطلوبة على النظام الآلي بخصوص تصنيفات العملاء، واستحداث النماذج الخاصة بالباقات المصرفية، بالإضافة إلى تعديل برامج الأنظمة الآلية بما يتوافق مع الاستراتيجية الجديدة. وفيما يتعلق بما تم إنجازه من مشاريع الإدارة الإقليمية/ فلسطين، فقد تم تطبيق نظام احتساب المخصصات والتصنيف الآلي للحسابات المتعثرة، كما تم اعتماد وتعديل إجراءات البطاقات الائتمانية Revolving واستكمال إجراءات فحص البطاقات الائتمانية البلاتينية، هذا بالإضافة إلى تطبيق برنامج إدارة المخزون آلياً في فلسطين وآلية نقل الموجودات الثابتة، كما تم أيضاً فصل دوائر المخاطر والامتثال حسب متطلبات سلطة النقد الفلسطينية. وعلى صعيد بنك الأردن – سورية فقد واصل البنك المحافظة على استمرارية العمل وتقديم أفضل الخدمات للعملاء، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات لضمان الاتصال بين الفروع ووضع الخطط البديلة لمواجهة أسوا السيناريوهات.

كما واصل بنك الأردن تطوير عمليات إدارة المخاطر، حيث أصبح لدى البنك في الوقت الراهن إطار مستقل لإدارة المخاطر في جميع البلدان التي يعمل بها. ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه العملية، فإن بنك الأردن يقوم وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر والعمليات لدى جميع دوائر وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه. وتتم بصورة منتظمة مراجعة سياسات ونماذج وأدوات وأنظمة إدارة المخاطر من أجل تحسين أساليب العمل وعكس التغيرات الحاصلة في السوق.

وفي مجال تطبيق البنك لأنظمة متطورة لقياس المخاطر فقد استمر البنك في استكمال مشروع التقييم الائتماني بهدف تطوير آلية تقييم ومنح الائتمان لعملاء الأفراد وأتمتة عملية التحليل الائتماني لزيادة كفاءتها. وعلى مستوى تطوير العملية الائتمانية فقد تم الالتزام بنموذج الحاكمية المؤسسية للشركات ونموذج معايير ثبات الجدارة الائتمانية وأساليب توحيد منهجية الدراسة الائتمانية.

وتلبية لمتطلبات الشفافية قام البنك بتحديث إجراءاته الداخلية للخروج ببرنامج فعال لإدارة شكاوى العملاء وإيجاد الحلول المناسبة لها وذلك بهدف ضمان التزامه بأعلى المعايير. وقد تم تصميم هذا البرنامج تماشياً مع تعليمات البنك المركزي الأردني ورؤية البنك الاستراتيجية الرامية إلى بناء علاقات وطيدة مع العملاء لضمان ولائهم وانتمائهم للبنك، حيث تم إعداد وتطبيق سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، وتأسيس وحدة خاصة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة، كما تم تجهيز كافة المتطلبات الفنية لعمل الوحدة، وإعداد واعتماد آلية إدارة ومعالجة شكاوى العملاء وبدء العمل بموجبها. وفي هذا السياق تم تطوير السياسة الائتمانية للأفراد بما يتوافق مع متطلبات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.

وفيما يتعلق بتجهيز متطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) فقد تم إعداد خطة عمل وإطار زمني لتلبية متطلبات هذا القانون من خلال اعتماد سياسة التعامل مع متطلبات الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، وتعديل سياسات وإجراءات العمل والهياكل التنظيمية والنماذج البنكية والأنظمة الآلية والتقارير، كما تم تزويد الفروع الخارجية والشركات التابعة بكافة الأمور المطلوبة للامتثال لمتطلبات القانون، ومن الجدير ذكره أن البنك احتل المركز الأول على مستوى القطاع المصرفي في مدى جاهزية الالتزام لمتطلبات القانون. ويجري العمل حالياً على تجهيز النظام الآلي لبدء العمل بموجبه. وقد تم تأسيس وحدة خاصة لتحديث بيانات العملاء من حيث إنشاء الأقسام المعنية ضمن الهياكل التنظيمية وتجهيز إجراءات العمل والنماذج الخاصة بها وتعديل برامج الأنظمة الآلية لتلبية متطلبات (FATCA) ومتطلبات مشروع استراتيجية خدمات الأفراد ومتطلبات العمل الأخرى في البنك.

كما يتولى البنك القيام بتلبية متطلبات لجنة بازل II وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني، ويحرص على تعزيز وترسيخ الحاكمية المؤسسية للبنك ويفصح ضمن التقرير السنوي عن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، ومدى الالتزام به. وفيما يتعلق بمراقبة النواحي الأمنية في البنك، فقد تم تطبيق مشروع أمن المعلومات MSS Management Security Services لتقييم ومراقبة كافة نواحي أمن المعلومات والنواحي الفنية على مدار الساعة، كما تم التعاقد مع شركة متخصصة لتقييم كافة النواحي الأمنية في البنك قبل إطلاق النظام الآلي للقنوات الإلكترونية.

هذا وعمل البنك على الاستمرار في إعادة تقييم ملفات مخاطر العمليات لكافة وحدات البنك ومراجعة وتصنيف قاعدة الأخطاء التشغيلية للبنك وربطها مع المخاطر ذات العلاقة، وكذلك تطبيق مؤشرات المخاطر (KRI) آلياً، وفي هذا المجال تم تعديل سياسة إدارة المخاطر التشغيلية لمواكبة آخر المستجدات. واستمر البنك في إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) بالإضافة إلى مراجعة وتعديل السيناريوهات الإضافية لهذه الاختبارات بما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر الممكن أن يتعرض لها البنك وتطبيقها على أرض الواقع واتخاذ الإجراءات التصحيحية بما يتناسب مع نتائج هذه السيناريوهات إذا اقتضى الأمر ذلك. كما يجري العمل على تطبيق سيناريوهات متقدمة لمراقبة كافة العمليات التي تتم بالبنك من خلال النظام الآلي الذي يطبقه البنك لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الموارد البشرية:

لأننا في بنك الأردن ندرك جيداً أن الطريق الأمثل لنصبح أفضل بنك لعملائنا يمر حتماً عبر تهيئة بيئة عمل مثالية لموظفينا وإيجاد فريق عمل مدرب ومؤهل وعلى درجة عالية من الخبرة والكفاءة المصرفية والمهنية، فقد واصلنا الجهود من أجل أن يصبح البنك جهة العمل المفضلة في الأردن من خلال إعطاء تنمية رأس المال البشري وتعزيز التزام الموظفين وانتمائهم للعمل الأولوية في التوجهات العامة لإدارة الموارد البشرية، حيث انصب تركيز الإدارة على تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في إدارة الموارد البشرية من أجل خدمة ودعم وحدات الأعمال، فعملت دائرة الموارد البشرية خلال سنة 2013 على تطبيق المرحلة الأولى من النظام الآلي الخاص بدائرة الموارد البشرية (HRMS) ونظام الرواتب ونظام الخدمة الذاتية ونظام الدوام لتصبح جميع معاملات الموارد البشرية تتم بشكل آلي. وفيما يتعلق بنظام تقييم الأداء OPM فقد تم العمل على إدخال كافة أهداف الوظائف إلكترونياً ليتم بناء مكتبة الأهداف باعتبارها مدخلاً لتطبيق نظام تقييم الأداء آلياً لزيادة كفاءة وفعالية عمليات تقييم ومراجعة الأداء النصف سنوية والسنوية، كما تم البدء بالتطبيق الفعلي لعملية تقييم الأداء السنوي بشكل آلي وليكون بذلك بنك الأردن من أوائل البنوك العاملة في الأردن التي تطبق النظام الآلي للموارد البشرية كمنظومة متكاملة، كما سيتم مستقبلا تطبيق النظام في المؤسسات الشقيقة والتابعة في كل من الأردن وفلسطين وسورية لضمان الانسجام مع ما هو مطبق في البنك.

ومن ضمن المبادرات المثمرة التي تم تنفيذها بنجاح بهدف تطوير الموظفين، فقد تم إطلاق برامج تطويرية متخصصة تغطي وظائف مركز الخدمة الهاتفية ودائرة مبيعات قروض الأفراد، كما تم إطلاق برنامج تطويري خاص بوظيفتي (التيلر وخدمة العملاء). ومن ناحية أخرى تم الاستمرار ببرنامج اعتماد المدربين الداخليين الذي يهدف إلى تأهيل مدربين داخليين معتمدين من قبل البنك إلى جانب البرنامج التعريفي (Induction Program) للموظفين حديثي التعيين، بالإضافة إلى عقد دورة تدريبية متخصصة لعدد من المدراء التنفيذيين كجزء من برنامج تطوير المهارات القيادية لمدراء الدوائر والفروع.

وعلى صعيد فروعنا في فلسطين فقد تم تصميم هيكل درجات وظيفية، ووضع سلّم رواتب يتناسب مع مستوى الرواتب في السوق الفلسطيني، بما يحقق الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية والمحافظة على الموظفين الأكفاء. كما تم البدء بتنفيذ برنامج تدريبي خاص بموظفي الفروع من خلال الاستعانة بشركات تدريب خارجية، كذلك تم البدء بتنفيذ برنامج تدريبي متكامل يتعلق بسياسات وإجراءات العمل بالإضافة إلى مهارات التواصل مع العملاء.

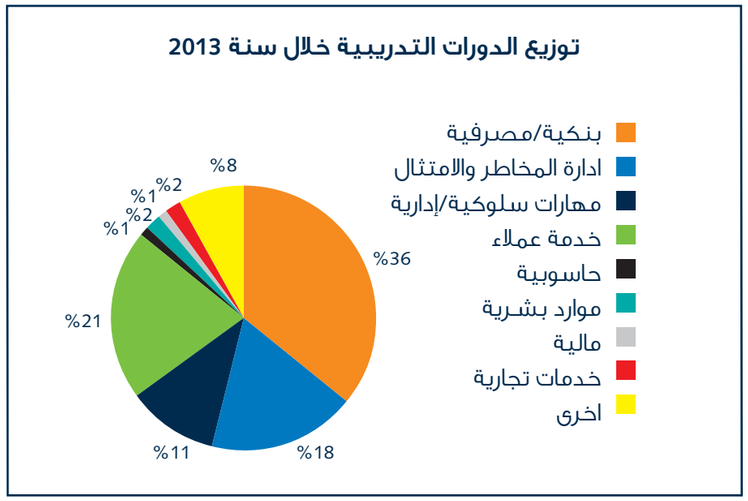

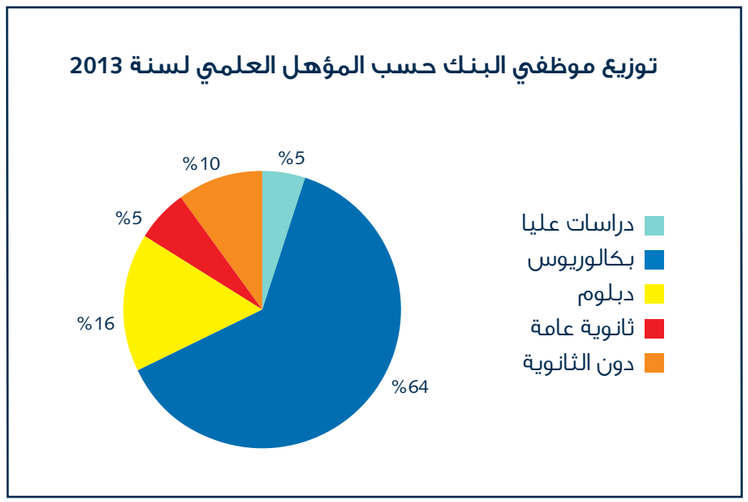

المسؤولية الاجتماعية:

لطالما كان بنك الأردن مؤسسة رائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث ساهم واشترك بنجاح عبر السنوات في تطوير عدة نواحٍ في المجتمع كالتعليم والرياضة والفنون والثقافة والأنشطة الإنسانية من خلال دعم ورعاية الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية على اختلاف نشاطاتها.

وانطلاقاً من فلسفة بنك الأردن "كمنظمة متعلمة" ونظرته إلى البحث العلمي كوسيلة أساسية لبناء مجتمع راقٍ ومزدهر، وأحد الأسباب الرئيسية التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، فقد أولى البنك اهتماماً كبيراً بنشاطات البحث العلمي ودعمها من خلال العمل على تقديم الدعم إلى المؤسسات العلمية والجامعات وتسهيل مهمة الباحثين في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية والمصرفية والاجتماعية والتعاون معهم تعزيزاً لثقافة البحث العلمي.

واستمراراً لمبادرات بنك الأردن التعليمية فقد واصل البنك شراكته الاستراتيجية مع برنامج "حكايات سمسم" للسنة الخامسة على التوالي والذي يقوم على نشر رسائل تربوية للأطفال، ويذكر أن بنك الأردن عمل بالتعاون مع حكايات سمسم على إطلاق العرض المسرحي الجديد الذي يهدف إلى تعليم الأطفال الخطوات الأولى لمبادئ الإنفاق، المشاركة والادخار، وتنمية الثقافة الاقتصادية لديهم، كما واصل البنك تقديم الدعم للسنة الخامسة على التوالي لمتحف الأطفال الأردني والذي أتاح الدخول المجاني للأطفال وذويهم في الجمعة الأولى من كل شهر. كما وقع بنك الأردن اتفاقية شراكة مع مؤسسة إنجاز تتضمن رعاية البنك لبرنامج الشركة الذي تم تطبيقه في مدرسة الحسين الثانوية للبنات، حيث تم من خلال هذا البرنامج إنشاء شركة طلابية تهدف إلى تطوير مهارات العمل، القيادة، بناء القدرات الريادية لدى الشاب الأردني، وتتوجت مساهمة بنك الأردن في دعم التعليم بتكريم وزارة التربية والتعليم والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للبنك كشكر له على دعمه لبرنامج "من المدرسة إلى المهن" - وفي سياق دعم البنك للأنشطة الرياضية الخيرية قام البنك بدعم نادي الجزيرة الرياضي، وبطولة الشطرنج في النادي الأردني للصم ليتم دمجهم مع المجتمع المحلي ويصبحوا أعضاءً فاعلين.

وحرصاً من بنك الأردن على أن يكون في مقدمة الداعمين لفعاليات المجتمع الأردني وخدمة أهداف التكامل والتعاضد والتآزر من خلال المساهمة في أنشطة الجمعيات الخيرية ودعم الأعمال التي تقوم بها، فقد واصل البنك تقديم الدعم لحملة البر والإحسان والتي تنظمها الهيئة الأردنية الهاشمية سنوياً في شهر رمضان المبارك، بالإضافة إلى تقديم الدعم لعدد من المؤسسات والجمعيات، نذكر منها: جمعية الجنوب للتربية الخاصة، نادي المون الإنساني، الجمعية الأردنية للمون الطبي، جمعية الأسرّة البيضاء، جمعية عملية الابتسامة، جمعية مؤسسة العناية بالشلل الدماغي، مؤسسة فلسطين الدولية، مؤسسة الأميرة تغريد لتنمية الفنون والحرف، مؤسسة التعاون، جمعية أمان الأردنية، هذا وقد بلغ إجمالي مساهمات البنك في خدمة المجتمع المحلي خلال العام 2013 ما قيمته 294.9 ألف دينار.

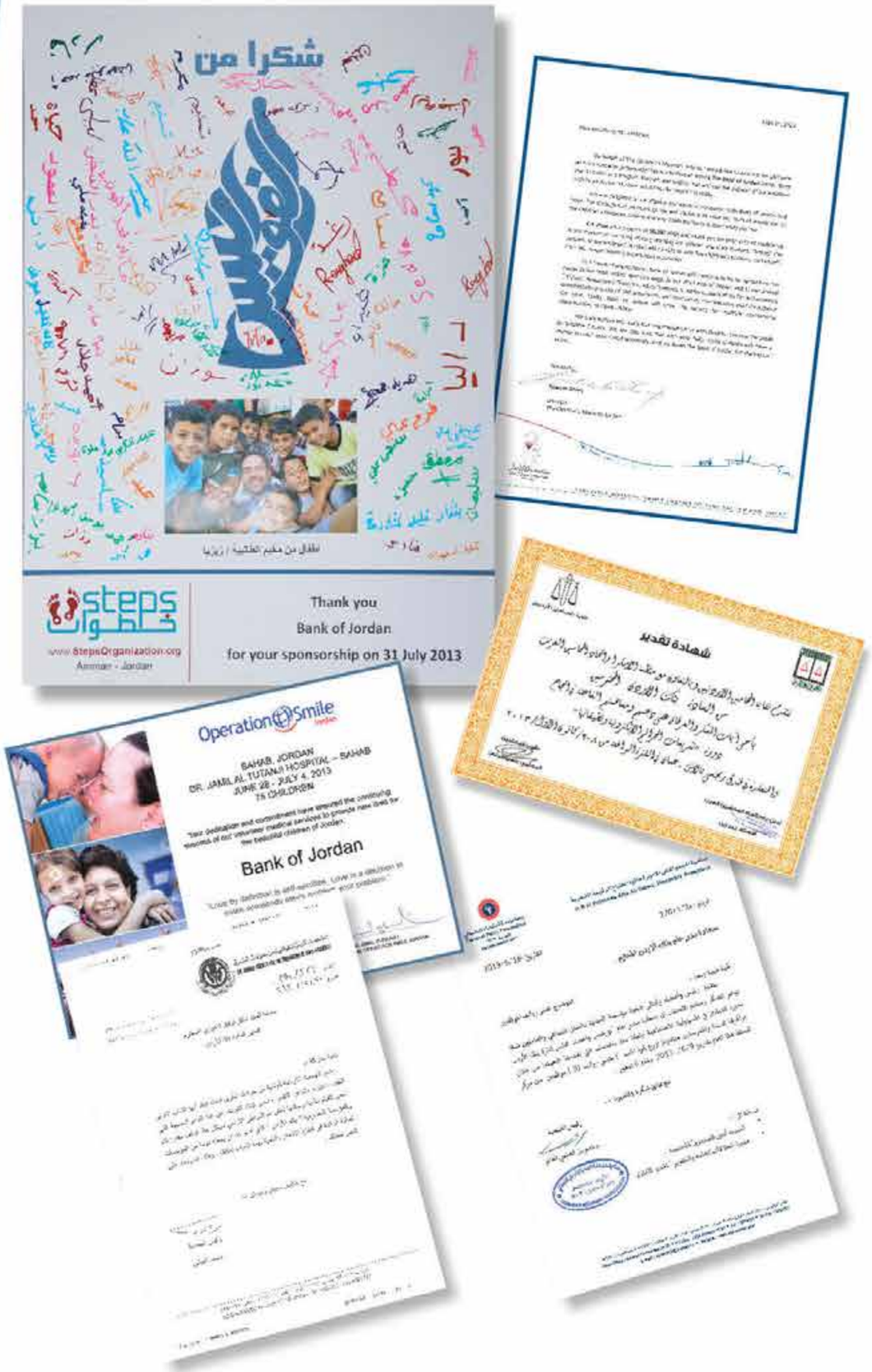

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2013

ارتفعت موجودات البنك إلى 2,076.9 مليون دينار في نهاية سنة 2013 مقابل 2,016.6 مليون دينار في نهاية سنة 2012 بنسبة نمو بلغت 3%، واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الأمن، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي، ونمو القوة الإيرادية للبنك.

موجودات البنك

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2013	2012	2013	2012
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	405.0	504.2	%19.5	%25.0
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	1,040.3	930.6	%50.1	%46.1
موجودات مالية متنوعة واستثمارات في شركات حليفة	510.5	464.8	%24.6	%23.1
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	29.7	40.0	%1.4	%2.0
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	91.4	77.0	%4.4	%3.8
مجموع الموجودات	**2,076.9**	**2,016.6**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2013

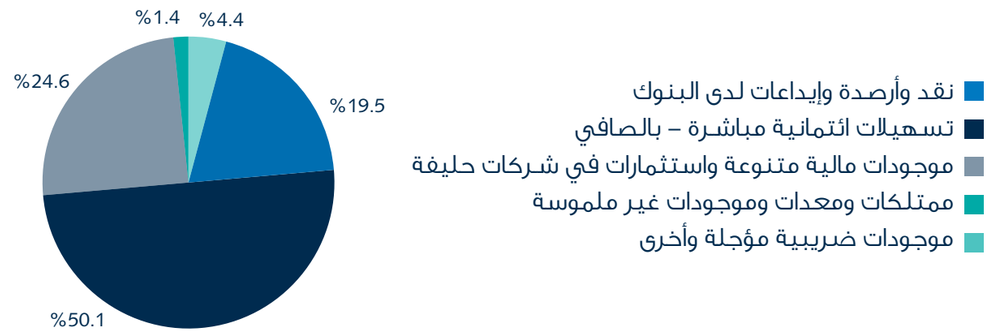

المطلوبات وحقوق الملكية

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2013	2012	2013	2012
ودائع عملاء	1,544.2	1,552.6	%74.3	%77.0
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	69.9	35.0	%3.4	%1.7
تأمينات نقدية	92.1	84.7	%4.4	%4.2
مخصصات ضريبة الدخل وأخرى	24.5	25.2	%1.2	%1.3
مطلوبات أخرى وضريبية مؤجلة	24.7	28.3	%1.2	%1.4
حقوق الملكية – مساهمي البنك	317.0	276.5	%15.3	%13.7
حقوق غير المسيطرين	4.5	14.3	%0.2	%0.7
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**2,076.9**	**2,016.6**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2013

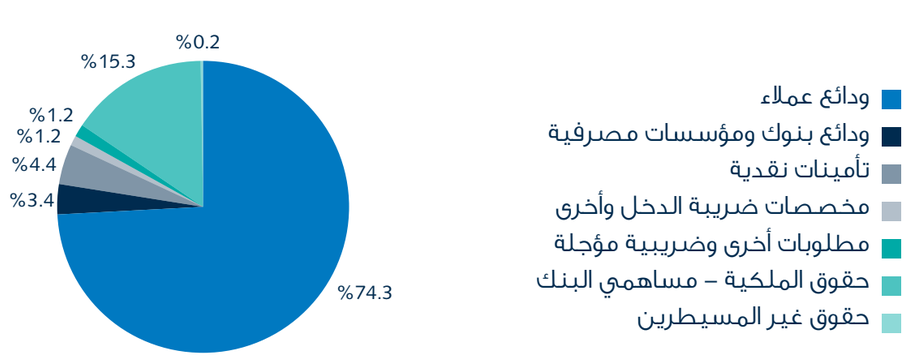

التسهيلات الائتمانية المباشرة:

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الإجمالية سنة 2013 بمبلغ 118.6 مليون دينار وبنسبة 11.5% عن سنة 2012، حيث اتبع البنك سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية، في ضوء التغير في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات، وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك، والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية، إلى جانب العمل على تحصيل القروض المستحقة. وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) 8.72% مقابل 9.88% لسنة 2012 وهي ضمن النسبة المعيارية.

واستمر العمل على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية، وتمويل قطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام، بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية ٪	
	2013	2012	2013	2012
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	257.1	230.3	%22.4	%22.4
القروض العقارية	172.9	174.8	%15.1	%17.0
تسهيلات الشركات الكبرى	482.2	401.3	%42.1	%39.0
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	125.4	137.6	%10.9	%13.4
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	109.1	84.1	%9.5	%8.2
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**1,146.7**	**1,028.1**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2013

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

يستمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوط لأية خسارة متوقعة، وأخذ مخصص تدن للديون غير العاملة بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة، وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطات النقدية وتوصيات مدققي حسابات البنك، وتعزيزاً للمركز المالي، فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة على أساس العميل الواحد 93% لسنة 2013 مقابل 83% لسنة 2012، في حين بلغت المخصصات التي انفقت الحاجة إليها وحولت إزاء ديون أخرى خلال السنة نحو 11.7 مليون دينار إلى جانب المخصص المرصود البالغ 13.7 مليون دينار. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 378.1 مليون دينار مقابل 422.9 مليون دينار في السنة الماضية.

محفظة الموجودات المالية:

ارتفعت محفظة الموجودات المالية بمبلغ 45.7 مليون دينار سنة 2013 وبحوالي 9.8% عن سنة 2012. وذلك بأثر ارتفاع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمبلغ 24.4 مليون دينار بنسبة 5.9%. وهي تمثل استثمارات البنك في سندات وأذونات الخزينة الحكومية وبكفالتها وسندات وأسناد قرض شركات، ولتصل أهميتها النسبية إلى 86.2% من إجمالي محفظة الموجودات المالية. كما ارتفعت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بمبلغ 22.3 مليون دينار وبنسبة 51%. وهي تمثل استثمارات الأسهم في الأسواق النشطة.

عناصر الموجودات المالية والاستثمارات في الشركات الحليفة				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2013	2012	2013	2012
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	0.7	0.8	%0.1	%0.2
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	66.0	43.7	%13.0	%9.4
مشتقات أدوات مالية	0.9	1.8	%0.2	%0.4
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	440.2	415.8	%86.2	%89.4
استثمارات في شركات حليفة	2.7	2.7	%0.5	%0.6
المجموع	**510.5**	**464.8**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2013

ودائع العملاء:

بلغت ودائع عملاء البنك 1,544.2 مليون دينار في نهاية سنة 2013 مقارنة بمبلغ 1,552.6 مليون دينار في نهاية سنة 2012 بانخفاض مقداره 8.4 مليون دينار وبنسبة 0.5%، واستمر العمل على استقطاب الودائع الثابتة والأقل كلفة، وتطوير حملة التوفير وحملة شهادات الإيداع، وتوسيع قاعدة المودعين، حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2013 بنسبة 6.3% عن سنة 2012، والحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 13.5%، فيما انخفضت ودائع لأجل بنسبة 16.9% وشهادات الإيداع بحوالي 2.5%. كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 659.2 مليون دينار مقابل 594.4 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2013	2012	2013	2012
حسابات جارية وتحت الطلب	429.8	378.6	%27.8	%24.4
ودائع التوفير	564.9	531.3	%36.6	%34.2
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	444.0	534.5	%28.8	%34.4
شهادات إيداع	105.5	108.2	%6.8	%7.0
المجموع	**1,544.2**	**1,552.6**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2013

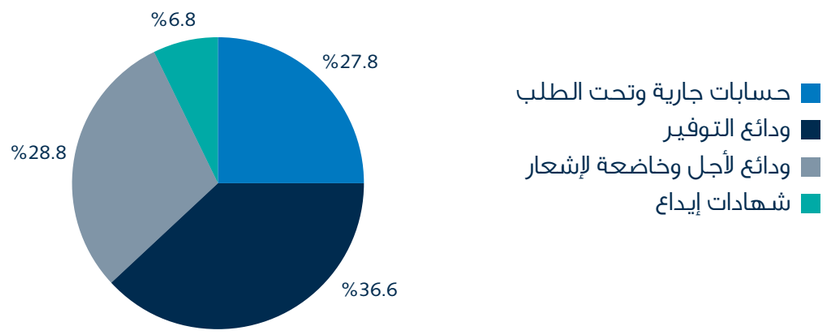

حقوق الملكية – مساهمي البنك:

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 317 مليون دينار سنة 2013 مقابل 276.5 مليون دينار سنة 2012 بزيادة مقدارها 40.5 مليون دينار وبنسبة 14.6%، حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2013 إلى 54.6 مليون دينار بزيادة مقدارها 6 مليون دينار وبنسبة 12.4%، وبلغ الاحتياطي الاختياري 13.7 مليون دينار. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصياته للهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15% من رأس المال وبمبلغ 23.3 مليون دينار.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.3% سنة 2013 مقابل 16.46% سنة 2012 وهي ضعف الحد الأدنى المطلوب وفقاً للجنة بازل والبالغ 8% وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ 12%، كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة والخطرة 15.49% لسنة 2013 مقابل 16.03% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 146.5 مليون دينار سنة 2013 مقابل 150.4 مليون دينار للسنة الماضية بتراجع بلغت نسبته 2.6%، حيث بلغ إجمالي الدخل 114.5 مليون دينار مقابل 117.3 مليون دينار في سنة 2012، في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 102.6 مليون دينار مقابل 104.6 مليون دينار في نهاية سنة 2012.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 64.8 مليون دينار سنة 2013 مقابل 66.2 مليون دينار سنة 2012، وقد تم اقتطاع مخصص التدني للتسهيلات والمخصصات الأخرى وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 36.4 مليون دينار لسنة 2013 مقابل 33.2 مليون دينار سنة 2012 بارتفاع بلغت نسبته حوالي 9.7%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها

	بالمليون دينار		مبلغ التغير
	2013	2012	2013
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	64.8	66.2	(1.4)
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(13.7)	(18.2)	4.5
مخصصات متنوعة	(0.9)	(1.8)	0.9
الأرباح الصافية (قبل الضريبة)	50.2	46.2	4.0
ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصة	(13.8)	(13.0)	(0.8)
الأرباح الصافية المتاحة بعد الضريبة	**36.4**	**33.2**	**3.2**

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2013	2012	2013	2012
الفوائد المقبوضة	118.1	120.5	%80.6	%80.1
صافي إيرادات العمولات	16.5	17.3	%11.3	%11.5
أرباح الموجودات المالية (أسهم)	3.1	3.1	%2.1	%2.1
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	8.8	9.5	%6	%6.3
المجموع	**146.5**	**150.4**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2013

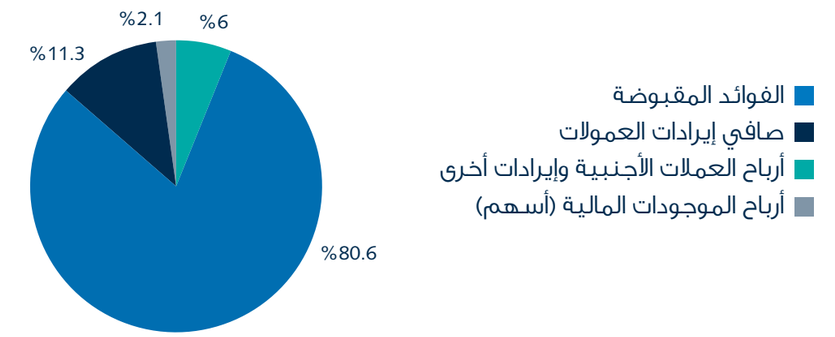

المصروفات والمخصصات:

بلغ إجمالي المصروفات والمخصصات 64.3 مليون دينار سنة 2013 مقابل 71 مليون دينار سنة 2012 بانخفاض مقداره 6.7 مليون دينار وبنسبة 9.5%، نتيجة تحقيق وفر في نفقات الموظفين بمبلغ مليون دينار، وكذلك وفر في مخصص تدني التسهيلات بمبلغ 4.4 مليون دينار وبنسبة 24.3%، كما انخفض بند الاستهلاكات بمبلغ 868.2 ألف دينار. فيما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 532.6 ألف دينار لارتفاع مصاريف رسوم التأمين ومصاريف الإنارة والتدفئة، ورسوم الرخص والضرائب والتبرعات والإعانات والاشتراكات والصيانة وانخفاض مصاريف الإيجارات والقرطاسية والمطبوعات ومصاريف الهاتف والبريد والأتعاب المهنية والقانونية وبعض المصاريف الأخرى.

أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2013 فقد بلغت 1.4 مليون دينار مقابل 1.9 مليون دينار للسنة الماضية 2012، في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 126.3 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن – سورية بلغت 22.9 ألف دينار، ولشركة تغوّق للاستثمارات المالية بلغت 5.2 ألف دينار، ولشركة الأردن للتأجير التمويلي بلغت 1.7 ألف دينار.

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2013	2012	2013	2012
مخصص تدنّي التسهيلات المباشرة	13.7	18.2	%21.3	%25.6
مخصصات متنوعة	0.9	1.8	%1.4	%2.5
نفقات الموظفين	26.2	27.3	%40.8	%38.5
مصاريف أخرى	18.1	17.5	%28.1	%24.7
الاستهلاكات والإطفاءات	5.4	6.2	%8.4	%8.7
المجموع	**64.3**	**71.0**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2013

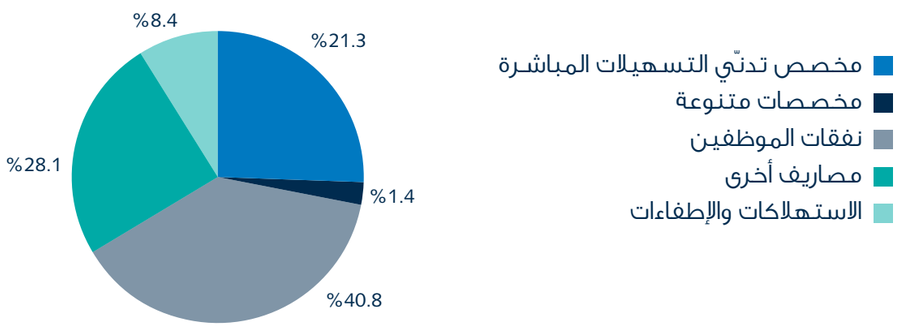

أهم النسب المالية		
	2013	2012
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%13.73	%13.55
العائد على رأس المال	%26.3	%23.4
العائد على متوسط الموجودات	%1.99	%1.78
ربحية الموظف بعد الضريبة	20,573 دينار	18,987 دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.77	%5.92
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.56	%1.63
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.20	%4.29
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة	%93	%83
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%8.72	%9.88

المؤشرات المالية للسنوات (2009 - 2013)	المبلغ بآلاف الدنانير				
السنة المالية	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع الموجودات	1,907,992	1,969,064	2,052,858	2,016,628	2,076,937
إجمالي التسهيلات الائتمانية	917,407	1,023,349	1,125,667	1,028,093	1,146,687
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,526,392	1,586,989	1,631,418	1,587,636	1,614,122
حقوق الملكية – مساهمي البنك	192,668	214,408	259,194	276,510	316,986
حقوق غير المسيطرين	21,455	21,351	18,114	14,267	4,506
صافي الربح قبل الضريبة	36,909	45,427	49,674	46,222	50,204

تطور حقوق المساهمين والأرباح

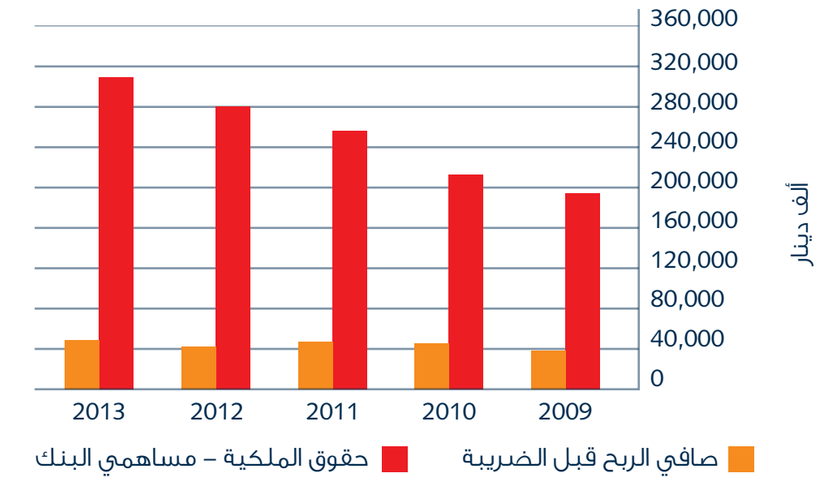

تطور المركز المالي

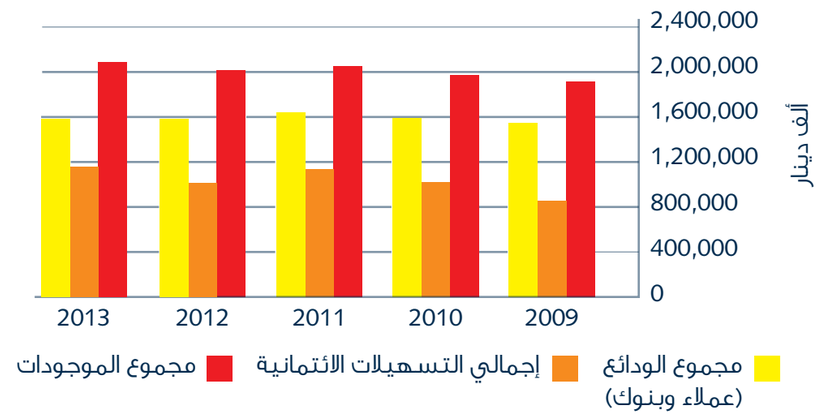

أهداف خطتنا المستقبلية 2014

– الاستمرار في تعزيز المركز المالي والتنافسي للبنك في الأسواق التي يعمل بها، في كل من (الأردن وفلسطين وسورية)، والمحافظة على النسب المالية الرئيسية للبنك ضمن متطلبات الجهات الرقابية في البلدان التي يعمل بها ومتطلبات المعايير العالمية.

– التركيز على مفهوم الجودة الشاملة في تقديم منتجات وخدمات قطاع التجزئة، من خلال تطبيق عدد من المشاريع وبرامج العمل تشمل: برنامج قياس رضى العملاء، مشروع إدارة العلاقة مع العملاء CRM، بالإضافة إلى الاستمرار في تطبيق الخطة الاستراتيجية الخاصة بقطاع الأفراد بما يسهم في تلبية احتياجات كافة شرائح العملاء وفقاً لتقسيمات السوق.

– مواصلة مساهمة البنك في التنمية الاقتصادية الشاملة في الأسواق التي يعمل بها من خلال تلبية الاحتياجات التمويلية للشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وإدارة العلاقة معهم وتطوير مزيج تسويقي يلبي تطلعاتهم ويوفر حلولاً مصرفية شاملة لهم، بما فيها الحلول التمويلية للعملاء الذين لا يميلون إلى التعامل بطرق التمويل التقليدية وذلك بتقديم خدمات التأجير التمويلي.

– تعزيز شبكة فروعنا ومنافذ توزيعنا للوصول إلى الشرائح المستهدفة من العملاء بما يتوافق مع الاستراتيجية الجديدة لخدمات الأفراد، من خلال الاستمرار في التفرع المصرفي المدروس والعمل على إنشاء مراكز خدمة متخصصة لكبار العملاء، وتحديث وإدامة بيئة الخدمة في منافذ التوزيع بما يتوافق مع متطلبات العمل والهوية المؤسسية الموحدة للبنك، ورفدها بأحدث ما تم التوصل إليه في مجال قنوات خدمة العملاء.

– مواصلة العمل على توفير بيئة عمليات ومنظومة إجراءات وقواعد بيانات ونظم معلومات حديثة وسياسات وأنظمة قادرة على مواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية وفروعه الخارجية وشركاته التابعة، وبما يعزز قدرة البنك على الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء. ومن أبرز المشاريع في هذا المجال: استكمال تطبيق نظام التحصيلات في الأردن وفلسطين، تطبيق مشروع المرحلة الثانية من إعادة تنظيم الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين ونظام مستودع البيانات (DWH) ونظام الموافقات الإدارية E-Application في فروع فلسطين.

– مواصلة الارتقاء في القاعدة التكنولوجية والتقنية وأنظمة الاتصالات في البنك للوصول إلى الريادة والتميز في تطبيق تكنولوجيا العمليات المصرفية والمخاطر المرتبطة بها، وتطوير مستوى الخدمة المقدمة للعملاء. ومن أبرز المشاريع التي سوف يتم تنفيذها في هذا المجال الانتهاء من تطبيق نظام جديد ومتطور للخدمة المصرفية عبر الإنترنت (Internet Banking) في الأردن وفلسطين بما يواكب التطورات في قطاع الخدمات الإلكترونية في الأردن وفلسطين، وعبر الهاتف الخلوي (Mobile Banking) وتغيير نظام الرسائل القصيرة (SMS service)، بالإضافة إلى المباشرة بتطبيق نظام المدفوعات الوطني (JoMoPay – EBPPS – ACH) ونظام الدفع الإلكتروني المركزي (Payment HUP)، وتحديث نظام الصرافات الآلية MXP.

– الاستمرار في توافق البنك مع القوانين والتشريعات والتعليمات المصرفية والمهنية الصادرة عن الجهات الرقابية في كل من الأردن وفلسطين وسورية والجهات الرقابية الدولية، حيث سيتم تطبيق النظام الآلي لمراقبة حسابات العملاء لغايات التحقق من امتثالها لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)، وتطبيق مشروع MSS لتقييم ومراقبة كافة نواحي أمن المعلومات فيما يتعلق بمراقبة السجلات الأمنية لنظم قواعد البيانات والأنظمة البنكية ذات المخاطر المرتفعة. وسيتم إعداد متطلبات تطبيق الأنظمة الآلية الخاصة بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) واختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) ومتطلبات بازل III.

– مواصلة الارتقاء في سياسات الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، حيث سيتم تطبيق نظام تحليل الائتمان CDA ونظام Score Card في الأردن وفلسطين. كما سيتم تطوير السياسات والبرامج الائتمانية بما يلبي متطلبات العملاء وضمن مخاطر ائتمانية مقبولة، إضافة إلى تطوير الإجراءات الرقابية على محافظ منتجات ائتمان الأفراد للحد من المخاطر الائتمانية، وتوجيه منح الائتمان للشرائح الأقل مخاطرة والاستمرار في تطوير الدراسات الائتمانية وتطوير المحددات اللازمة لاتخاذ القرار الائتماني. والارتقاء في نظام تصنيف المخاطر الائتمانية Credit Risk Rating المطبق بالبنك.

– مواصلة العمل على المبادرات الهادفة لجعل بنك الأردن جهة العمل المفضلة والمميزة في السوق المصرفي الأردني من خلال تنفيذ خطط وبرامج العمل الخاصة بالموارد البشرية على الصعيد التنظيمي، التشغيلي، التطويري وبيئة العمل، وبما يسهم في تعزيز رضى والتزام الموظفين وانتمائهم للعمل.

– مواصلة تعزيز صورة البنك الاجتماعية الإيجابية وعلامته التجارية لدى كافة فئات المجتمع وتميزها في السوق المصرفي، من خلال الاستمرار في أنشطة المسؤولية الاجتماعية المتمثلة في الدعم والرعاية للمبادرات والمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والاجتماعية والخيرية، وبناء الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الوطنية المستهدفة مع التركيز على الأنشطة ذات التنمية المستدامة.

البيانات والإيضاحات المالية 2013

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة الدخل الموحد

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
جبل عمان ، الدوار الخامس
١٩٠ شارع زهران
ص.ب ٢٤٨
عمان ١١١١٨ ، الأردن

هاتف : ٠٦ ٥٥٠٢٢٠٠ (٠) ٩٦٢+
فاكس : ٠٦ ٥٥٠٢٢١٠ (٠) ٩٦٢+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/ ٨٥٧٢

إلى السادة مساهمي بنك الأردن
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى .

مسؤولية الادارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن اعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بينات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية الموحدة ، تستند الاجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة ، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالاعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة ، وذلك لغرض تصميم اجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الادارة وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية الموحدة .

نعتقد أن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الـــــــرأي

في رأينا ، ان القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي الموحد لبنك الأردن كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وأداءه المالي الموحد ، وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية ، وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة عليها .

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٣ كانون الثاني ٢٠١٤

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن

عماد م. فوليب حداد
إجازة رقم (٥٨٨)

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
Member of Deloitte Touche Tohmatsu Limited
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة أ

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن		دينار أردني	
		31 كانون الأول	
	إيضاح	2013	2012
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	222,203,686	247,117,221
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	174,239,024	248,205,341
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	8,508,000	8,862,500
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7	755,072	789,767
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	8	65,988,144	43,688,161
مشتقات أدوات مالية	37	867,322	1,823,196
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	9	1,040,347,184	930,627,322
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10	440,199,205	415,833,645
استثمارات في شركات حليفة	11	2,724,672	2,732,903
ممتلكات ومعدات – بالصافي	12	27,155,770	37,770,885
موجودات غير ملموسة	13	2,534,327	2,259,515
موجودات ضريبية مؤجلة	19/ب	16,613,171	14,151,149
موجودات أخرى	14	74,801,421	62,766,320
مجموع الموجودات		**2,076,936,998**	**2,016,627,925**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15	69,916,512	35,036,790
ودائع عملاء	16	1,544,205,723	1,552,599,693
تأمينات نقدية	17	92,141,505	84,671,584
مخصصات متنوعة	18	7,576,946	7,799,896
مخصص ضريبة الدخل	19/أ	16,947,814	17,367,872
مطلوبات ضريبية مؤجلة	19/ب	-	5,882,960
مطلوبات أخرى	20	24,656,912	22,492,347
مجموع المطلوبات		**1,755,445,412**	**1,725,851,142**
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	21	155,100,000	155,100,000
الاحتياطي القانوني	22	54,601,184	48,583,716
الاحتياطي الاختياري	22	13,715,928	13,735,305
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	22	11,907,433	11,076,830
احتياطي خاص	22	2,319,566	1,788,281
فروقات ترجمة عملات أجنبية	23	(11,643,042)	(4,524,549)
احتياطي القيمة العادلة بالصافي	24	33,450,490	6,880,281
أرباح مدورة	25	57,534,189	43,869,842
مجموع حقوق الملكية – مساهمي البنك		316,985,748	276,509,706
حقوق غير المسيطرين		4,505,838	14,267,077
مجموع حقوق الملكية		**321,491,586**	**290,776,783**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**2,076,936,998**	**2,016,627,925**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الموحد

قائمة ب

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	إيضاح	دينار أردني للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013	2012
الفوائد الدائنة	27	118,050,839	120,476,452
الفوائد المدينة	28	32,025,346	33,168,822
صافي إيرادات الفوائد		86,025,493	87,307,630
صافي إيرادات العمولات	29	16,549,784	17,319,145
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		102,575,277	104,626,775
أرباح عملات أجنبية	30	1,822,361	3,202,712
(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	31	(26,050)	16,440
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		3,154,008	3,093,482
إيرادات أخرى	32	6,971,507	6,331,020
إجمالي الدخل		114,497,103	117,270,429
نفقات الموظفين	33	26,213,876	27,266,464
استهلاكات وإطفاءات	13,12	5,349,386	6,217,556
مصاريف أخرى	34	18,100,947	17,568,390
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	9	13,746,116	18,162,709
مخصصات متنوعة	18	874,458	1,818,982
إجمالي المصروفات		64,284,783	71,034,101
الربح من التشغيل		50,212,320	46,236,328
حصة البنك من (خسائر) شركة حليفة	11	(8,231)	(14,114)
الربح قبل الضرائب		50,204,089	46,222,214
(ينزل): ضريبة الدخل	19	(13,810,911)	(13,032,648)
الربح للسنة – قائمة (ج) و (د)		36,393,178	33,189,566
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		40,739,214	36,289,465
حقوق غير المسيطرين		(4,346,036)	(3,099,899)
		36,393,178	33,189,566
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)			
أساسي	35	0.263	0.234
مخفض	35	0.263	0.234

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة ج

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	دينار أردني للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013	2012
الربح للسنة – قائمة (ب)	36,393,178	33,189,566
بنود الدخل الشامل الآخر :		
البنود القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد :		
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(10,617,984)	(1,788,864)
	(10,617,984)	(1,788,864)
البنود الغير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد :		
(خسائر) أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(536,777)	102,514
التغير في احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة	22,858,426	5,230,461
	22,321,649	5,332,975
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (د)	48,096,843	36,733,677
إجمالي الدخل الشامل العائد إلى :		
مساهمي البنك	57,858,082	40,580,977
حقوق غير المسيطرين	(9,761,239)	(3,847,300)
	48,096,843	36,733,677

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة د

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن

البيان	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	الاحتياطيات								
		قانوني	اختياري	مخاطر مصرفية عامة	خاص	فروقات ترجمة عملات أجنبية	احتياطي القيمة العادلة – صافي	أرباح مدورة	إجمالي حقوق مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013											
الرصيد في بداية السنة	155,100,000	48,583,716	13,735,305	11,076,830	1,788,281	(4,524,549)	6,880,281	43,869,842	276,509,706	14,267,077	290,776,783
تعديلات (إيضاح 46)	-	-	-	-	-	-	3,711,783	2,171,177	5,882,960	-	5,882,960
الرصيد في بداية السنة المعدل	155,100,000	48,583,716	13,735,305	11,076,830	1,788,281	(4,524,549)	10,592,064	46,041,019	282,392,666	14,267,077	296,659,743
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(19,376)	(19,377)	(257,726)	-	(7,118,493)	-	2,212,191	(5,202,781)	(5,415,203)	(10,617,984)
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	40,739,214	40,739,214	(4,346,036)	36,393,178
(خسائر) بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	(536,777)	(536,777)	-	(536,777)
التغير في احتياطي القيمة العادلة – صافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	22,858,426	-	22,858,426	-	22,858,426
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)	-	(19,376)	(19,377)	(257,726)	-	(7,118,493)	22,858,426	42,414,628	57,858,082	(9,761,239)	48,096,843
المحول إلى الاحتياطيات	-	6,036,844	-	1,088,329	531,285	-	-	(7,656,458)	-	-	-
الأرباح الموزعة *	-	-	-	-	-	-	-	(23,265,000)	(23,265,000)	-	(23,265,000)
الرصيد في نهاية السنة	155,100,000	54,601,184	13,715,928	11,907,433	2,319,566	(11,643,042)	33,450,490	57,534,189	316,985,748	4,505,838	321,491,586
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012											
الرصيد في بداية السنة	155,100,000	43,295,048	8,928,707	10,876,048	1,112,803	(3,657,895)	1,649,820	41,889,198	259,193,729	18,114,377	277,308,106
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(4,583)	(8,136)	(2,264)	-	(866,654)	-	(159,826)	(1,041,463)	(747,401)	(1,788,864)
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	36,289,465	36,289,465	(3,099,899)	33,189,566
أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	102,514	102,514	-	102,514
التغير في احتياطي القيمة العادلة – صافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	5,230,461	-	5,230,461	-	5,230,461
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)	-	(4,583)	(8,136)	(2,264)	-	(866,654)	5,230,461	36,232,153	40,580,977	(3,847,300)	36,733,677
المحول إلى الاحتياطيات	-	5,293,251	4,814,734	203,046	675,478	-	-	(10,986,509)	-	-	-
الأرباح الموزعة	-	-	-	-	-	-	-	(23,265,000)	(23,265,000)	-	(23,265,000)
الرصيد في نهاية السنة	155,100,000	48,583,716	13,735,305	11,076,830	1,788,281	(4,524,549)	6,880,281	43,869,842	276,509,706	14,267,077	290,776,783

* بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 25 آذار 2013 تقرر توزيع ما مقداره 15% من رأس مال البنك نقداً على المساهمين أي ما يعادل 23,265,000 دينار .

** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والاحتياطي الخاص الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 16,613,171 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2013 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع إلّا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً ، إضافة إلى 882,311 دينار يمثل أرباح تقييم شركة حليفة وذلك استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 7,397,993 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .
- يحظر التصرف باحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية .

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة هـ

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	إيضاح	دينار أردني للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2013	2012
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:			
الربح قبل الضرائب – قائمة (ب)		50,204,089	46,222,214
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات وإطفاءات	12 و 13	5,349,386	6,217,556
تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	9	13,746,116	18,162,709
(أرباح) خسائر بيع ممتلكات ومعدات	32	(174,032)	577,949
خسائر (أرباح) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل غير متحققة	31	34,695	(8,277)
تأثير تغير في أسعار الصرف	30	(2,307,754)	(3,617,673)
خسائر (أرباح) موجودات مالية بالقيمة العادلة آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون غير متحققة	32	1,314,000	(73,000)
مخصصات متنوعة	18	874,458	1,818,982
المسترد من ضريبة دخل سنوات سابقة	19	1,119,000	-
خسارة تدني عقارات وأراضي برسم البيع	32	-	265,160
حصة البنك من خسائر شركة حليفة	11	8,231	14,114
فروقات عملات أجنبية		9,749,244	3,697,919
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		79,917,433	73,277,653
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
النقص في أرصدة مقيدة السحب		1,508,620	144,386
النقص (الزيادة) في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		354,500	(8,862,500)
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		-	18,800
(الزيادة) النقص في تسهيلات ائتمانية مباشرة		(123,465,978)	97,710,338
(الزيادة) في الموجودات الأخرى		(13,403,092)	(9,940,672)
(النقص) الزيادة في ودائع العملاء		(8,393,970)	54,600,045
الزيادة (النقص) في تأمينات نقدية		7,469,921	(17,354,823)
الزيادة في مطلوبات أخرى		2,003,386	2,316,590
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		(133,926,613)	118,632,164
صافي (الاستخدام النقدي في) التدفق من عمليات التشغيل قبل الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		(54,009,180)	191,909,817
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		(947,845)	(1,000,371)
الضرائب المدفوعة	19	(19,296,499)	(13,336,062)
صافي (الاستخدام النقدي في) التدفق من عمليات التشغيل		(74,253,524)	177,573,384
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :			
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(116,467,510)	(274,757,764)
بيع / استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		92,101,950	237,650,323
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		(874,123)	(514,347)
بيع /موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		895,789	374,764
(شراء) مشتقات مالية		1,009,865	(1,823,196)
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات		(2,691,076)	(4,679,458)
بيع ممتلكات ومعدات		453,736	200,233
(شراء) موجودات غير ملموسة	13	(1,012,010)	(234,219)
صافي (الاستخدام النقدي في) عمليات الاستثمار		(26,583,379)	(43,783,664)
التدفق النقدي من عمليات التمويل :			
فروقات ترجمة عملات أجنبية		(10,617,984)	(1,788,864)
أرباح موزعة على المساهمين		(23,103,821)	(23,896,333)
صافي (الاستخدام النقدي في) عمليات التمويل		(33,721,805)	(25,685,197)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	30	2,307,754	3,617,673
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		(132,250,954)	111,722,196
النقد وما في حكمه في بداية السنة		446,975,276	335,253,080
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	36	314,724,322	446,975,276

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1- معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة اردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لاحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأسمال البنك عدة مرات حتى العام 2011 بحيث أصبح رأسمال البنك المصرح به والمكتتب به والمدفوع 155.1مليون دينار بقيمة اسمية مقدارها دينار للسهم الواحد.

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (66) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (15) فرعاً والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن – سورية وشركة تفوّق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي وشركة أوران لخدمات الحاسوب) .

- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (569) بتاريخ 23 كانون الثاني 2014 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين .

2- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعه له وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني .

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة ، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة .

- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

- إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012 باستثناء أثر تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة كما يرد في إيضاح (47/أ) .

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعـــة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة .

- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنه المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2013 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوق للاستثمارات المالية	3.5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن – سورية *	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 أيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	10 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011
شركة أوران لخدمات الحاسوب**	10 مليون دينار أردني	100	خدمات حاسوب	عمان	26 كانون الأول 2013

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للعام 2013 كما يلي:

اســـــم الشركـــــة	31 كانون الأول 2013		للعام 2013	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	4,097,056	320,171	351,108	218,003
بنك الأردن – سورية *	72,781,663	62,979,217	3,496,013	12,017,654
شركة الأردن للتأجير التمويلي	10,996,084	418,458	581,650	199,470
شركة أوران لخدمات الحاسوب**	10,000,000	-	-	-

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة ، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة .

* نظراً لان البنك لديه القدرة للسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سورية ، تم توحيد حسابات بنك الأردن – سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة .

** قام البنك بتأسيس شركة أوران لخدمات الحاسوب في نهاية العام 2013، إلا أن البنك بصدد إغلاقها لانتفاء الغاية منها .

- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة .

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي تفيد بأنه يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استخدامها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى

تسهيلات ائتمانية مباشرة

- يتم تكوين مخصص تدنٍ للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحد .
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في سورية وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد .
- يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي (إن وجد) إلى قائمة الدخل الموحد ، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات .

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة :

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية ، عقود المقايضة ، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد ، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة ، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد .

مشتقات مالية للتحوط :

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

- التحوط للقيمة العادلة:

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحد .

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.

- التحوط للتدفقات النقدية:

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحد في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على قائمة الدخل الموحد .

- التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل في نفس السنة.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل الموحد . في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحد .

موجودات مالية وفق الكلفة المطفأة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم .

- يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، قيداً على أو لحساب الفائدة ، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه ، ويتم قيد أي تدنٍ في قيمتها في قائمة الدخل الموحد وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني .

- يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق الكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل الموحد في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص) .

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

- هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحد عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحد.

- يتم أخذ الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحد.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية .

القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية .

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الموجودات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.
- تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة ، ويتم إطفاء الخصم / العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في قائمة الدخل الموحد .

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدنٍ في قيمتها .

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي الموحد لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدنٍ في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني .

استثمارات في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها) والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين 20% إلى 50% من حقوق التصويت، وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بطريقة حقوق الملكية.

- يتم استبعاد الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات فيما بين البنك والشركات الحليفة وحسب نسبة مساهمة البنك في هذه الشركات.

الممتلكات والمعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدنٍ في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية السنوية التالية:

	%
مباني	2 - 15
معدات وأجهزة	15
أثاث	9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد.
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للمتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيراً في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص ترك الخدمة عند دفعها، وتؤخذ الزيادة في التعويضات المدفوعة عن المخصص المستدرك في قائمة الدخل الموحد عند دفعها. ويتم أخذ مخصص الالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحد .

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك .

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

رأس المال

- تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد) . إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحد.

- أسهم الخزينة

لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في قائمة الدخل الموحد إنما يتم إظهار الربح في حقوق الملكية ضمن بند علاوة/خصم إصدار أسهم، أما الخسارة فيتم قيدها على الأرباح المدورة في حال استنفاد رصيد علاوة إصدار أسهم خزينة .

حسابات مدارة لصالح العملاء

- تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك.
- يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد.
- يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة .
- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق .
- يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها ، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

الموجودات المالية المرهونة

- هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن). يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل ، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي ، ويتم تسجيل أي تدنٍ في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد . يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

الموجودات غير الملموسة

أ - الشهـــرة

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك . يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة ، ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدنٍ في قيمة الاستثمار .
- يتم توزيع الشهرة على وحدة / وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة .
- يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدات توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد .

ب - الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة .
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محـددة . ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحد. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدنٍ في قيمتها في قائمة الدخل الموحد .
- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة .
- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة .
- فيما يلي السياسة المحاسبية لبنود الموجودات غير الملموسة لدى البنك :

برامج الحاسـوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء ، ويتم إطفاء قيمتها بنسبة 15% - 20% سنوياً .

العملات الأجنبية

- يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات .
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني ومصرف سورية المركزي وسلطة النقد الفلسطينية .
- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة .
- يتم أخذ الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحد .
- يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة .
- عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني. أما بنود الايرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الدخل الموحد .

النقد وما في حكمه

- هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب .

3- التقديرات المحاسبية

إن اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- يتم تكوين مخصص لقاء التسهيلات الائتمانية اعتماداً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ويتم مقارنة نتائج هذه الأسس والفرضيات مع المخصص الواجب تكوينها بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك والشركة التابعة له ويتم اعتماد النتائج الأكثر تشدداً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية .
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم أخذ خسارة التدني في قائمة الدخل الموحد.
- تقوم الادارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدنٍ في قيمتها ويتم أخذ هذا التدني في قائمة الدخل الموحد للسنة .
- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل ، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري .
- يتم تكوين مخصص لضريبة الدخل عن أرباح السنة الحالية ، والتقديرات الضريبية المستحقة والمتوقعة عن السنة السابقة عن المخصص المقتطع في حالة الوصول إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن السنة السابقة .
- مستويات القيمة العادلة : يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام ، عند تقييم القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية ، يقوم البنك باستخدام معلومات السوق عند توفرها ، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول يقوم البنك بالتعامل مع أطراف مستقلة مؤهلة لإعداد دراسات التقييم ، حيث يتم مراجعة طرق التقييم الملائمة والمدخلات المستخدمة لإعداد التقييم من قبل الإدارة.

4- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزينة	59,188,583	58,179,704
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
- حسابات جارية وتحت الطلب	36,592,623	52,290,594
- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار *	40,830,857	49,339,476
- متطلبات الاحتياطي النقدي	85,591,623	87,307,447
	222,203,686	247,117,221

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي 2,386,356 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 (3,894,976 دينار كما في 31 كانون الأول 2012).
* يشمل هذا البنـد 7,444,500 دينـار تستحـق خلال فترة تزيـد عـن ثلاثـة أشهـر (7,444,500 دينار كما في 31 كانون الأول 2012) .

5- أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانـــون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانـــون الأول		المجمـوع 31 كانـــون الأول	
	2013	2012	2013	2012	2013	2012
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	13,699,814	21,915,024	13,699,814	21,915,024
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشـهر أو أقل	57,467,550	24,983,200	103,071,660	201,307,117	160,539,210	226,290,317
	57,467,550	24,983,200	116,771,474	223,222,141	174,239,024	248,205,341

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 6,416,211 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 (18,593,556 دينار كما في 31 كانون الأول 2012).

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 1,971,020 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 (1,971,020 دينار كما في 31 كانون الأول 2012).

6- إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانـــون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانـــون الأول		المجمـوع 31 كانـــون الأول	
	2013	2012	2013	2012	2013	2012
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشـهر إلى 6 أشـهر	-	-	1,418,000	1,772,500	1,418,000	1,772,500
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشـهر إلى 9 أشـهر	-	-	7,090,000	7,090,000	7,090,000	7,090,000
	-	-	8,508,000	8,862,500	8,508,000	8,862,500

لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2013 و2012.

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	647,929	694,148
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	107,143	95,619
	755,072	789,767

8- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	57,366,110	34,862,108
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	8,622,034	8,826,053
	65,988,144	43,688,161

9- تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـون الأول	
	2013	2012
	دينـار	دينـار
الإفراد (التجزئة)	**257,131,496**	**230,287,521**
حسابات جارية مدينة	10,919,422	7,585,873
قروض وكمبيالات*	234,507,810	211,435,435
بطاقات الائتمان	11,704,264	11,266,213
القروض العقارية	**172,920,704**	**174,818,183**
الشركات:	**607,572,557**	**538,883,274**
الشركات الكبرى	482,167,347	401,263,334
حسابات جارية مدينة	114,135,499	81,425,855
قروض وكمبيالات*	368,031,848	319,837,479
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	125,405,210	137,619,940
حسابات جارية مدينة	40,047,160	49,271,501
قروض وكمبيالات*	85,358,050	88,348,439
الحكومة والقطاع العام	**109,062,116**	**84,103,745**
المجمـوع	**1,146,686,873**	**1,028,092,723**
ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(92,837,291)	(84,700,678)
ينزل: فوائد معلقة	(13,502,398)	(12,764,723)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,040,347,184	930,627,322

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 7,953,212 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 (9,877,628 دينار كما في 31 كانون الأول 2012).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 112,322,605 دينار أي ما نسبته (9.8%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (113,116,625 دينار أي ما نسبته (11%) في نهاية السنة السابقة) .

بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 98,822,067 دينار أي ما نسبته (8.72%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة (100,371,465 دينار أي ما نسبته (9.88%) في نهاية السنة السابقة) .

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية ويكفالتها 69,513,522 دينار أي ما نسبته (6.06%) من اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (56,627,112 دينار أي ما نسبته (5.5%) في نهاية السنة السابقة) ، كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 39,548,594 دينار (27,476,633 دينار في نهاية السنة السابقة) .

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:			الشركات			
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2013	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	17,023,944	5,504,610	51,117,201	11,054,923	-	84,700,678
فرق عملات أجنبية	(1,272,500)	-	(3,781,142)	(555,861)	-	(5,609,503)
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	2,408,059	(167,685)	11,353,295	152,447	-	13,746,116
الرصيد في نهاية السنة	18,159,503	5,336,925	58,689,354	10,651,509	-	92,837,291

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

			الشركات			
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2012	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	14,891,588	4,121,466	39,368,724	8,746,342	-	67,128,120
فرق عملات أجنبية	(246,163)	(65,608)	(171,559)	(106,821)	-	(590,151)
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	2,378,519	1,448,752	11,920,036	2,415,402	-	18,162,709
الرصيد في نهاية السنة	17,023,944	5,504,610	51,117,201	11,054,923	-	84,700,678

كما بلغت المخصصات المحتسبة على أساس العميل الواحد، وعلى أساس المحفظة وغير المبلغ عنها كما يلي:

			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2013	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العميل الواحد	17,747,479	5,243,622	58,277,511	10,512,345	-	91,780,957
على أساس المحفظة	412,024	93,303	411,843	139,164	-	1,056,334
الرصيد في نهاية السنة	18,159,503	5,336,925	58,689,354	10,651,509	-	92,837,291

			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2012	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العميل الواحد	16,591,372	5,464,142	50,592,535	10,681,284	-	83,329,333
على أساس المحفظة	432,572	40,468	524,666	373,639	-	1,371,345
الرصيد في نهاية السنة	17,023,944	5,504,610	51,117,201	11,054,923	-	84,700,678

وبلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 11,653,175 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 (23,995,062 دينار كما في 31 كانون الأول 2012).

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمالي
2013	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,773,356	840,047	6,541,722	2,609,598	12,764,723
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	304,915	270,240	2,127,363	483,472	3,185,990
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(346,780)	(118,479)	(1,615,207)	(194,552)	(2,275,018)
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(25,877)	-	(106,074)	(41,346)	(173,297)
الرصيد في نهاية السنة	2,705,614	991,808	6,947,804	2,857,172	13,502,398

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمالي
2012	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,441,866	712,507	7,006,486	1,877,796	12,038,655
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	1,489,127	129,157	1,818,554	928,194	4,365,032
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(1,128,178)	(1,617)	(2,263,080)	(157,567)	(3,550,442)
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(29,459)	-	(20,238)	(38,825)	(88,522)
الرصيد في نهاية السنة	2,773,356	840,047	6,541,722	2,609,598	12,764,723

10- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات مالية حكومية وبكفالتها	412,722,897	379,292,245
سندات وأسناد قرض شركات	27,476,308	18,115,791
مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	440,199,205	397,408,036
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية :		
أذونات خزينة حكومية وبكفالتها	-	18,425,609
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	-	18,425,609
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	440,199,205	415,833,645

– تحليل السندات والأذونات:

	31 كانـــون الأول	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	415,510,855	390,897,145
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	24,688,350	24,936,500
	440,199,205	415,833,645

تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي:

لغاية شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
8,000,063	39,305,059	49,164,731	115,469,258	217,308,313	10,951,781

تسدد عوائد الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بموجب دفعات نصـــف سنوية .

11- استثمارات في شركات حليفة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة:	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	2,732,903	2,747,017
حصة البنك من (خسائر) الشركة الحليفة	(8,231)	(14,114)
الرصيد في نهاية السنة*	2,724,672	2,732,903

*** إن حصة البنك من موجودات ومطلوبات وإيرادات الشركات الحليفة هي كما يلي:**

	31 كانـــون الأول	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
مجموع الموجودات	2,747,957	2,749,820
مجموع المطلوبات	(23,285)	(16,917)
صافي الموجودات	2,724,672	2,732,903
صافي (الخسارة) للسنة	(9,042)	(13,315)

تم احتساب حصة البنك والبالغة 26.97% من موجودات ومطلوبات شركة الشمال الصناعية للعام 2013 والظاهرة أعلاه وفق آخر قوائم مالية مدققة متوفرة بتاريخ 31 كانون الأول 2012، أما ما يخص شركة الصناعات الوطنية فهي شركة موضوعة تحت التصفية وقد تم أخذ مخصص لكامل قيمة الاستثمار فيها .

إن تفاصيل الاستثمارات في الشركات الحليفة هي كما يلي:

اسم الشركة	نسبة التملك	31 كانون الأول 2013				
		الكلفة				
		القيمة أول السنة	إضافات (استبعادات)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	حصة البنك من (الخسائر)	طبيعة النشاط
	%	دينار	دينار	دينار	دينار	
شركات أردنية:						
شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)	46/74	1	-	1	-	صناعية
شركات فلسطينية:						
شركة الشمال الصناعية	26/97	2,732,902	-	2,724,671	(8,231)	صناعية
		2,732,903	-	2,724,672	(8,231)	

إن تفاصيل الاستثمارات في الشركات الحليفة هي كما يلي:

اسم الشركة	نسبة التملك	31 كانون الأول 2012				
		الكلفة				
		القيمة أول السنة	إضافات (استبعادات)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	حصة البنك من (الخسائر)	طبيعة النشاط
	%	دينار	دينار	دينار	دينار	
شركات أردنية:						
شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)	46/74	1	-	1	-	صناعية
شركات فلسطينية:						
شركة الشمال الصناعية	26/97	2,747,016	-	2,732,902	(14,114)	صناعية
		2,747,017	-	2,732,903	(14,114)	

– إن حق البنك في التصويت على قرارات الهيئة العامة لهذه الشركات هو حسب نسبة التملك في كل شركة.

12- ممتلكات ومعدات – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات وديكورات	المجموع
2013	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	3,956,448	18,715,391	21,009,190	1,362,112	12,973,781	20,183,073	78,199,995
إضافات	-	5,536	1,048,500	-	599,068	1,356,261	3,009,365
(استبعادات)	(100,978)	-	(641,026)	(33,793)	(345,156)	(564,105)	(1,685,058)
فروقات عملات أجنبية	(576,839)	(5,483,922)	(1,003,426)	(85,032)	(679,970)	(1,618,760)	(9,447,949)
الرصيد في نهاية السنة	3,278,631	13,237,005	20,413,238	1,243,287	12,547,723	19,356,469	70,076,353
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	5,782,956	13,122,582	956,986	9,344,997	13,399,610	42,607,131
استهلاك السنة	-	201,205	1,613,597	145,100	1,023,825	1,710,475	4,694,201
(استبعادات)	-	-	(546,870)	(33,791)	(331,690)	(493,002)	(1,405,353)
فروقات عملات أجنبية	-	(308,468)	(234,389)	(43,195)	(420,626)	(617,690)	(1,624,368)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	5,675,693	13,954,920	1,025,100	9,616,506	13,999,393	44,271,612
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	3,278,631	7,561,312	6,458,318	218,187	2,931,217	5,357,076	25,804,741
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	882,523	163,364	-	281,662	23,480	1,351,029
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,278,631	8,443,835	6,621,682	218,187	3,212,879	5,380,556	27,155,770
2012							
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	4,197,058	21,069,798	21,615,113	1,470,616	14,080,822	19,580,657	82,014,064
إضافات	1,603	-	2,440,628	-	1,085,052	2,432,658	5,959,941
(استبعادات)	-	(51,716)	(2,550,594)	(72,800)	(2,006,324)	(1,179,435)	(5,860,869)
فروقات عملات أجنبية	(242,213)	(2,302,691)	(495,957)	(35,704)	(185,769)	(650,807)	(3,913,141)
الرصيد في نهاية السنة	3,956,448	18,715,391	21,009,190	1,362,112	12,973,781	20,183,073	78,199,995
الاستهلاك المتراكم:	-						
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	5,595,336	13,541,194	841,163	10,083,755	12,494,146	42,555,594
استهلاك السنة	-	309,776	1,940,809	170,464	1,243,859	1,894,512	5,559,420
(استبعادات)	-	(51,714)	(2,238,370)	(41,860)	(1,922,784)	(827,959)	(5,082,687)
فروقات عملات أجنبية	-	(70,442)	(121,051)	(12,781)	(59,833)	(161,089)	(425,196)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	5,782,956	13,122,582	956,986	9,344,997	13,399,610	42,607,131
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	3,956,448	12,932,435	7,886,608	405,126	3,628,784	6,783,463	35,592,864
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	1,124,979	318,150	-	-	734,892	2,178,021
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,956,448	14,057,414	8,204,758	405,126	3,628,784	7,518,355	37,770,885

* تبلغ قيمة الالتزامات المالية لاقتناء ممتلكات ومعدات 449,283 دينار لسنة 2013 حيث يتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات.

– تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 27,776,374 دينار لسنة 2013 (23,593,942 دينار لعام 2012).

13- موجودات غير ملموسة

يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب تفاصيلها كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	2,259,515	2,683,432
إضافات خلال السنة	1,012,010	234,219
الإطفاء للسنة	(655,184)	(658,136)
فروقات عملات أجنبية	(82,014)	-
رصيد نهاية السنة	2,534,327	2,259,515

14- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
معاملات في الطريق	-	630,578
فوائد وإيرادات برسم القبض	9,915,240	8,669,812
مصروفات مدفوعة مقدماً	1,758,023	1,553,022
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون *	42,027,842	29,072,991
موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون	5,621,000	6,935,000
شيكات مقاصة	3,139,799	5,471,505
دفعات مقدمة لقاء استملاك أراضي وعقارات	1,806,852	4,509,912
مصاريف ضريبية مدفوعة مقدماً	4,450,095	1,133,540
مدينون وأرصدة مدينة أخرى**	6,082,570	4,789,960
	74,801,421	62,766,320

*** فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءٍ لديون هالكة:**

	عقـــارات مستملكـــة	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	29,072,991	21,633,040
إضافات	13,413,141	8,829,768
استبعادات	(458,290)	(1,124,657)
(خسارة) التدني – إيضاح (32)	-	(265,160)
رصيد نهاية السنة	42,027,842	29,072,991

– بموجب قانون البنوك الأردني ، يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى.

15- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول 2013			31 كانـــون الأول 2012		
البيان	داخل المملكة	خارج المملكة	المجمـوع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجمـوع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	4,993,312	4,993,312	-	396,857	396,857
ودائع لأجل	16,735,500	48,187,700	64,923,200	10,000,000	24,639,933	34,639,933
المجمـــوع	16,735,500	53,181,012	69,916,512	10,000,000	25,036,790	35,036,790

16- ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول 2013				
البيان	أفـراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـــة والقطاع العام	المجمـوع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	258,116,757	81,735,255	66,769,002	23,183,059	429,804,073
ودائع التوفير	550,019,392	522,055	14,184,272	221,275	564,946,994
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	283,666,798	65,185,517	22,469,318	72,641,556	443,963,189
شـهادات إيداع	102,654,978	-	2,836,489	-	105,491,467
المجمـــوع	1,194,457,925	147,442,827	106,259,081	96,045,890	1,544,205,723

	31 كانـــون الأول 2012				
البيان	أفـراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـــة والقطاع العام	المجمـوع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	224,573,211	61,438,341	71,859,839	20,696,716	378,568,107
ودائع التوفير	515,163,287	1,074,595	14,865,726	241,881	531,345,489
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	237,574,961	107,355,116	61,256,477	128,308,842	534,495,396
شـهادات إيداع	104,723,479	91,344	3,375,878	-	108,190,701
المجمـــوع	1,082,034,938	169,959,396	151,357,920	149,247,439	1,552,599,693

– بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام الأردني داخل المملكة 78,525,369 دينار أي ما نسبته 5.08% من إجمالي الودائع للسنة (133,769,158 دينار، أي ما نسبته 8.6% في السنة السابقة).

– بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 659,225,735 دينار أي ما نسبته 42.69% من إجمالي الودائع للسنة (594,415,758 دينار أي ما نسبته 38.29% في السنة السابقة) .

– بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 7,355,283 دينار أي ما نسبته 0.48% من إجمالي الودائع للسنة (2,161,731 دينار أي ما نسبته 0.14% في السنة السابقة) .

– بلغت الودائع الجامدة 49,931,344 دينار للسنة (49,358,669 دينار في السنة السابقة).

17- تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	68,882,803	64,179,624
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	23,258,702	20,491,960
المجموع	92,141,505	84,671,584

18- مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة
2013	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	7,091,709	776,410	(944,832)	-	6,923,287
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	613,270	-	(2,747)	-	610,523
مخصصات متنوعة	94,917	98,048	(266)	(149,563)	43,136
	7,799,896	874,458	(947,845)	(149,563)	7,576,946
2012					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	6,232,391	1,792,821	(933,503)	-	7,091,709
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	650,969	-	(37,699)	-	613,270
مخصصات أخرى	81,571	26,161	(29,169)	16,354	94,917
	6,964,931	1,818,982	(1,000,371)	16,354	7,799,896

19- ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	17,367,872	10,728,749
ضريبة الدخل المدفوعة	(19,296,499)	(13,336,062)
ضريبة الدخل المستحقة	18,876,441	19,975,185
رصيد نهاية السنة	16,947,814	17,367,872

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل الموحد ما يلي:	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	18,876,441	19,975,185
تعديل ضريبة دخل سنوات سابقة	(1,119,000)	-
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة – إضافة	(4,602,086)	(7,719,082)
إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	655,556	776,545
	13,810,911	13,032,648

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الأردن على البنوك 30% ، علماً أن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها 20% وفي سورية (شركة تابعة) 25% .
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2010 ، كما قد قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2011 و 2012 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون ولم يتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن تلك السنوات بعد ، علماً بأن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تطالب البنك بفروقات ضريبية عن العام 2011 بمبلغ 1,750,030 دينار وقد تم الاعتراض على هذه التقدير من قبل البنك حسب الأصول ، وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنه لن يترتب على الشركة أية التزامات تزيد عن المخصصات المستدركة في القوائم المالية الموحدة .
- وقع بنك الأردن (إدارة وفروع فلسطين) اتفاقية مصالحة ضريبية مع وزارة المالية بخصوص جميع مبالغ ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة المستحقة على البنك عن السنتين 2008 و 2009 قام البنك بموجبها بدفع 740,000 دولار أمريكي (أي ما يعادل 524,660 دينار أردني) كدفعة نهائية للضرائب المستحقة عن السنتين المذكوريتين ، واعتبرت هذه المصالحة مخالصة نهائية ، منهية لأي نزاع / خلاف بخصوص أي مطالبات ضريبية عن الأعوام 2008 و 2009 . هذا وتم تسجيل المصالحة لدى محكمة النقض الفلسطينية التي قررت نقض الحكم المطعون فيه والتصديق على المصالحة واعتبارها سنداً قابلاً للتنفيذ . كما حصل البنك على مخالصات ضريبية نهائية من دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن الأعوام 2010 و 2011 .
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوّق للاستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2011 ، كما قامت الشركة بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للعام 2012 ودفع الضرائب المعلنة .

قامت شركة الأردن للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2012 .

ب- موجودات/مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

الحسابات المشمولة	2013				2012	
	المبالغ المضافة	الرصيد في نهاية السنة	رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	الرصيد في نهاية السنة	رصيد بداية السنة
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أ – موجودات ضريبية مؤجلة						
مخصص ديون غير عامله	3,750,000	20,750,000	17,000,000	-	6,225,000	5,100,000
مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة	-	3,840,380	4,793,659	953,279	1,296,999	1,583,343
مخصص تعويض نهاية الخدمة	776,410	6,923,287	7,091,709	944,832	2,192,918	2,213,292
فوائد معلقة	-	1,064,970	1,066,776	1,806	359,885	352,495
مخصص قضايا مقامة على البنك	-	610,523	613,270	2,747	187,313	187,399
تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك	-	338,687	338,687	-	105,604	104,813
تدني موجودات متوفرة للبيع	-	7,079,808	7,079,808	-	2,123,942	2,123,942
مخصصات أخرى	-	14,909,240	9,943,460	5,193,697	3,727,310	2,485,865
تقييم استثمارات مالية آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	-	1,314,000	-	-	394,200	-
	15,999,887	56,830,895	47,927,369	7,096,361	16,613,171	14,151,149
ب – مطلوبات ضريبية مؤجلة						
أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	-	-	7,237,256	7,237,256	-	2,171,177
إحتياطي تقييم موجودات مالية	-	-	10,549,593	10,549,593	-	3,711,783
	-	-	17,786,849	17,786,849	-	5,882,960

- تشمل المطلوبات الضريبية المؤجلة 3,711,783 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 تمثل الالتزامات الضريبية من أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل التي تظهر ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية في حقوق الملكية بمعدل ضريبة دخل 30% ، علماً بأن هذه الأرباح لا تخضع للضريبة في فلسطين. إضافة إلى 2,171,177 دينار والذي يمثل المطلوبات الضريبية المؤجلة على أرباح الموجودات المالية المقيدة ضمن الأرباح المدورة نتيجة التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، هذا وباعتقاد إدارة البنك والمستشار الضريبي والقانوني أن الأرباح الناتجة من هذه الموجودات غير خاضعة للضريبة، وعليه فقد تم عكس كامل رصيد المطلوبات الضريبية وكما برد في الإيضاح (46) .

ج- إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

	2013		2012	
	موجـــودات	مطلوبـــات	موجـــودات	مطلوبـــات
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	5,882,960	14,151,149	7,402,232	3,604,494
المضاف خلال السنة	-	4,602,086	7,719,082	3,249,255
المطفأ خلال السنة	(5,882,960)	(655,556)	(776,545)	(970,789)
فرق عملات أجنبية	-	(1,484,508)	(193,620)	-
رصيد نهاية السنة	-	16,613,171	14,151,149	5,882,960

ج- فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:		
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
الربح المحاسبي	50,204,089	46,222,214
أرباح غير خاضعة للضريبة	(4,563,531)	(7,000,518)
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	14,829,717	20,973,007
الربح الضريبي	60,470,275	60,194,703
نسبة ضريبة الدخل	%31.2	%33.2
	18,876,441	19,975,185

- إن ضرائب الدخل المؤجلة البالغة 16,613,171 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 الناجمة عن الفروقات الزمنية للمخصصات الخاصة للديون غير العاملة ومخصص تعويض ترك الخدمة وصافي الفوائد المعلقة والمخصصات الأخرى والمحملة على قائمة الدخل الموحد في السنوات السابقة محتسبة على أساس متوسط معدل ضريبة 29.53% وترى الإدارة بأنه سوف يتم الاستفادة من هذه المنافع الضريبية من الأرباح المتوقع تحققها في المستقبل .

20- مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	7,297,107	7,747,595
شيكات مقبولة الدفع	6,301,548	5,159,044
أمانات مؤقتة	1,410,445	5,637,085
أرباح مساهمين غير موزعة	1,240,901	1,079,722
تأمينات صناديق حديدية	149,787	143,681
تأمينات عقارات مباعة	1,745,290	-
مطلوبات أخرى*	6,511,834	2,725,220
	24,656,912	22,492,347

* إن تفاصيل بند المطلوبات الأخرى هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
معاملات في الطريق	2,533,845	-
أمانات الضمان الاجتماعي	204,809	221,655
أمانات ضريبة الدخل	297,873	1,280,391
مصروفات مستحقة	3,101,100	896,619
حوالات واردة	168,445	127,550
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أرصدة دائنة أخرى	150,762	144,005
	6,511,834	2,725,220

21- رأس المال المكتتب به

- يبلغ رأس المال المكتتب به (155.1) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2013 (155.1 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2012).

- يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (155.1) مليون دينار موزعاً على (155.1) مليون سهم قيمة السهم الواحد الاسمية دينار.

22- الاحتياطيات

- **احتياطي قانوني**

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

- **احتياطي اختياري**

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة . يستخدم الاحتياطي الاختياري في الاغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

- **احتياطي مخاطر مصرفية عامة**

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية الأخرى .

- **احتياطي خاص**

يمثل هذا البند احتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين.

- إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	المبلغ	طبيعة التقييد
	دينار	
احتياطي قانوني	54,601,184	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	11,907,433	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	2,319,566	متطلبات السلطات الرقابية

23- فروق ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند فرقاً ناتجاً عن ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:		
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
رصيد في بداية السنة	(4,524,549)	(3,657,895)
التغير في ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة خلال السنة*	(7,118,493)	(866,654)
الرصيد في نهاية السنة	(11,643,042)	(4,524,549)

* يشمل هذا البند صافي حصة البنك من القطع البنيوي للاستثمار في رأسمال بنك الأردن – سورية للعام 2013.

24- احتياطي القيمة العادلة بالصافي

أ- إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	6,880,281	1,649,820
تعديلات (إيضاح 46)	3,711,783	-
الرصيد في بداية السنة المعدل	10,592,064	1,649,820
أرباح غير متحققة / أسهم - بالصافي	22,858,426	7,526,468
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	(2,296,007)
الرصيد في نهاية السنة	33,450,490	6,880,281

25- أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	43,869,842	41,889,198
تعديلات (إيضاح 46)	2,171,177	-
الرصيد في بداية السنة المعدل	46,041,019	41,889,198
أرباح موزعة على المساهمين	(23,265,000)	(23,265,000)
أرباح السنة	40,739,214	36,289,465
المحول إلى الاحتياطيات	(7,656,458)	(10,986,509)
(خسائر) أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	(536,777)	102,514
فروقات ترجمة عملات أجنبية	2,212,191	(159,826)
الرصيد في نهاية السنة*	57,534,189	43,869,842

* يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 16,613,171 دينار مقيد التصرف فيه مقابل منافع ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2013 (14,151,149 دينار كما في 31 كانون الأول 2012) .

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 882,311 دينار يمثل أرباح تقييم الشركة الحليفة، وبموجب طلب البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها لحين تحققها .

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 7,397,993 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9) ، وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه.

26- أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة توزيع ما نسبه 15% من رأس المال نقداً على المساهمين أي ما يعادل 23,265,000 دينار ، وهذا خاضع لموافقة الهيئة العامة للمساهمين في حين تم خلال العام 2013 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 15% من رأس المال والبالغة 23,265,000 دينار عن أرباح العام.

27- الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للافراد (التجزئة):	27,747,848	26,258,279
حسابات جارية مدينة	1,152,976	736,452
قروض وكمبيالات	22,417,746	21,280,649
بطاقات الائتمان	4,177,126	4,241,178
القروض العقارية	13,592,008	14,384,303
الشركات:	37,062,231	47,880,607
الشركات الكبرى:	26,960,046	32,342,272
حسابات جارية مدينة	6,001,086	6,143,181
قروض وكمبيالات	20,958,960	26,199,091
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	10,102,185	15,538,335
حسابات جارية مدينة	3,339,394	4,695,824
قروض وكمبيالات	6,762,791	10,842,511
الحكومة والقطاع العام	8,017,284	5,670,163
أرصدة لدى بنوك مركزية	578,177	420,574
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	3,285,739	3,273,949
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	27,767,552	22,588,577
المجموع	118,050,839	120,476,452

28- الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,355,879	1,726,061
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	164,979	213,696
ودائع توفير	2,113,150	2,113,023
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	19,156,753	21,866,588
شهادات إيداع	6,094,059	3,853,336
أموال مقترضة	14,369	-
تأمينات نقدية	1,033,074	1,310,839
رسوم ضمان الودائع	2,093,083	2,085,279
	32,025,346	33,168,822

29- صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
عمولات دائنة :		
عمولات تسهيلات مباشرة	5,251,128	5,985,917
عمولات تسهيلات غير مباشرة	2,890,162	3,090,212
عمولات أخرى	8,778,078	8,651,268
ينزل: عمولات مدينة	(369,584)	(408,252)
صافي إيرادات العمولات	16,549,784	17,319,145

30- أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
ناتجة عن التداول/ التعامل	(485,393)	(414,961)
ناتجة عن التقييم	2,307,754	3,617,673
	1,822,361	3,202,712

31- (خسائر) أرباح وعوائد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
2013	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أسهم شركات	-	(34,695)	8,645	(26,050)
	-	(34,695)	8,645	(26,050)

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	أرباح متحققة	أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
2012	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أسهم شركات	94	8,277	8,069	16,440
	94	8,277	8,069	16,440

32- إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
إيرادات مستردة من سنوات سابقة	2,779,305	409,945
أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك	811,107	1,509,579
إيرادات البريد والهاتف وسويفت	540,056	530,565
إيجارات مقبوضة من عقارات البنك	112,841	76,803
أرباح (خسائر) بيع ممتلكات ومعدات	174,032	(577,949)
فوائد معلقة معادة للإيرادات	2,275,018	3,550,442
(خسائر) أرباح تدني موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون	(1,314,000)	73,000
(خسارة) التدني في قيمة أراضي وعقارات برسم البيع	-	(265,160)
إيرادات أخرى	1,593,148	1,023,795
	6,971,507	6,331,020

33- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	20,962,912	21,907,321
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	1,633,700	1,815,309
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,358,731	1,367,966
نفقات طبية	1,190,888	1,244,126
تدريب الموظفين	426,423	400,333
مياومات سفر وتنقلات	641,222	531,409
	26,213,876	27,266,464

34- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
إيجارات	2,854,613	2,940,831
قرطاسية ومطبوعات	772,669	1,063,278
بريد وهاتف وسويفت	1,429,064	1,684,905
صيانة وتصليحات وتنظيفات	2,303,933	2,146,975
رسوم ورخص وضرائب	2,814,619	2,416,132
إعلانات واشتراكات	2,334,753	2,227,340
رسوم تأمين	1,228,112	903,087
إنارة وتدفئة	2,335,604	1,974,472
تبرعات وإعانات	244,216	213,746
ضيافة	189,914	215,291
أتعاب مهنية وقانونية	931,564	1,042,564
متفرقة أخرى	606,886	684,769
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
	18,100,947	17,568,390

35- حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
الربح للسنة (مساهمي البنك)	40,739,214	36,289,465
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	155,100,000	155,100,000
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
أساسي	0.263	0.234
مخفض	0.263	0.234

36- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانـــون الأول	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	214,759,186	239,672,721
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	174,239,024	248,205,341
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(69,916,512)	(35,036,790)
أرصدة مقيدة السحب	(4,357,376)	(5,865,996)
	314,724,322	446,975,276

37- مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق		
				خلال 3 أشهر	من 3-12 شهر	المجموع
2013	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
– عقود شراء عملات أجنبية	876,456	9,134	14,624,826	14,624,826	-	14,624,826
المجموع	876,456	9,134	14,624,826	14,624,826	-	14,624,826
إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق		
				خلال 3 أشهر	من 3-12 شهر	المجموع
2012	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
– عقود شراء عملات أجنبية	1,893,886	70,690	60,996,134	60,669,134	-	60,669,134
المجموع	1,893,886	70,690	60,996,134	60,669,134	-	60,669,134

تدل القيمة الاعتبارية (الاسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان .

38- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركة الحليفة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة ذات العلاقة تعتبرعاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:

	الجهة ذات العلاقة						المجموع 31 كانـــون الأول	
	كبار المساهمين	اعضاء مجلس الإدارة	المدراء التنفيذيين	صندوق ادخار موظفي البنك	أطراف أخرى		2013	2012
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد :	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار		دينـــار	دينـــار
تسهيلات ائتمانية	18,641	3,380,116	451,158	-	34,273,182		38,123,097	10,463,266
ودائع	1,415,727	271,630	937,798	139,962	20,138,958		22,904,075	3,420,743
التأمينات النقدية	6,300	-	-	-	75,937		82,237	52,788
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد :								
كفالات	100,084	3,000	-	-	51,298		154,382	188,988

						المجموع للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
عناصر قائمة الدخل الموحد:	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	2013	2012
فوائد وعمولات دائنة	19,951	102,295	16,592	-	848,084	986,922	530,945
فوائد وعمولات مدينة	75,223	14,773	27,776	31,953	68,011	217,736	116,448

وقد كان أدنى سعر فائدة بنسبة 4.9% على سلف وقروض إسكان الموظفين في حين بلغ أدنى نسبة فائدة على القروض لذوي العلاقة 3.61% وأعلى سعر فائدة مقبوضة 10% على القروض أما أعلى نسبة فائدة مدفوعة لذوي العلاقة هي 6.5% وأدنى سعر فائدة مدفوعة 0.025% .

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

	31 كانـــون الأول	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومكافآت	1,393,523	1,872,931
تنقلات وأمانة سر	45,000	36,000
المجموع	1,438,523	1,908,931

39- إدارة المخاطر

أولاً: الإفصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها ، ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لأفضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيذ) .

شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية لتتولى تحليل ودراسة ومراقبة المخاطر أولاً بأول ورفع تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

تتولى أجهزة إدارة المخاطر مسؤولية إدارة مختلف أنواع المخاطر من حيث:

- إعداد السياسات واعتمادها من مجلس الإدارة.

- تحليل جميع أنواع المخاطر (ائتمان، سوق، عمليات).

- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

هذا وتعاقد البنك على شراء مجموعة من الأنظمة الآلية لاحتساب عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP واختبارات الأوضاع الضاغطة Streess Testing وكذلك احتساب متطلبات بازل III.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحدده وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1- مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقله لإدارة مخاطر الائتمان وكما يلي:

- دائرة ائتمان الشركات (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات).

- دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة (SME'S) تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة .

- دائرة ائتمان الأفراد (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للأفراد).

2- الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.

3- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.

4- نظام تصنيف ائتماني للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء إلى عشرة مستويات وفقاً لما يلي:

- تصنيف مخاطر المقترض (القطاع الاقتصادي، الإدارة، الوضع المالي، الخبرة... الخ).

- تصنيف مخاطر الائتمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).

- تصنيف الضمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانه المقدمة).

5- تحديد التركزات الائتمانية على مستوى (نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية... الخ). وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كلٌ ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات.

6- نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:
يعتمد بنك الأردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

7- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:

يتبع بنك الأردن أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده .
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص .
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان .
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحه أولاً بأول .
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان .

8- دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

9- تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (Crems,E-loan).

10- دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.

11- لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية ولجنة لإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات واستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.

12- تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآليه تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

13- تحليل التقلبات الاقتصادية والتغيّرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

14- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing):
(بهدف اختبار قدرة البنك لمواجهة سيناريوهات مفترضة تتصف بأنها قاسية وذات احتمالية حدوث قليلة فقد تم افتراض السيناريوهات التالية وتم احتساب تأثيرها على الوضع المالي للبنك ونسبة كفاية رأس المال).

- تعثر التسهيلات الممنوحة لتمويل التجارة العامة بنسبة 15% وتعثر التسهيلات الممنوحة لتمويل قطاع السياحة بنسبة 15%، وتعثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة لتمويل قطاع الصناعة 25%، تعثر التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات 10% .

- تعثر أكبر ثلاثة مقترضين ضمن القطاعات التالية (السياحة، الصناعة، الإنشاءات، التجارة العامة) وذلك بتصنيف تسهيلاتهم غير عاملة.

15- التقارير الرقابية:
تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوفات الرقابية:

- المراقبة اليومية:
التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة،... وغيرها.

- مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية.

- تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركزات، اتجاهات جودة الأصول الائتمانية،..... وغيرها.

- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العميل، المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، تاريخ الاستحقاق، نوع الضمان،..... وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل شهري إلى لجنة إدارة المخاطر/ الإدارة التنفيذية، وبشكل دوري إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، أما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية، وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ سنة 2003 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية منذ ذلك التاريخ وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

1- إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE).
3- إنشاء Risk Profile يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.
4- تتولى إدارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول.
5- التقييم المستمر لـ Risk Profile:
تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
6- بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الأخطاء ونوعيتها إلى لجنة إدارة المخاطر / الإدارة التنفيذية.
7- تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن أسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.
8- بناء وتحديد مؤشرات الأداء Key Risk Indicators على مستوى البنك.
9- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
10- تزويد لجنة إدارة المخاطر المختلفة سواء على مستوى الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي، نصف سنوي، سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.

مخاطر الامتثال

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنيه والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

وفي هذا الإطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الآلية وأناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:
- إعداد سياسة الامتثال واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تتضمن أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر .
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر الامتثال .
- تقييم واعتماد كافة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات الناظمة لأعمال البنك .
- إعداد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تتضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتأكيد الامتثال بها لدائرة الامتثال بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة .
- تطبيق وتعميم دليل السلوك المهني على كافة موظفي البنك .
- إعداد وتطبيق آلية إدارة تعارض المصالح.
- التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك .
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن الاختراقات وعدم الامتثال على مستوى كل وحده من وحدات البنك .

أما بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال، فقد تم تأسيس وحدة مستقله ضمن دائرة الامتثال وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال ويتولى البنك إدارة وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الأسس التالية:

1- إعداد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (51) لسنة 2010 وتطبيقها على أرض الواقع.
2- تطبيق نظام آلي للتحقق من كافة العمليات اليومية للعملاء.
3- تصنيف العملاء حسب درجة المخاطر.
4- التحقق الآلي والدوري من عدم إدراج عملاء البنك ضمن القوائم المحظور التعامـــل معها.
5- التحقق الدوري من العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.
6- التوعية والتثقيف لكافة موظفي البنك كل ضمن اختصاصه.

كما قام البنك بتأسيس وحدة لتلبية متطلبات الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتم تجهيز متطلبات إدارة عملية الامتثال لقانون الـ FATCA ضمن الأسس التالية:
- إعداد واعتماد سياسة التعامل مع قانون الـ FATCA .
- إعداد واعتماد برنامج الامتثال لقانون الـ FATCA .
- تأهيل وتدريب كافة موظفي البنك للتعامل مع متطلبات قانون الـ FATCA .
- التعاقد مع شركة متخصصة لتطبيق نظام آلي لإدارة متطلبات الـ FATCA .
- تعديل نماذج فتح الحسابات لتلبية متطلبات قانون الـ FATCA .
- وضع آلية لتحديث بيانات العملاء بشكل مستمر.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر، وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعة مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.

- إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:

• إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

• لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

• خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:

• تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.

• مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.

• تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.

• مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.

• المواءمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

• اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر / التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

ثانياً: **الإفصاحات الكمية:**

(39/أ) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).	2013	2012
	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي		
أرصدة لدى بنوك مركزية	163,015,103	188,937,517
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	174,239,024	248,205,341
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,508,000	8,862,500
التسهيلات الائتمانية:	1,040,347,184	930,627,322
للأفراد	236,266,379	210,490,221
القروض العقارية	166,591,971	168,473,526
الشركات	528,426,718	467,559,830
الشركات الكبرى	416,530,189	343,604,411
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	111,896,529	123,955,419
للحكومة والقطاع العام	109,062,116	84,103,745
موجودات مالية بالقيمة العادلة	66,743,216	44,477,928
مشتقات أدوات مالية	867,322	1,823,196
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)	440,199,205	415,833,645
الموجودات الأخرى	35,498,251	36,426,232
بنود خارج قائمة المركز المالي		
كفالات	84,920,655	87,036,385
اعتمادات	69,674,433	33,872,793
قبولات	22,187,936	17,622,662
سقوف تسهيلات غير مستغلة	113,237,275	95,018,224
الإجمالـــي	2,219,437,604	2,108,743,745

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي:

- استيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والأسهم،هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الائتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الاختصاص.

- نظام تصنيف ائتماني لعملاء البنك والاعتماد على التصنيف الائتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات.

- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوح أولاً بأول.

- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الأنظمة والتشريعات والقوانين الناظمة لأعمال البنك.

- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

توزع التعرضات الإئتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:	31 كانـــون الأول 2013					
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	528,081,055	163,015,103	691,096,158
مقبولة المخاطر	248,888,763	157,885,906	485,899,739	112,911,918	-	191,278,166	1,196,864,492
منها مستحقة (*):							
لغاية 30 يوم	1,042,085	438,966	13,357,368	3,355,807	-	-	18,194,226
من 31 لغاية 60 يوم	263,427	89,757	3,723,911	1,255,421	-	-	5,332,516
تحت المراقبة	3,331,950	4,571,994	16,119,310	11,450,485	-	-	35,473,739
غير عاملة:	22,274,470	10,462,804	61,178,837	18,406,494	-	-	112,322,605
دون المستوى	1,065,217	196,311	527,770	456,169	-	-	2,245,467
مشكوك فيها	2,003,135	1,157,349	1,657,019	1,542,856	-	-	6,360,359
هالكة	19,206,118	9,109,144	85,994,048	16,407,469	-	-	103,716,779
المجموع	274,495,183	172,920,704	563,197,886	142,768,897	528,081,055	354,293,269	2,035,756,994
يطرح: فوائد معلقة	(2,705,614)	(991,808)	(6,947,804)	(2,857,172)	-	-	(13,502,398)
يطرح: مخصص التدني	(18,159,503)	(5,336,925)	(58,689,354)	(10,651,509)	-	-	(92,837,291)
الصافي	253,630,066	166,591,971	497,560,728	129,260,216	528,081,055	354,293,269	1,929,417,305

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

	31 كانـــون الأول 2012					
		الشركـــات				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	481,821,599	188,937,517	670,759,116
مقبولة المخاطر	220,343,503	159,048,798	366,572,400	95,360,839	-	264,375,485	1,105,701,025
منها مستحقة (*):							
لغاية 30 يوم	4,291,245	1,360,706	18,507,194	1,835,690	-	-	25,994,835
من 31 لغاية 60 يوم	1,942,740	240,125	2,766,247	209,280	-	-	5,158,392
تحت المراقبة	3,442,688	4,462,429	56,240,966	18,936,233	-	-	83,082,316
غير عاملة:	23,292,798	11,190,447	55,194,003	23,439,377	-	-	113,116,625
دون المستوى	2,421,676	997,491	11,362,893	1,657,094	-	-	16,439,154
مشكوك فيها	2,729,161	1,809,762	9,639,856	6,705,015	-	-	20,883,794
هالكة	18,141,961	8,383,194	34,191,254	15,077,268	-	-	75,793,677
المجموع	247,078,989	174,701,674	478,007,369	137,736,449	481,821,599	453,313,002	1,972,659,082
يطرح: فوائد معلقة	(2,773,356)	(840,047)	(6,541,722)	(2,609,598)	-	-	(12,764,723)
يطرح: مخصص التدني	(17,023,944)	(5,504,610)	(51,117,201)	(11,054,923)	-	-	(84,700,678)
الصافي	227,281,689	168,357,017	420,348,446	124,071,928	481,821,599	453,313,002	1,875,193,681

– تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وسندات الخزينة وأي موجودات لها تعرضات ائتمانية

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحقاً، في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحقا إذا تجاوز السقف

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

	31 كانـــون الأول 2013				
		الشركـــات			
الضمانات	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	36,491,780	144,675,029	73,643,660	42,528,267	-	297,338,736
تحت المراقبة	179,130	4,922,686	7,801,551	10,313,865	-	23,217,232
غير عاملة:	3,600,383	7,418,640	33,016,153	13,532,516	-	57,567,692
دون المستوى	321,772	427,029	7,454,889	1,742,579	-	9,946,269
مشكوك فيها	274,685	1,211,419	2,928,346	2,000,184	-	6,414,634
هالكة	3,003,926	5,780,192	22,632,918	9,789,753	-	41,206,789
المجموع	40,271,293	157,016,355	114,461,364	66,374,648	-	378,123,660
منها:						
تأمينات نقدية	10,964,162	-	16,631,480	18,439,415	-	46,035,057
عقارية	13,018,125	157,016,355	75,213,275	44,550,385	-	289,798,140
أسهم متداولة	524,093	-	17,818,042	204,245	-	18,546,380
سيارات وآليات	15,764,913	-	4,798,567	3,180,603	-	23,744,083
المجموع	40,271,293	157,016,355	114,461,364	66,374,648	-	378,123,660

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

الضمانات	31 كانـــون الأول 2012				
		الشركـــات			
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	32,593,870	146,797,606	71,576,380	73,671,543	-	324,639,399
تحت المراقبة	137,432	4,596,844	25,479,679	14,648,187	-	44,862,142
غير عاملة:	4,885,936	9,822,773	23,524,809	15,211,881	-	53,445,399
دون المستوى	195,090	891,748	1,925,175	1,444,113	-	4,456,126
مشكوك فيها	329,196	1,837,409	3,465,210	4,497,113	-	10,128,928
هالكة	4,361,650	7,093,616	18,134,424	9,270,655	-	38,860,345
المجموع	37,617,238	161,217,223	120,580,868	103,531,611	-	422,946,940
منها:		-				
تأمينات نقدية	5,207,007	156,248	17,366,065	18,832,266	-	41,561,586
عقارية	15,586,393	161,047,957	77,673,607	71,468,595	-	325,776,552
أسهم متداولة	533,747	-	18,336,600	3,315,578	-	22,185,925
سيارات وآليات	16,290,091	13,018	7,204,596	9,915,172	-	33,422,877
المجموع	37,617,238	161,217,223	120,580,868	103,531,611	-	422,946,940

1) الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ مجموعها 8,453,702 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 (48,430,405 دينار كما في 31 كانون الأول 2012).

2) الديون المعاد هيكلتها:

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواءً ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة.

3) سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الإجمالي
			دينـار	دينـار
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	Aa3	5,823,247	5,823,247
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	A2	2,922,454	2,922,454
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	A1	5,862,257	5,862,257
غير مصنف			12,868,350	12,868,350
سندات حكومية			373,678,731	373,678,731
سندات وأسناد مكفولة من الحكومة			39,044,166	39,044,166
الإجمالي			440,199,205	440,199,205

4) التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

(توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل) / المنطقة الجغرافية / البند	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	105,166,849	57,848,254	-	-	-	-	163,015,103
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	57,467,550	89,471,510	21,516,268	494,055	5,213,953	75,688	174,239,024
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	8,508,000	-	-	-	8,508,000
التسهيلات الائتمانية :	898,840,467	139,734,217	1,772,500	-	-	-	1,040,347,184
الأفراد	208,275,665	27,990,714	-	-	-	-	236,266,379
القروض العقارية	164,125,383	2,466,588	-	-	-	-	166,591,971
الشركات	456,925,897	69,728,321	1,772,500	-	-	-	528,426,718
الشركات الكبرى	370,690,303	44,067,386	1,772,500	-	-	-	416,530,189
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	86,235,594	25,660,935	-	-	-	-	111,896,529
الحكومة والقطاع العام	69,513,522	39,548,594	-	-	-	-	109,062,116
موجودات مالية بالقيمة العادلة	60,853,325	5,870,648	19,243	-	-	-	66,743,216
مشتقات أدوات مالية	-	867,322	-	-	-	-	867,322
سندات وأسناد وأذونات : موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	414,956,247	25,242,958	-	-	-	-	440,199,205
الموجودات الأخرى	23,941,934	11,523,598	32,719	-	-	-	35,498,251
الإجمالي للسنة 2013	1,561,226,372	330,558,507	31,848,730	494,055	5,213,953	75,688	1,929,417,305
الإجمالي للسنة 2012	1,368,042,769	394,942,786	103,091,399	823,910	8,236,690	56,127	1,875,193,681

* باستثناء دول الشرق الأوسط

5) التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

القطاع الاقتصادي / البند	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	إنشاءات	زراعة	سياحة وفنادق ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	163,015,103	-	-	-	-	-	-	-	-	-	163,015,103
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	174,239,024	-	-	-	-	-	-	-	-	-	174,239,024
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,508,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8,508,000
التسهيلات الائتمانية :	12,450,315	185,619,987	174,281,418	166,591,971	42,528,728	15,403,448	94,989,484	3,153,338	236,266,379	109,062,116	1,040,347,184
موجودات مالية بالقيمة العادلة	4,050,134	49,443,508	399,209	7,082,319	113,600	-	5,654,446	-	-	-	66,743,216
مشتقات أدوات مالية	867,322	-	-	-	-	-	-	-	-	-	867,322
سندات وأسناد وأذونات : ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	14,607,958	2,233,350	10,635,000	-	-	-	39,044,166	-	-	373,678,731	440,199,205
الموجودات الأخرى	20,089,330	369,353	557,392	15,507	-	41,040	5,632,810	30,916	3,133,641	5,628,262	35,498,251
الإجمالي/ للسنة 2013	397,827,186	237,666,198	185,873,019	173,689,797	42,642,328	15,444,488	145,320,906	3,184,254	239,400,020	488,369,109	1,929,417,305
الإجمالي/ للسنة 2012	473,953,046	179,730,055	212,660,390	192,631,428	49,641,463	12,216,551	86,551,356	7,503,602	219,109,230	441,196,560	1,875,193,681

39/ب مخاطر السـوق:

الإفصاحات الوصفية:

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن كلاً من المخاطر التاليـــة :

– مخاطر أسعار الفائدة

– مخاطر أسعار الصرف

– مخاطر التغير في أسعار الأسهم

– مخاطر السوق: هي مخاطر تعرّض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق . وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة ، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول .

تنشأ مخاطر السوق من:

– التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق.

– تقلبات أسعار الفائدة.

– تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشـراءً.

– تقلبات أسعار العملات الأجنبية.

– الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.

– حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى ، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات ، ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة .

يقوم البنك بوضع وتحليل سيناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالإضافة إلى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ إعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات، وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لأسعارها .

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.
وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

– يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الأقصى لأي عملة.

– يتعين على كل متعامل إغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه إلى الحد الأقصى المسموح به.

– تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءً على تحركات السوق.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:

	31 كانـــون الأول	
	2013	2012
نـوع العملــة	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	(6,160,403)	(45,189,523)
جنيه إسترليني	(8,200,964)	16,750
يورو	(6,553,525)	(9,577,969)
ين ياباني	30,244	829,966
عملات أخرى	(7,243,276)	4,364,437
	(28,127,924)	(49,556,339)

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية واستثمارية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة، وهنالك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها، وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية يناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:

– إعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.

– إعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.

– إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.

– تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
- القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
- تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
- اختبار الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- تقارير وقف سقف الخسارة (Stop Loss Limit).
- تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي، القطاع الاقتصادي، العملة،الأداة،...الخ).
- مراقبة السقوف الاستثمارية.
- مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة، الأسهم المحلية والعالمية).

– رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

الإفصاحات الكمية:

1- مخاطر أسعار الفائدة:

	31 كانـــون الأول 2013		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	(123,208)	-
جنيه إسترليني	%2	(164,019)	-
يورو	%2	(131,071)	-
ين ياباني	%2	605	-
عملات أخرى	%2	(144,866)	-

	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	123,208	-
جنيه إسترليني	%2	164,019	-
يورو	%2	131,071	-
ين ياباني	%2	(605)	-
عملات أخرى	%2	144,866	-

	31 كانـــون الأول 2012		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	(903,790)	-
جنيه إسترليني	%2	335	-
يورو	%2	(191,559)	-
ين ياباني	%2	16,599	-
عملات أخرى	%2	87,289	-

	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	903,790	-
جنيه إسترليني	%2	(335)	-
يورو	%2	191,559	-
ين ياباني	%2	(16,599)	-
عملات أخرى	%2	(87,289)	-

2- مخاطر العمـــلات:

	31 كانـــون الأول 2013		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%5	(308,020)	-
جنيه إسترليني	%5	(410,048)	-
يورو	%5	(327,676)	-
ين ياباني	%5	1,512	-
عملات أخرى	%5	(362,164)	-

	31 كانـــون الأول 2012		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%5	(2,259,476)	-
جنيه إسترليني	%5	838	-
يورو	%5	(478,898)	-
ين ياباني	%5	41,498	-
عملات أخرى	%5	218,222	-

3- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

	31 كانـــون الأول 2013		
	التغير في المؤشـر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشـر	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بورصة عمان	%5	32,396	2,630,619
بورصة فلسطين	%5	-	245,578

	31 كانـــون الأول 2012		
	التغير في المؤشـر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشـر	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بورصة عمان	%5	39,488	1,572,058
بورصة فلسطين	%5	-	171,048

- فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق وأيهما أقرب	فجـوة إعـادة تسعيـر الفائـدة							
للسنة 2013	أقل من شـهر	من شـهر لغاية 3 شـهور	أكثرمن 3 شـهور إلى 6 شـهور	أكثر من 6 شـهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع	معدل سعر الفائدة
الموجـودات	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	%
نقد وارصدة لدى البنوك المركزية	31,000,000	-	-	-	-	7,444,500	183,759,186	222,203,686	3.6
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	154,352,601	13,470,213	-	-	-	-	6,416,211	174,239,024	1.9
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	1,418,000	7,090,000	-	-	-	8,508,000	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	755,072	755,072	
موجودات مالية بالقيمة العادلةمن خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	65,988,144	65,988,144	
مشتقات أدوات مالية	529,155	338,167	-	-	-	-	-	867,322	
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	93,858,597	171,910,262	168,536,566	266,325,946	168,375,946	171,339,867	-	1,040,347,184	9.7
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	8,000,063	39,305,059	49,164,731	115,469,258	217,308,313	10,951,781	-	440,199,205	6.6
استثمارات في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	2,724,672	2,724,672	
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	-	-	-	-	-	27,155,770	27,155,770	
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	2,534,327	2,534,327	
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	16,613,171	16,613,171	
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	74,801,421	74,801,421	
مجموع الموجودات	287,740,416	225,023,701	219,119,297	388,885,204	385,684,259	189,736,148	380,747,974	2,076,936,998	
المطلوبـــــات									
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	54,190,981	-	-	10,218,637	-	-	5,506,894	69,916,512	2.5
ودائع عملاء	145,672,795	128,622,797	99,312,513	132,474,405	205,017,591	173,879,887	659,225,735	1,544,205,723	2.3
تأمينات نقدية	5,686,186	2,384,061	8,223,168	14,692,847	8,240,145	3,636,092	49,279,006	92,141,505	1.2
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	7,576,946	7,576,946	
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	16,947,814	16,947,814	
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	24,656,912	24,656,912	
مجموع المطلوبات	205,549,962	131,006,858	107,535,681	157,385,889	213,257,736	177,515,979	763,193,307	1,755,445,412	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	82,190,454	94,016,843	111,583,616	231,499,315	172,426,523	12,220,169	(382,445,333)	321,491,586	
للسنـــــة 2012									
إجمالي الموجودات	426,704,544	99,137,003	128,933,394	278,570,884	471,949,481	225,084,446	386,248,173	2,016,627,925	
إجمالي المطلوبات	216,555,539	172,603,540	33,930,487	110,130,923	258,073,264	229,507,198	705,050,191	1,725,851,142	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	210,149,005	(73,466,537)	95,002,907	168,439,961	213,876,217	(4,422,752)	(318,802,018)	290,776,783	

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	31 كانون الأول 2013					
العملة	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	ين ياباني	أخرى	إجمالي
البند	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
موجودات :						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	55,191,107	373,041	2,603,020	6,487	39,069,081	97,242,736
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	59,034,023	1,332,829	14,609,759	27,209	54,108,993	129,112,813
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,508,000	-	-	-	-	8,508,000
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	813,331	813,331
تسهيلات ائتمانية – صافي	197,402,887	-	2,446,434	-	68,325,541	268,174,862
موجودات مالية (بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة والحليفة)	60,219,898	-	-	-	-	60,219,898
موجودات أخرى	1,926,551	149	31,916	45	15,476,642	17,435,303
إجمالي الموجودات	382,282,466	1,706,019	19,691,129	33,741	177,793,588	581,506,943
مطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	10,647,720	1,428	1,786,166	-	-	12,435,314
ودائع العملاء	309,403,524	9,611,963	22,632,562	1,978	162,134,006	503,784,033
تأمينات نقدية	26,899,759	65,439	3,199,763	1,519	7,222,216	37,388,696
مطوبات أخرى	41,491,866	228,153	(1,373,837)	-	15,680,642	56,026,824
إجمالي المطلوبات	388,442,869	9,906,983	26,244,654	3,497	185,036,864	609,634,867
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2013	(6,160,403)	(8,200,964)	(6,553,525)	30,244	(7,243,276)	(28,127,924)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2013	104,342,211	1,949,466	11,674,766	15,188	33,722,673	151,704,304

	31 كانون الأول 2012					
	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	ين ياباني	أخرى	إجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الموجودات	346,571,056	14,176,339	19,909,888	835,435	249,477,409	630,970,127
إجمالي المطلوبات	391,760,579	14,159,589	29,487,857	5,469	245,112,972	680,526,466
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2012	(45,189,523)	16,750	(9,577,969)	829,966	4,364,437	(49,556,339)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2012	74,702,690	13,669	14,515,868	28,185	41,710,625	130,971,037

31 كانون الأول 2013	لغاية شهر	أكثر من شهر لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	59,697,874	-	10,218,638	-	-	-	-	69,916,512
ودائع عملاء	520,104,151	132,882,322	113,691,485	172,492,930	284,114,643	267,011,669	53,908,523	1,544,205,723
تأمينات نقدية	17,397,667	9,373,896	17,321,387	21,084,719	17,548,712	9,415,124	-	92,141,505
مخصصات متنوعة	103,136	312,859	210,000	410,687	988,348	5,551,916	-	7,576,946
مخصص ضريبة الدخل	-	10,569,930	1,200,000	2,077,884	2,000,000	1,100,000	-	16,947,814
مطلوبات أخرى	12,112,958	4,468,341	5,997,103	2,023,978	54,532	-	-	24,656,912
مجموع المطلوبات	609,415,786	157,607,348	138,419,975	208,308,836	304,706,235	283,078,709	53,908,523	1,755,445,412
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	448,089,758	218,236,325	226,111,226	417,862,229	417,057,470	191,375,978	158,204,012	2,076,936,998

31 كانون الأول 2012	لغاية شهر	أكثر من شهر لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	8,039,932	221,658,209	129,352,613	144,092,718	273,680,801	221,351,056	49,358,669	1,552,599,693
ودائع عملاء	26,996,858	513,105,627	3,240,753	5,893,689	33,239	-	-	22,492,347
تأمينات نقدية	18,321,983	9,584,462	149,690,684	165,502,679	283,533,844	249,934,062	49,358,669	1,725,851,142
مخصصات متنوعة	159,917	620,000	405,000	440,000	1,400,000	4,774,979	-	7,799,896
مخصص ضريبة الدخل	16,019,550	-	-	1,348,322	-	-	-	17,367,872
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	100,000	100,000	300,000	5,382,960	-	5,882,960
مطلوبات أخرى	9,783,598	3,541,068	3,240,753	5,893,689	33,239	-	-	22,492,347
مجموع المطلوبات	584,387,533	243,443,671	149,690,684	165,502,679	283,533,844	249,934,062	49,358,669	1,725,851,142
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	651,944,579	112,746,315	131,942,132	288,650,243	561,713,846	229,600,411	40,030,399	2,016,627,925

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية - المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

31 كانـــون الأول 2013	لغاية 3 أشهر	الإجمالي
المشتقات للمتاجرة	دينـــار	دينـــار
مشتقات العملات:		
تدفق خارج	(13,757,504)	(13,757,504)
تدفق داخل	14,624,826	14,624,826
المجمـوع	867,322	867,322

31 كانـــون الأول 2012	لغاية 3 أشهر	الإجمالي
المشتقات للمتاجرة	دينـــار	دينـــار
مشتقات العملات:		
تدفق خارج	(58,439,946)	(58,439,946)
تدفق داخل	60,263,142	60,263,142
المجمـوع	1,823,196	1,823,196

بنـود خارج قائمة المركز المالي الموحد:

	31 كانـــون الأول 2013			
	لغاية سنة	أكثر من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الاعتمادات والقبولات	91,835,369	-	-	91,835,369
السقوف غير المستغلة	113,237,275	-	-	113,237,275
الكفالات	84,920,655	-	-	84,920,655
التزامات رأسمالية	727,628	-	-	727,628
المجمـوع	290,720,927	-	-	290,720,927

	31 كانـــون الأول 2012			
	لغاية سنة	أكثر من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الاعتمادات والقبولات	59,618,347	-	-	59,618,347
السقوف غير المستغلة	95,018,224	-	-	95,018,224
الكفالات	87,036,385	-	-	87,036,385
التزامات رأسمالية	1,532,596	-	-	1,532,596
المجمـوع	243,205,552	-	-	243,205,552

40- التحليل القطاعـي

1- معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
- خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الأسهم لمحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وإدارة الإصدارات الأولية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	الوساطة المالية	أخرى	المجمـــوع	
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	2013 دينـار	2012 دينـار
إجمالي الإيرادات	51,818,024	32,806,097	29,310,751	344,412	217,819	114,497,103	117,270,429
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(2,040,951)	(11,705,165)	-	-	-	(13,746,116)	(18,162,709)
نتائج أعمال القطاع	49,777,073	21,100,932	29,310,751	344,412	217,819	100,750,987	99,107,720
المصاريف الأخرى	(27,043,679)	(19,258,582)	(4,050,400)	(186,006)	-	(50,538,667)	(52,871,392)
حصة البنك من (الخسائر) شركة حليفة	-	(8,231)	-	-	-	(8,231)	(14,114)
الربح قبل الضرائب	22,733,394	1,834,119	25,260,351	158,406	217,819	50,204,089	46,222,214
ضريبة الدخل	(6,815,894)	(3,460,417)	(3,464,380)	(25,301)	(44,919)	(13,810,911)	(13,032,648)
صافي ربح السنة	15,917,500	(1,626,298)	21,795,971	133,105	172,900	36,393,178	33,189,566
معلومات أخرى							
مصاريف رأسمالية	1,549,378	631,165	353,441	-	157,092	2,691,076	4,679,458
استهلاكات وإطفاءات	2,431,478	2,011,415	625,290	25,301	255,902	5,349,386	6,217,556
إجمالي الموجودات	458,728,044	590,038,835	850,190,828	4,097,056	173,882,235	2,076,936,998	2,016,627,929
إجمالي المطلوبات	1,204,683,922	353,599,454	154,174,759	14,095	42,973,182	1,755,445,412	1,725,851,142

2- معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية، وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصروفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجمـوع	
	2013	2012	2013	2012	2013	2012
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
إجمالي الإيرادات	132,933,631	130,945,293	22,566,759	26,853,319	146,514,218	150,425,137
مجموع الموجودات	1,736,398,885	1,526,440,191	500,934,182	656,838,256	2,076,936,998	2,016,627,925
المصروفات الرأسمالية	2,273,251	2,430,254	417,825	2,249,204	2,691,076	4,679,458

41- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	31 كانـون الأول 2013		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :	دينـار	دينـار	دينـار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	154,958,087	67,245,599	222,203,686
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	174,239,024	-	174,239,024
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,508,000	-	8,508,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	755,072	-	755,072
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	65,988,144	65,988,144
مشتقات أدوات مالية	867,322	-	867,322
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	700,631,371	339,715,813	1,040,347,184
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	211,939,111	228,260,094	440,199,205
استثمارات في شركات حليفة	-	2,724,672	2,724,672
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	27,155,770	27,155,770
موجودات غير ملموسة	-	2,534,327	2,534,327
موجودات ضريبية مؤجلة	480,000	16,133,171	16,613,171
موجودات أخرى	57,921,551	16,879,870	74,801,421
مجموع الموجودات	1,310,299,538	766,637,460	2,076,936,998
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	69,916,512	-	69,916,512
ودائع عملاء	939,170,888	605,034,835	1,544,205,723
تأمينات نقدية	65,177,669	26,963,836	92,141,505
مخصصات متنوعة	1,036,682	6,540,264	7,576,946
مخصص ضريبة الدخل	13,847,814	3,100,000	16,947,814
مطلوبات أخرى	24,602,380	54,532	24,656,912
مجموع المطلوبات	1,113,751,945	641,693,467	1,755,445,412
الصافـــي	196,547,593	124,943,993	321,491,586

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	31 كانـــون الأول 2012		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :	دينـــار	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	239,672,721	7,444,500	247,117,221
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	248,205,341	-	248,205,341
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,862,500	-	8,862,500
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	789,767	-	789,767
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	43,688,161	43,688,161
مشتقات أدوات مالية	1,823,196	-	1,823,196
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	563,648,933	366,978,389	930,627,322
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	93,222,607	322,611,038	415,833,645
استثمارات في شركات حليفة	-	2,732,903	2,732,903
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	37,770,885	37,770,885
موجودات غير ملموسة	-	2,259,515	2,259,515
موجودات ضريبية مؤجلة	590,000	13,561,149	14,151,149
موجودات أخرى	28,468,204	34,298,116	62,766,320
مجموع الموجودات	1,185,283,269	831,344,656	2,016,627,925
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	35,036,790	-	35,036,790
ودائع عملاء	1,008,209,167	544,390,526	1,552,599,693
تأمينات نقدية	58,126,713	26,544,871	84,671,584
مخصصات متنوعة	1,624,917	6,174,979	7,799,896
مخصص ضريبة الدخل	17,367,872	-	17,367,872
مطلوبات ضريبية مؤجلة	200,000	5,682,960	5,882,960
مطلوبات أخرى	22,459,108	33,239	22,492,347
مجموع المطلوبات	1,143,024,567	582,826,575	1,725,851,142
الصافي	42,258,702	248,518,081	290,776,783

42- إدارة رأس المال:

مكونات رأس المال:

- رأس المال المدفوع:

يتكون رأسمال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (155.1) مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد، ويحتفظ برأس المال والاحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك، وتلبية متطلبات التفرغ المحلي والإقليمي.

- رأس المال التنظيمي:

يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (2) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق، ويتكون رأس المال التنظيمي من:

- (رأس المال المدفوع، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، الأرباح المدورة).
- (الاحتياطيات غير المعلنة، واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، الاحتياطي الخاص، الديون المساندة، احتياطي القيمة العادلة الموجب بنسبة 45% ويطرح بالكامل إذا كان الرصيد سالباً).
- فروقات ترجمة العملات الأجنبية.

متطلبات الجهات الرقابية:

تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني، أما نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات يجب أن لا تقل عن 6% .

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين من خلال النمو في الاحتياطي الإجباري بواقع 10% من الأرباح المتحققة والاحتياطي الاختياري بواقع 20% والأرباح المدورة.

وقد تحقق التغير في رأس المال التنظيمي بالزيادة بمبلغ 21.34 مليون دينار من خلال النمو في الاحتياطيات والأرباح المدورة ، حيث أن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال أصبحت كما يلي:

	بآلاف الدنانيـــر	
	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
بنود رأس المال الأساسي :		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	155,100	155,100
الاحتياطي القانوني	54,601	48,583
الاحتياطي الاختياري	13,716	13,736
احتياطيات أخرى	2,319	1,788
الأرباح المدورة	12,705	2,687
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة	1,139	-
يطرح: قيمة الموجودات غير الملموسة	(2,534)	(2,260)
العقارات المستملكة لقاء ديون التي تزيد عن 4 سنوات	(19,469)	(17,410)
50% من الاستثمارات في البنوك وشركات التأمين	(2,118)	(2,070)
مجموع رأس المال الأساسي	215,459	200,154
بنود رأس المال الإضافي		
ترجمة عملات أجنبية	(11,643)	(4,525)
احتياطي تقييم موجودات مالية	15,053	3,096
احتياطي المخاطر المصرفية	10,025	8,781
يطرح: 50% من الاستثمارات في البنوك وشركات التأمين	(2,118)	(2,070)
مجموع رأس المال الإضافي	11,317	5,282
مجموع رأس المال التنظيمي	226,776	205,436
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	1,391,205	1,248,278
نسبة كفاية رأس المال (%)	16.30%	%16.46
نسبة رأس المال الأساسي (%)	15.49%	%16.03

43- مستويات القيمة العادلة

أ – القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة 31 كانون الأول 2013 دينار	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
موجودات مالية بالقيمة العادلة					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل					
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	647,929	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	107,143	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات		
المجموع	755,072				
عقود آجلة عملات أجنبية	876,456	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل					
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	57,366,110	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	8,622,034	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	65,988,144				
إجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة	67,619,672				
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة					
عقود آجلة عملات أجنبية	9,134	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
مجموع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة	9,134				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام 2013 .

ب – القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه إننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود إما لاستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

31 كانـــون الأول 2013	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	مستوى القيمة العادلـــة
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	163,015,103	163,018,076	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	174,239,024	174,593,179	المستوى الثاني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,508,000	8,562,884	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	969,880,528	971,797,773	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة	440,199,205	447,726,186	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	**1,755,841,860**	**1,765,698,098**	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	69,916,512	70,310,527	المستوى الثاني
ودائع عملاء	1,544,205,723	1,550,816,646	المستوى الثاني
تأمينات نقدية	92,141,505	92,411,440	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة	**1,706,263,740**	**1,713,538,613**	

للبنود المبينة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

44- ارتباطات والتزامات محتملة

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
اعتمادات	69,647,433	41,995,685
قبولات	22,187,936	17,622,662
كفالات :	84,920,655	87,036,385
– دفع	29,665,333	24,881,111
– حسن تنفيذ	31,917,646	38,737,864
– أخرى	23,337,676	23,417,410
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	113,237,275	95,018,224
المجمـوع	289,993,299	241,672,956

ب- التزامات تعاقدية:

	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
عقود شراء ممتلكات ومعدات	449,283	513,902
عقود إيجار تشغيلية ورأسمالية	278,345	1,018,694
* المجمـوع	727,628	1,532,596

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة.

45- القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير ولفك رهونات عقارية وللمطالبة بالعطل والضرر ولوقف صرف شيكات ، ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 50,364,846 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 (60,690,885 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الإدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 610,523 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 (مقابل 613,270 دينار كما في نهاية السنة السابقة) ، علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الدخل الموحد أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها .

46- أرقام المقارنة

قام البنك خلال النصف الثاني من العام 2013 بتصحيح الخطأ المحاسبي المتعلق بالمطلوبات الضريبية المؤجلة المحتسبة على الأرباح غير المتحققة من تقييم الأسهم ضمن محفظة البنك والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، حيث إنه برأي الإدارة والمستشارين الضريبيين والقانونيين للبنك لن يترتب على البنك أية التزامات ضريبية على الأرباح المتأتية من هذه الاستثمارات ، وعليه تم إطفاء كامل رصيد المطلوبات الضريبية المؤجلة على كل من احتياطي القيمة العادلة والأرباح المدورة والتي تم تعديلها على أرصدة الحسابات المتعلقة بها في بداية العام 2013 وذلك لتعذر تعديل أرقام المقارنة بأثر رجعي .

هذا ويتمثل الأثر المالي لهذا التعديل بما يلي :			
قائمة المركز المالي المرحلية الموجزة:	أول كانون الثاني 2013 دينـــار	التعديلات دينـــار	الرصيد المعدل دينـــار
المطلوبات الضريبية المؤجلة	5,882,960	(5,882,960)	-
احتياطي القيمة العادلة	6,880,281	3,711,783	10,592,064
الأرباح المدورة	43,869,842	2,171,177	46,041,019

47- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك ، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية باستثناء الإفصاحات الخاصة بمعيار التقارير المالية الدولي رقم (12) و(13) :

المعيار الدولي للتقاريرالمالية رقم (10) : القوائم المالية الموحدة.	يتطلب المعيار عرض القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة كوحدة اقتصادية واحدة ليستبدل المتطلبات السابقة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية الموحدة والمنفصلة والتفسير رقم (12): توحيد القوائم المالية للمنشآت ذات الغرض الخاص .
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): الاتفاقيات المشتركة.	حلّ محلّ معيار المحاسبة الدولي رقم (31) : الحصص في المشاريع المشتركة ، ويتطلب هذا المعيار من المنشأة التي تعتبر طرفاً في ترتيبات مشتركة تحديد نوع الترتيبات المشتركة التي تشارك فيها وذلك من خلال تقييم حقوقها والتزاماتها التي تنطوي على هذه المشاركة وأن تقوم بالمحاسبة عن هذه الحقوق والالتزامات وفقاً لنوع الترتيبات المشتركة .
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.	يتطلب هذا المعيار من المنشأت الإفصاح بشكل تفصيلي عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم المخاطر وطبيعة تلك المخاطر المرتبطة بمصالح المنشأة مع المنشآت الأخرى وأثرها على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13): احتساب القيمة العادلة.	يتناول هذا المعيار قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عنها حيث حل محل الإرشادات المتعلقة باحتساب القيمة العادلة الموجودة في المعايير الدولية للتقارير الدولية لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها .
معيار المحاسبة الدولي رقم (19) : منافع الموظفين (كما عدلت في العام 2011) .	تتضمن النسخة المعدلة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (19) : منافع الموظفين بعض التعديلات على المتطلبات المتعلقة بكل من التقاعد والمنافع الأخرى بعد التقاعد ومنافع إنهاء الخدمة بالإضافة إلى تعديلات أخرى.

معيار المحاسبة الدولي رقم (27) : القوائم المالية المنفصلة (كما عدلت في العام 2011) .	تتعامل النسخة المعدلة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (27) : القوائم المالية المنفصلة مع متطلبات إعداد القوائم المالية المنفصلة فقط ، والمتشابهة إلى حد كبير مع المتطلبات الحالية في معيار المحاسبة الدولي رقم (27) : القوائم المالية الموحدة والمنفصلة ، علما بأن إعداد القوائم المالية الموحدة حاليا يتم وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) : القوائم المالية الموحدة.
معيار المحاسبة الدولي رقم (28) : الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (كما عدلت في العام 2011) .	حلّ محلّ معيار المحاسبة الدولي رقم (28) : الاستثمارات في الشركات الحليفة ويصف طريقة المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة ويحدد المتطلبات اللازمة لتطبيق طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عليها. يُعرف هذا المعيار مصطلح " التأثير الهام " ويوفر إرشادات حول تطبيق طريقة حقوق الملكية ، بما فيها الحالات التي يتم فيها الإعفاء من تطبيق طريقة حقوق الملكية. كما يبين كيفية إجراء اختبار التدني للشركات الحليفة والمشاريع المشتركة.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) : الإفصاحات / تقاص الموجودات المالية والمطلوبات الماليـة .	تعديل متطلبات الإفصاح في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) : الإفصاحات حيث يتطلب الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بجميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تم تقاصها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (32): عرض الأدوات المالية.
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الأعوام 2009-2011.	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) ومعاييرالمحاسبة الدولية أرقام (1) و (16) و (32) و (34) .
تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10) ، (11) ، (12) – القوائم المالية الموحدة والترتيبات المشتركة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى : ارشادات التحويل .	توفر هذه التعديلات إعفاءات إضافية وفقاً للأحكام الانتقالية للحد من متطلبات تعديل وإظهار أرقام المقارنة للسنوات ما قبل سنة المقارنة السابقة.

ب- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يقم البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الواردة أدناه، الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكّر، لكن غير سارية المفعول بعد:

سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32) : عرض الأدوات المالية – تقاص الموجودات المالية والمطلوبات المالية .	أول كانون الثاني 2014
التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10) و(12) – القوائم المالية الموحدة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27) : القوائم المالية المنفصلة والمتعلقة بعرض وقياس الموجودات المالية.	أول كانون الثاني 2014
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (36) :التدني في الموجودات – الإفصاحات حول المبالغ المسترده للموجودات غير المالية.	أول كانون الثاني 2014
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (39) : تبادل المشتقات ومحاسبة التحوط .	أول كانون الثاني 2014
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) : تعريف خطط منافع الموظفين ومساهمة الموظفين في تلك الخطط.	أول تموز 2014
التفسير رقم (21) : الجبايات.	أول كانون الثاني 2014

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق كل من المعايير والتفسيرات المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية الموحدة عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير والتفسيرات أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك .

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2013

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة العليا التنفيذية

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2013

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسة:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة، قبول الودائع بكافة أنواعها، الطلب والتوفير ولأجل، إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات، إضافة إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقديم خدمة التأجير التمويلي.

ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين 66 فرعاً و11 مكتباً للصرافة في الأردن و 15 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين، وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1769 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	811	فرع وادي السير	6	فرع ش . المدينة المنورة	8	فرع الرونق	9
الإدارة الإقليمية	166	فرع دير أبي سعيد	6	فرع العقبة	12	فرع ش . الحرية / المقابلين	6
فرع الشميساني	21	فرع صويلح	10	فرع البيادر	8	فرع المدينة الرياضية	7
فرع عمّان	8	فرع الفحيص	9	فرع المفرق	12	فرع تاج مول	10
فرع الكرك	7	فرع أبو نصير	8	فرع المنطقة الصناعية / البيادر	6	فرع الهاشمي الشمالي	8
فرع إربد	14	فرع مأدبا	10	فرع الأزرق الشمالي	11	فرع رام الله	24
فرع ش. الحصن	8	فرع الدوار الأول	12	فرع جبل اللويبدة	9	فرع الخليل	19
فرع ش. إيدون	7	فرع المطار	8	فرع طارق	9	فرع جنين	20
فرع معان	7	فرع ش . حكما/ إربد	10	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	6	فرع نابلس	24
فرع الرمثا	13	فرع الزرقاء	9	فرع مرج الحمام	8	فرع غزة	19
فرع الطرة	5	فرع ش . فيصل/ الزرقاء	10	فرع الجيزة	8	فرع الرام	9
فرع السلط	12	فرع الزرقاء الجديدة	8	فرع رأس العين	9	فرع العيزرية	8
فرع جرش	9	فرع الشونة الشمالية	10	فرع ضاحية الياسمين	9	فرع المنطقة الصناعية / رام الله	6
فرع المحطة	8	فرع كفرنجة	5	فرع الصويفية	12	فرع بيت لحم	9
فرع ش. اليرموك/ النصر	6	فرع القويسمة	10	فرع الوحدات	11	فرع طولكرم	10
فرع ماركا	12	فرع الدوار الثالث	7	فرع الرصيفة	8	فرع عرابة	6
فرع عجلون	9	فرع ش . مكة	12	فرع خلدا	8	فرع قباطية	6
فرع جبل الحسين	13	فرع الجامعة الأردنية	7	فرع أبو علندا	9	فرع رفيديا	7
فرع الخالدي	6	فرع ش . الثلاثين/ إربد	11	فرع سيتي مول	12	فرع النصر	7
فرع الجبيهة	9	فرع النزهة	8	فرع الرابية	8	فرع الإرسال	7
فرع السوق التجاري	8	فرع الجاردنز	18	فرع عبدون	12		

ج- حجم الاستثمار الرأسمالي:

317 مليون دينار كما في 2013/12/31.

2. الشركات التابعة للبنك:

أ. بنك الأردن - سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن – سورية	%49
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص. ب. 8058 دمشق – سورية هاتف: 00963-11-22900100 فاكس: 00963-11-2315368
عدد الموظفين	163 موظفاً
عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع	**فرع أبو رمانة** دمشق – أبو رمانة – ساحة الجامعة العربية هاتف: 00963-11-3354500 فاكس: 00963-11-3354506 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 8 **فرع ش. الفيصل / حلب** حلب – المنطقة العقارية الثانية – ش. الملك فيصل هاتف: 00963-21-2228070 فاكس: 00963-21-2228081 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 6 **فرع البارون / حلب** حلب – ش. البارون هاتف: 00963-21-2126996 فاكس: 00963-21-2125985 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 6 **فرع حرستا** (مغلق مؤقتاً) حرستا – ريف دمشق – مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة هاتف: 00963-11-5376711 فاكس: 00963-11-5376717 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد **فرع حمص** (مغلق مؤقتاً) حمص– دوار 94 – ش. أبو تمام هاتف: 00963-31-2220605 فاكس: 00963-31-2222305 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد **فرع اللاذقية** اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي هاتف: 00963 - 41 - 457166 فاكس: 00963 - 41 - 456768 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 9 **فرع صحنايا** (مغلق مؤقتاً) ريف دمشق – أوتستراد درعا – مقابل كازية المدينة المنورة هاتف: 00963-11-63900333 فاكس: 00963-11-8140614 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد **فرع ش. بغداد** دمشق – ساحة السبع بحرات هاتف: 00963-11-22900100 فاكس: 00963-11-2317730 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 9 **فرع العباسيين** دمشق – ساحة العباسيين – بجانب صيدلة فادي عبدالنور هاتف: 00963-11-4645322 فاكس: 00963-11-4645326 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 7 **فرع العزيزية/ حلب** حلب – منطقة العزيزية – ش. سينما الزهراء هاتف: 00963-21-2122667 فاكس: 00963-21-2125672 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 4 **فرع طرطوس** طرطوس – ش. الثورة هاتف: 00963-43-313733 فاكس: 00963-43-313793 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 6 **فرع الحمدانية/ حلب** (مغلق مؤقتاً) حلب – الحمدانية – فندق المارتيني هاتف: 00963-21-5120152 فاكس: 00963-21-5120156 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد **فرع جرمانا** ريف دمشق – ساحة السيد الرئيس هاتف: 00963-956001616 ص. ب. 8058 دمشق– سورية عدد موظفي الفرع: 5
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / بنك الأردن – سورية

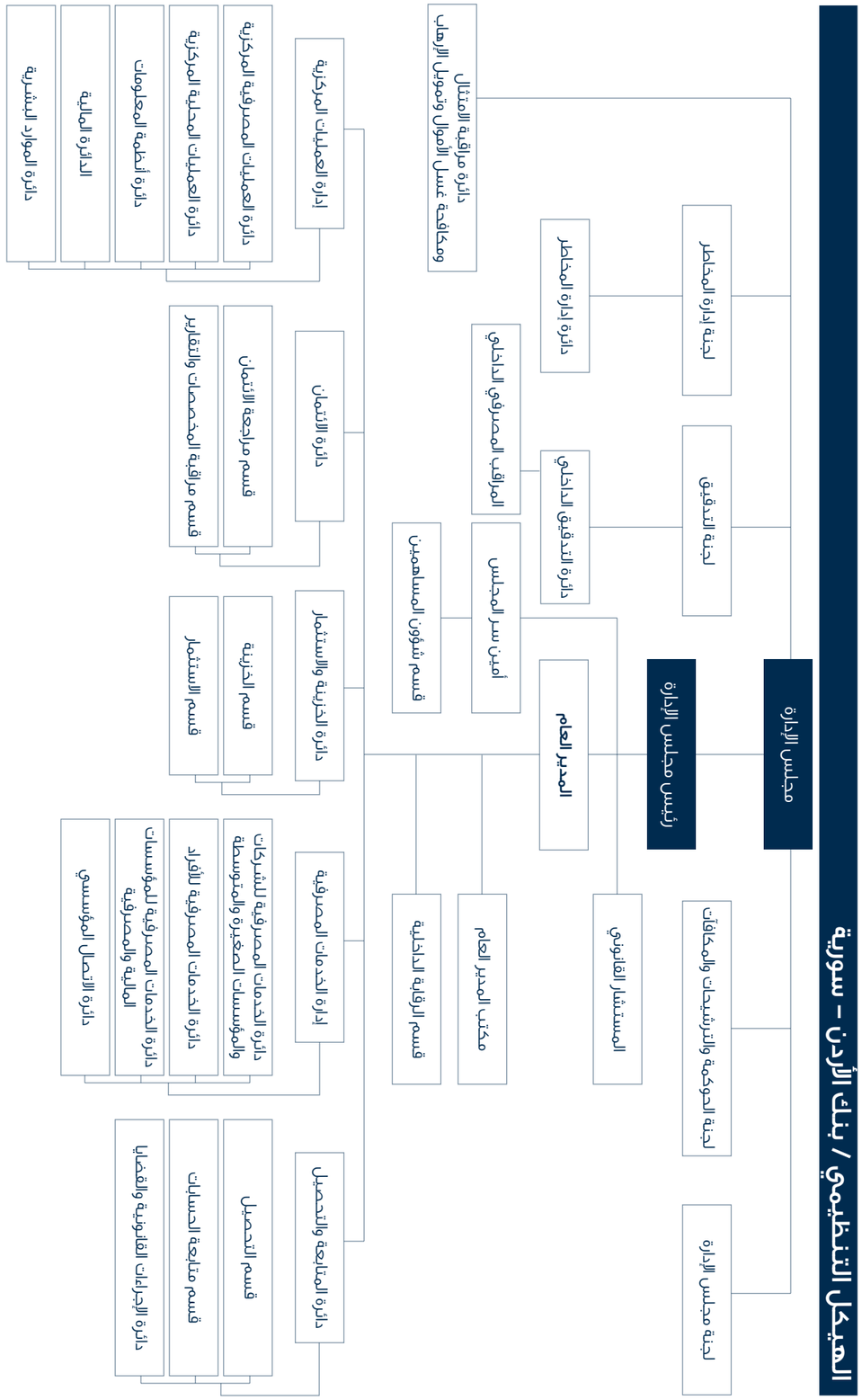

ب. شركة الأردن للتأجير التمويلي المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	10,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100%
عنوان الشركة	عمان – ش. مكة – بناية رقم: 165 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: 5542695 فاكس: 5542698
عدد الموظفين	7 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / شركة الأردن للتأجير التمويلي

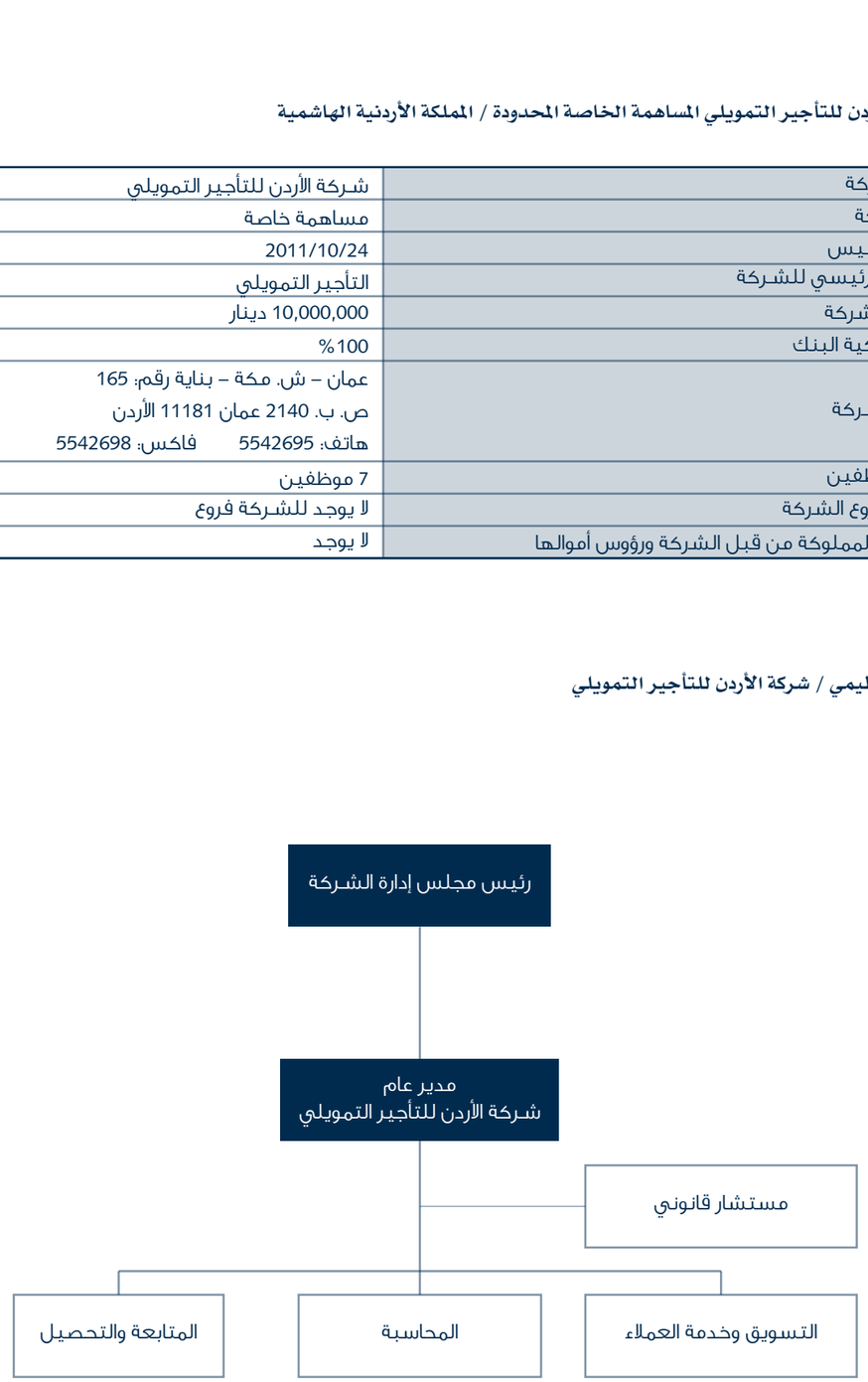

ج. شركة تفوّق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100%
عنوان الشركة	عمان – الشميساني – ملتقى ش. الشريف عبدالحميد شرف مع ش. ابن عبد ربه، بناية رقم: 95 ص.ب. 942453 عمان 11194 الأردن هاتف: 5654990 فاكس: 5675951
عدد الموظفين	8 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / شركة تفوّق للاستثمارات المالية

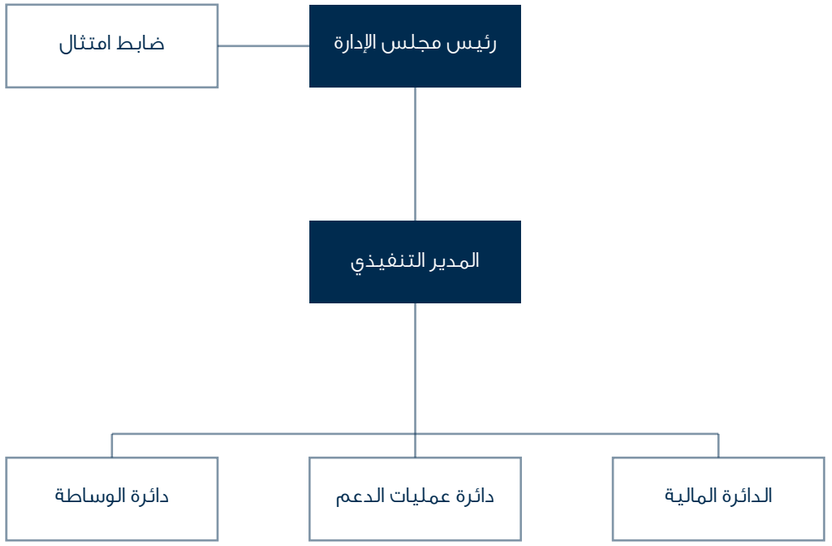

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

تاريخ الميلاد: 1969/11/14 **تاريخ التعيين:** 1995/1/21
تاريخ العضوية: 2001/6/14 **طبيعة العضوية:** تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس الإدارة / المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 – كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
  - البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 – كانون الثاني 1993.
  - دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 – شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / رام الله – فلسطين.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة اليرموك.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين.

الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان
نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1935/2/5 **تاريخ العضوية:** 1997/5/31
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- دكتوراه في الاقتصاد سنة 1967 من جامعة فاندر بلت / الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير في الاقتصاد سنة 1959 من جامعة فاندر بلت / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1958 من الجامعة الأمريكية / لبنان.

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس إدارة بورصة عمان – سابقاً.
- مديراً عاماً للبنك الأهلي الأردني – سابقاً.
- مديراً عاماً للشركة الوطنية العقارية / الكويت – سابقاً.
- مديراً عاماً لدائرة الاستيراد والتصدير والتموين / الحكومة الأردنية – سابقاً.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية.
- عضو مجلس إدارة بنك الإنماء الصناعي.
- عضو مجلس إدارة في البنك الأهلي الأردني.
- عضو لجنة إدارة بنك الأردن والخليج سابقاً (البنك التجاري الأردني حالياً).
- عضو مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1972/2/12 **تاريخ العضوية:** 2005/2/17

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University / لندن.
- بكالوريوس Science Marketing سنة 1992 من جامعة Western International University / لندن.

الخبرات العملية:

- رئيس تنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن منذ سنة 2007.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية / جدة اعتباراً من 2009/9/6.
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 – 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي / فلسطين من أيلول 1999 – 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 – أيلول 1999.
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 – نيسان 1999.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.
- رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للنقل الدولي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- شركة النقليات السياحية (جت)، شركة اليرموك للتأمين، شركة الاتحاد العربي للتأمين، بنك الإنماء الصناعي وشركة الإقبال للطباعة والتغليف.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:

- خبرة 17 سنةً في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.

السيد يحيى زكريا محمد القضماني

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1957/1/1 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1979 من جامعة مينيسوتا / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- مديراً لشركة السياحة للأراضي المقدسة، وكلاء عامون أليطاليا / الأردن من سنة 1979 - 2004.
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة النقليات السياحية الأردنية "جت" من سنة 1981 – 1999.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للطباعة والتغليف.

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1955/7/6 **تاريخ العضوية:** 2008/10/22

طبيعة العضوية: غير تنفيذي /غير مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن / المملكة المتحدة.
- الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة / المملكة المتحدة.
- بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.

الخبرات العملية:

- مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.
- طبيب أخصائي في القطاع الخاص منذ 1992.
- محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفربول، الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1987 – 2000 على فترات.
- رئيس لجمعية اختصاصيي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى 2012.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري).

الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1956/12/13 **تاريخ العضوية:** 2008/10/22

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان.
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية / مصر.

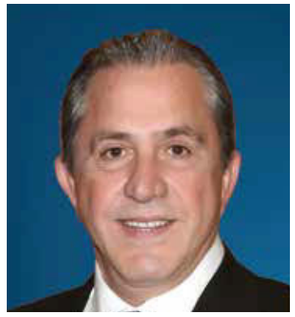

السيد جان جوزيف عيسى شمعون

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1951/1/1 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- إدارة الأعمال من معهد PIGIER / لبنان سنة 1973.

الخبرات العملية:

- رئيس هيئة المديرين لشركة ضانا للتجارة العامة والوكالات / ذات مسؤولية محدودة منذ 18 آذار 2009 حتى الآن.
- رئيس هيئة المديرين لشركة الفارس للمنتجات الزراعية / ذات مسؤولية محدودة منذ 10 أيار 2006 حتى الآن.
- رئيس هيئة المديرين لمؤسسة النهرين التجارية (وكلاء سيارات SEAT) من سنة 1994 - 1999.
- مؤسس وشريك ورئيس هيئة المديرين للشركة العربية الاستشارية للتجارة منذ سنة 1993.
- مؤسس وشريك في شركة شمعون وكاليس للتجارة من سنة 1981 - 1993.
- مديراً عاماً لشركة ليون التجارية من سنة 1978 - 1981.
- شريكاً في شركة جوزيف شمعون وأولاده من سنة 1973 - 1978.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة في الاتحاد العربي الدولي للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في مستشفى عمان الجراحي.

السـيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/6 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 ولغاية الآن.
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010.
- مدير عام في شركة سرايا العقبة من 2007/2/1 – 2009/12/31.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- مدير منطقة الخليج / قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 – كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 – أيلول 2002.
- المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 – أيلول 2000.
- المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 – تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB).
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1
- عضو مجلس الأمناء في جامعة مؤتة من 2009/11 - 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 – آذار 2007.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 – شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 – أيلول 2000.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 – تشرين ثاني 2003.
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010– شباط 2013 .
- عضو مجلس أمانة عمّان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

تاريخ الميلاد: 1950/9/17 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس هندسة السيارات سنة 1975 من جامعة تشيلسي / بريطانيا.

الخبرات العملية:

- رئيس هيئة مديري مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير – سابقاً.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس هيئة مديري شركة تلال اللوبيدة للمطاعم السياحية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للعلوم والتكنولوجيا.
- عضو مجلس إدارة شركة ألفا للتعدين والتكنولوجيا.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو في لجنة تأسيس مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير.
- عضو في مجلس إدارة متحف السيارات الملكي.
- نائب رئيس مجلس إدارة معرض ومؤتمر معدات العمليات الخاصة (SOFEX).
- عضو في الهيئة العليا لرياضة السيارات.
- رئيس مجلس إدارة شركة سي إل إس الأردن (CLS Jordan).
- رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية الدولية للحماية (JoSecure International).
- رئيس مجلس إدارة (Jordan Electronic Logistics Support).

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة

تاريخ الميلاد: 1960/5/1 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن سنة 2007.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة كوارتز الإلكتروميكانيكية – رأس الخيمة / الإمارات العربية المتحدة سنة 2006.
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر سنة 2001.
- رئيس تنفيذي شركة كيبلك – الكويت منذ سنة 1999.
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكتروميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن منذ سنة 1994 – 1997.
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية – الأردن من كانون ثاني 2004 – تموز 2004.
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 – 1990.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي – فلسطين.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- شركة الصقر للتأمين.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:

- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 25 سنةً في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:

- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.

السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1968/12/16 **تاريخ العضوية:** 2011/6/16

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس حقوق سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:

- يزاول مهنة المحاماة من سنة 1994 حتى تاريخه.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد نقولا يوسف نقولا بهو
مساعد المدير العام التنفيذي / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية

تاريخ الميلاد: 1965/7/17 **تاريخ التعيين:** 2005/5/3

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة المؤسسات سنة 2006 من جامعة UK / Durham University.
- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية سنة 2004 من جامعة عمان الأهلية / الأردن.
- دبلوم علوم مالية ومصرفية سنة 1987 من معهد الدراسات المصرفية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام التنفيذي / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية في بنك الأردن منذ 2013/3/1.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية في البنك منذ 2005/5/3 - 2013/2/28.
- عمل في بنك HSBC في عدة مناصب إدارية وتنفيذية من سنة 1983 – 2005.
- عضو في معهد الإدارة البريطاني Chartered Management Institute of London.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة في شركة تعوَّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة في شركة النقليات السياحية الأردنية (جت).

السيد جوني سمير حنا زيدان
المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1967/7/20 **تاريخ التعيين:** 2008/4/7

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1990 من جامعة بيت لحم / فلسطين.

الخبرات العملية:
- مدير عام في شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، من كانون الثاني 2006 – نيسان 2008.
- مدير تطوير القطاع الخاص في USAID، من تشرين الأول 1996 – كانون الثاني 2006.
- رئيس قسم الرقابة المالية في البنك الأهلي الأردني / فلسطين، من شباط 1996 – تشرين الأول 1996.
- مدير دائرة الإقراض في UNRWA، من نيسان 1992 – شباط 1996.
- رئيس قسم تأمين عام في الوكالة العربية للتأمين / فلسطين، من نيسان 1991 – نيسان 1992.
- مراقب تكاليف في فندق النوتردام – القدس، من أيلول 1989 – نيسان 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية في فلسطين.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في فلسطين.

السيد أسامة سميح أمين سكري
المستشار القانوني للبنك

تاريخ الميلاد: 1955/4/27 **تاريخ التعيين كمستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية:** 1994/4/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.

الخبرات العملية:
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.
- عضو مجلس إدارة شركة تعوَّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.

السيد صالح رجب عليان حماد
المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر
أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 **تاريخ التعيين:** 1994/12/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل II والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية: CCO, CORE.
- مبرمج ومحلل أنظمة آلية في بنك القاهرة عمان من 1987/11/1 – 1994/11/30.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية م.ع.م.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار م.ع.م.

السيد سلامة محمود عبدالفتاح أبو نصير
المدير التنفيذي/ دائرة الائتمان

تاريخ الميلاد: 1954/10/14 تاريخ التعيين: 2009/11/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1978 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- مدير إقليمي – إدارة ومراقبة ائتمان الشركات الكبرى والتجارية وتمويل المشاريع في بنك الإسكان من سنة 2006 – تشرين الأول 2009.
- مدير إقليمي – إدارة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الإسكان من سنة 1999 – 2005.
- مدير إقليمي مساعد لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات في البنك الأهلي التجاري / السعودية من سنة 1994 – 1999.
- رئيس قسم التسليف والتسويق وعلاقات العملاء في البنك الأهلي التجاري / السعودية من سنة 1985 – 1994.
- محاسب ومدقق داخلي في البنك الأهلي التجاري / السعودية من سنة 1978 – 1985.
- اجتاز بنجاح العديد من البرامج المهنية وورش العمل المتخصصة.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- الشركة الدولية لإنتاج الأقمشة ممثلاً لبنك الإسكان.
- الشركة الأردنية لصناعة الأنابيب ممثلاً لبنك الإسكان.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور
المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9 تاريخ التعيين: 1994/11/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:
  - مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن اعتباراً من 2007/12/24.
  - مدير فرع عمان في بنك الأردن من 2006/4/25 – 2007/12/23.
  - مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 – 2006/4/25.
  - مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمان من 1987/1/1 – 1994/10/30.
  - خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات من أبرزها مكتب شاعر للتدقيق.
  - محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.
  - حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

4. مساهمات كبار المساهمين التي تزيد عن 5% لسنة 2013 والمقارنة مع السنة السابقة 2012 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2013	النسبة 2013	عدد الأسهم 2012	النسبة 2012
السيد توفيق شاكر خضر فاخوري	أردنية	36,286,204	%23.4	36,286,204	%23.4
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	أردنية	19,958,077	%12.9	19,958,077	%12.9
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	أردنية	15,328,427	%9.9	15,328,427	%9.9
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	أردنية	9,489,347	%6.1	9,489,347	%6.1

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:
وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2013 (صفحة 20).

6. درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً:

الرقم	اسم المورد	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
1	شركة الشرق العربي للتأمين	% 11.1

لا يوجد اعتماد على عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المبيعات.

7. – لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
– لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. – لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
– يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
– لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:
– ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 140).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) (صفحة 113).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 114).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوَّق للاستثمارات المالية) (صفحة 115).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن – سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تفوَّق للاستثمارات المالية
دكتوراه	2	-	-	-
ماجستير	86	6	1	4
دبلوم عالي	6	1	-	-
بكالوريوس	1,136	117	4	3
دبلوم	273	35	1	-
ثانوية عامة	89	4	1	-
دون الثانوية	177	-	-	1
المجموع	**1,769**	**163**	**7**	**8**

ج- برامج التدريب لسنة 2013 تفاصيلها كما يلي:		
البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التدريب في البنك)	474	9,129
الدورات الخارجية	45	75
المجموع	**519**	**9,204**

مجالات الدورات التدريبية تفاصيلها كما يلي:		
الموضوع	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
بنكية/مصرفية	189	3,762
إدارة المخاطر والامتثال	91	1,772
مهارات سلوكية/إدارية	56	1,061
خدمة العملاء	110	1,740
حاسوبية	4	57
موارد بشرية	9	112
مالية	7	65
خدمات تجارية	10	112
أخرى	43	523
المجموع	**519**	**9,204**

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 25)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

- مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية بالبنك.

- مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة، أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

- مخاطر الامتثال:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

- مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.

- مخاطر السوق:

هي مخاطر تعرّض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق. وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول.

تنشأ مخاطر السوق من: التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق، تقلبات أسعار الفائدة، تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً، تقلبات أسعار العملات الأجنبية، الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير، وحيازة المراكز غير المغطاة.

- مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

- مخاطر العملات الأجنبية:

تنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات، ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.

- مخاطر أسعار الأسهم:

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2013:

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 19)، مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2013.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2013 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2009 - 2013:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2009 - 2013) المبلغ بآلاف الدنانير							
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة		
2009	192,668	21,455	36,909	15,000	%15	-	2.15
2010	214,408	21,351	45,427	16,500	%15	45,100	2.96
2011	259,194	18,114	49,674	23,265	%15	-	2.05
2012	276,510	14,267	46,222	23,265	%15	-	2.30
2013	316,986	4,506	50,204	23,265	%15	-	2.50

2010	تم توزيع أسهم منحة بنسبة 41% من رأس المال بتاريخ 2011/4/6

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2013:

أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 33)، وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2013	2012
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%13.73	%13.55
2	العائد على رأس المال	%26.3	%23.4
3	العائد على متوسط الموجودات	%1.99	%1.78
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	20,573 دينار	18,987 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.77	%5.92
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.56	%1.63
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.20	%4.29
8	نسبة التسهيلات غير العاملة / إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%8.72	%9.88

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:

التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2014 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 42).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	126,318
بنك الأردن – سورية	22,850
شركة تفوَّق للاستثمارات المالية	5,246
شركة الأردن للتأجير التمويلي	1,749
المجموع	**156,163**

كما بلغت أتعاب الاستشارات الضريبية لمدققي حسابات بنك الأردن– سورية 1,750 ديناراً أردنياً.

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك:

أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2013	عدد الأسهم 2012
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	أردنية	7,050	7,050
آية شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,979	5,979
تالا شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,979	5,979
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,979	5,979
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	1,072	1,072
تماره شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	2,725	2,725
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	91,031	91,031
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	أردنية	8,196	8,196
السيدة شذا عبدالمجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	286	286
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	19,883	16,400
مريم وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	35,243	32,721
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	7,445	5,795
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	6,389	4,875
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	أردنية	950,000	920,000
السيدة آمال أمين عزيز الترك	الزوجة	أردنية	203,000	200,000
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	أردنية	107,050	107,050
الدكتورة فريهان فخري حسين البرغوثي	الزوجة	أردنية	39,347	39,347
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	أردنية	228,775	228,775
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	أردنية	316,414	316,414
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	أردنية	25,847	25,847
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	19,958,077	19,958,077
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	8,197	43,203
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	أردنية	15,328,427	15,328,427
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	ممثل الشركة	أردنية	-	-

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2013	عدد الأسهم 2012
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام التنفيذي/ إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية	أردنية	110,000	95,000
السيد سليمان عياش أحمد الزعبي	مساعد المدير العام/ تنمية الأعمال المصرفية لغاية 2013/3/30	أردنية	550,000	535,000
السيد جوني سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين	أردنية	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	18,741	18,741
السيدة نجوى محمد سعيد منكو	الزوجة	أردنية	84,600	84,600
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال والمخاطر أمين سر المجلس	أردنية	18,755	13,755
السيد سلامة محمود عبدالفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي/ دائرة الائتمان	أردنية	-	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي	أردنية	20,000	20,000

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2013 و2012:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2013	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2012
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	2,483	2,483
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية	-	-
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	شركة ضانا للتجارة العامة والوكالات	-	-
		الشركة العربية الاستشارية للتجارة	-	-
		شركة الفارس للمنتجات الزراعية	-	-
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة	الشركة الدولية للعلوم والتكنولوجيا	-	-
		شركة ألفا للتعدين والتكنولوجيا	-	-
		شركة تلال اللويبدة للمطاعم السياحية	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة سكري وشركاه/ محامون	-	-

لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم.

18. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2013:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام	270,000	27,000	231,260	528,260
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	27,000	5,000	32,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	-	27,000	5,000	32,000
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	-	28,500	5,000	33,500
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	-	27,000	5,000	32,000
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	-	27,000	5,000	32,000
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	-	27,000	5,000	32,000
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	-	27,000	5,000	32,000
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	-	27,000	5,000	32,000
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	-	27,000	5,000	32,000
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	-	27,000	5,000	32,000
المجموع		**270,000**	**298,500**	**281,260**	**849,760**

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا التنفيذية لسنة 2013:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية وبدل أمانة سر المجلس (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام التنفيذي/ إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية	194,483	72,555	-	267,038
السيد سليمان عياش أحمد الزعبي	مساعد المدير العام/ تنمية الأعمال المصرفية لغاية 2013/3/30	27,981	27,797	-	55,778
السيد جوني سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين	121,646	10,015	-	131,661
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	143,168	77,878	-	221,046
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة	66,241	21,114	18,000	105,355
السيد سلامة محمود عبدالفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي/ دائرة الائتمان	71,526	11,489	-	83,015
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المديرالتنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي	52,646	8,457	-	61,103
السيد عماد خالد سالم الزعبي	المديرالتنفيذي/الدائرةالمالية من ٢٠١٣/٣/٣ لغاية ٢٠١٣/٩/١٥	46,045	-	-	46,045
المجموع		**723,736**	**229,305**	**18,000**	**971,041**

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع:

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 294.9 ألف دينار، وتفاصيلها كما يلي:

الجهة/ مجال التبرع	المبلغ (دينار)
تبرع للمتحف الوطني للأطفال	50,905
دعم الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	42,699
تبرع لمؤسسة التعاون/ فلسطين	35,500
مبادرة بنك الأردن التعليمية / اتفاقية الشراكة مع " حكايات سمسم"	50,676
دعم الجمعيات والأنشطة الخيرية والاجتماعية	89,119
دعم التعليم	8,486
دعم الأنشطة الثقافية	7,597
دعم الأنشطة البيئية	5,500
دعم الأنشطة الرياضية	1,760
متفرقات	2,650
المجموع	**294,892**

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

تقوم شركة تقوّق للاستثمارات المالية، وهي شركة تابعة للبنك، بتنفيذ عمليات بيع وشراء الأوراق المالية لصالح محفظة البنك في بورصة عمّان استناداً إلى قرارات لجنة الاستثمار المعتمدة في البنك مقابل العمولات التي تتقاضاها عن كل عملية بيع أو شراء. ولا توجد أي عقود أخرى تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية، والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (38) حول البيانات المالية، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، كما أن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة:

استمر البنك في خدمة الأنشطة البيئية بتقديم الدعم للعديد من الجهات التي تُعنى بهذا الجانب، حيث بلغت قيمة الدعم المقدم للأنشطة البيئية حوالي 5.5 ألف دينار، وكان أبرزها دعم جمعية الشابات المسيحيات في عمان من خلال تقديم الدعم المادي لورشة عمل بعنوان التلوث الضوضائي، دعم الجمعية الأردنية للوقاية من حوادث الطرق من خلال تقديم الدعم المادي للجمعية وذلك لنشر التوعية المرورية.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

لطالما كان بنك الأردن مؤسسة رائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث ساهم واشترك بنجاح عبر السنوات في تطوير عدة نواح في المجتمع كالتعليم والرياضة والفنون والثقافة والأنشطة الإنسانية من خلال دعم ورعاية الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية على اختلاف نشاطاتها. إن أبرز إنجازات البنك في خدمة المجتمع اشتملت على استمرار بنك الأردن في تركيزه على قطاع التعليم من خلال اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمسم". كما استمر البنك بتقديم الدعم لمتحف الأطفال الأردني للسنة الخامسة على التوالي، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي لمبادرة الأيام المفتوحة، كما قام البنك بتقديم الدعم للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، ولمؤسسة التعاون / فلسطين، ولجمعية الجنوب للتربية الخاصة ولاتحاد الجمعيات الخيرية، وفي سياق تركيزه على المساهمة في دعم الأنشطة الرياضية والشباب، فقد قام البنك بدعم نادي الشيخ حسين الرياضي، والتبرع لنادي الجزيرة الرياضي، ودعم مدارس الأكاديمية الدولية/عمان من خلال دعم فريق باسم "بنك الأردن" بمدرسة اكاديمية عمان في دوري صغار كرة القدم.

وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 31).

ج. البيانات المالية السنوية 2013

البيانات المالية السنوية 2013 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط – الأردن) والمقارنة مع السنة السابقة 2012، وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 46).

د. تقرير مدققي حسابات البنك

تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة ديلويت أند توش حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2013 (صفحة 45).

هـ. الإقرارات

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2014.

2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2013 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعّال.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري*	عضو مجلس إدارة	
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	
السيد جان جوزيف عيسى شمعون*	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة*	عضو مجلس إدارة	
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية*	عضو مجلس إدارة	

*نظراً لارتباط السادة وليد توفيق فاخوري، جان جوزيف شمعون، هيثم محمد سميح بركات وعمار محمود أبو ناموس بارتباطات عمل خارجية وقت إعداد هذه الإقرارات لتضمينها في التقرير السنوي للبنك لسنة 2013، فإن توافيعهم لم تظهر في هذه القائمة.

3. يقر رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام والمدير المالي بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2013.

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
شاكر توفيق شاكر فاخوري

المدير المالي
مدير وحدة المحاسبة المركزية والإدارية
نبيل محمود يوسف علي خليفة

الإفصاح والشفافية

الإفصاح والشفافية

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 56/ 2012 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31، فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال. هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

- إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.
- إعداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واعتمادها وتعميمها حسب الأصول.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
  - الاتصال بأرقام الوحدة المباشرة (5692572 - 06)، أو الرقم المجاني (080022335).
  - البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo
  - الفاكس 5600918 - 06.
  - هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك في أوقات العمل الرسمي.
  - الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
  - Call Center بعد أوقات العمل الرسمي.
- اعتماد اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) وإجراءات التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.
- دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها وتأثيرها.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركّزها وتصنيفها حسب درجة المخاطر والإجراءات المتخذه في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
- تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2013 عبر مختلف القنوات موزعة وفقاً للخدمات المصرفية، المنتجات البنكية، الصراف الآلي، الأداء الوظيفي.

الخدمات المصرفية	المنتجات البنكية	الصراف الآلي	الأداء الوظيفي
499	585	170	143

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلّب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الإجراءات التابعة بحق الموظفين المقصرين.
  - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل، المنتجات، مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
  - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

شبكة فروع بنك الأردن

شبكة فروع بنك الأردن

فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمان/ الشميساني

www.bankofjordan.com

هاتف: 5696277 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة عمان

الفرع الرئيسي/ الشميساني

ش. الشريف عبدالحميد شرف/ رقم البناية: 15

هاتف: 5696329 فاكس: 5696092 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع عمان/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 35

هاتف: 4624348 فاكس: 4657431 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79

هاتف: 4617003 فاكس: 4624498 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبدالله

هاتف: 4655707 فاكس: 4651728 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر

هاتف: 4910037 فاكس: 4910038 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الدوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2

هاتف: 4625131 فاكس: 4653914 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239

هاتف: 4616528 فاكس: 4656632 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52

هاتف: 7 / 4680025 فاكس: 4680028 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182

هاتف: 4656004 فاكس: 4653403 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98

هاتف: 2 / 5688391 فاكس: 5688416 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200

هاتف: 5513953 فاكس: 5514938 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جبل اللويبدة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163

هاتف: 4646980 فاكس: 4615605 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع طارق/ ش. طارق/ رقم البناية: 75

هاتف: 5053898 فاكس: 5053908 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 2 / 4893581 فاكس: 4894341 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع القويسمة/ ش. مأدبا/ رقم البناية: 82

هاتف: 4778626 فاكس: 4745301 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77

هاتف: 4164204 فاكس: 4162697 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 2

هاتف: 5852009 فاكس: 5815391 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر/ ش. الصناعة/ رقم البناية: 101

هاتف: 5861057 فاكس: 5813642 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين/ رقم البناية: 15

هاتف: 5349823 فاكس: 5342318 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الفحيص/ ش. الملكة رانيا العبدالله

هاتف: 4720832 فاكس: 4720831 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هداية

هاتف: 5237481 فاكس: 5249080 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري

هاتف: 4645933 فاكس: 4645934 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع وادي السير/ ش. عراق الأمير/ رقم البناية: 40

هاتف: 5814255 فاكس: 5816552 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع راس العين/ ش. القدس/ رقم البناية: 138

هاتف: 4748314 فاكس: 4786311 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات

هاتف: 4392693 فاكس: 4391242 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد

هاتف: 5713568 فاكس: 5713569 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الصويفية/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22

هاتف: 6 / 5861235 فاكس: 5861237 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الوحدات/ ش. المثنى بن حارثة

هاتف: 4780281 فاكس: 4778982 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. مكة/ ش. عبدالله غوشة

هاتف: 38 / 5826647 فاكس: 5826649 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65

هاتف: 5534367 فاكس: 5534593 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبدالله/ رقم البناية: 292

هاتف: 5357189 فاكس: 5354739 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ حرم الجامعة الأردنية

هاتف: 5355975 فاكس: 5355974 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. المدينة الطبية

هاتف: 5823512 فاكس: 5857684 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبدالله بن رواحة / رقم البناية: 14

هاتف: 5523195 فاكس: 5521653 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي

هاتف: 5929860 فاكس: 5929872 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني

هاتف: 5829503 فاكس: 5829042 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابلين/ ش. الحرية

هاتف: 4203178 فاكس: 4203376 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش

هاتف: 5159214 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط

هاتف: 5930241 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100

هاتف: 5051398 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك

هاتف: 05/3554901 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 92

هاتف: 05/3985091/2 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل

هاتف: 05/3936725 فاكس: 05/3936728 ص. ب 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 121

هاتف: 05/3862581 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3826193 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3746923 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي

هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجيزة/ أتوستراد عمان – العقبة

هاتف: 4460179 فاكس: 4460133 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 05/3244081 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)

هاتف: 02/7242347 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبدالله الثاني

هاتف: 02/7279066/5 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد/ ش. شفيق ارشيدات

هاتف: 02/7276403 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ مجمع الروسان

هاتف: 02/7246636 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. حكما

هاتف: 02/7400018 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين

هاتف: 02/6521351 فاكس: 02/6521350 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرمثا/ ش. المتنبي/ رقم البناية: 72

هاتف: 02/7383706 فاكس: 02/7381388 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل

هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420039 فاكس: 02/6420841 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع كفرنجة/ ش. الأمراء
هاتف: 02/6454973 فاكس: 02/6454053 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جرش/ ش. الملك عبدالله
هاتف: 02/6351453 فاكس: 02/6351433 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المفرق/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 17
هاتف: 02/6233317 فاكس: 02/6233316 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587177 فاكس: 02/6587377 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد
هاتف: 05/3834308 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة الجنوب

فرع الكرك/ ش. النزهة
هاتف: 03/2351043 فاكس: 03/2353451 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع معان/ ش. فلسطين
هاتف: 03/2132090 فاكس: 03/2131855 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع العقبة/ ش. الرشيد
هاتف: 03/2013118 فاكس: 03/2014733 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن

مكتب حدود جابر/ القادمين
هاتف: 02/6254074

مكتب حدود جابر/ المغادرين
هاتف: 02/6254073

مكتب حدود الرمثا/ المسافرين
هاتف: 02/7382425

مكتب الرويشد/ الكرامة
هاتف: 02/6295320

مكتب العمري/ المسافرين
هاتف: 05/3838014

مكتب صالة القادمين والمغادرين/ ميناء العقبة
هاتف: 03/2022702

مكتب جسر الشيخ حسين/ المعبر الشمالي/ المغادرين والقادمين
هاتف: 02/6550473

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى القادمين
هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى المغادرين
هاتف: 05/3539138 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين

الإدارة الإقليمية/ رام الله/ البيرة
هاتف: 0097022952703/2 فاكس: 0097022952705 ص. ب. 1328

فرع رام الله/ ش. المعارف
هاتف: 0097022958686 فاكس: 0097022958684 ص. ب. 1829

فرع نابلس/ ش. الشهيد ظافر المصري
هاتف: 0097092381120/5 فاكس: 0097092381126 ص. ب. 107

فرع جنين/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص. ب. 183

مكتب بلدية جنين/ ش. نابلس
هاتف: 0097042505233 فاكس: 0097042505231 ص. ب. 183

فرع قباطية/ بلدة قباطية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص. ب. 183

فرع غزة/ ش. عمر المختار
هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص. ب. 528

فرع النصر/ ش. النصر
هاتف: 0097082857230 فاكس: 0097082859258 ص. ب. 528

فرع الخليل/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص. ب. 494

فرع الرام/ القدس/ الرام
هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص. ب. 1328

فرع العيزرية/ القدس/ العيزرية
هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص. ب. 148

فرع المنطقة الصناعية/ رام الله/ ش. بيتونيا الرئيسي
هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص. ب. 1484

فرع طولكرم/ ش. نابلس
هاتف: 0097092687882 فاكس: 0097092687884 ص. ب. 18

فرع بيت لحم/ ش. القدس الخليل
هاتف: 0097022749938 فاكس: 0097022749941 ص. ب. 207

فرع عرابة/ ش. البلدية
هاتف: 0097042469444 فاكس: 0097042469442 ص. ب. 183

فرع رفيديا/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747 ص. ب. 107

فرع الإرسال/ رام الله/ ش. الإرسال
هاتف: 0097022976315 فاكس: 0097022976320 ص. ب. 1328

الهيكل التنظيمي العام / بنك الأردن

- مجلس الإدارة
  - أمانة السر
  - لجنة الترشيحات والمكافآت
  - لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية
  - اللجنة التنفيذية
  - لجنة إدارة المخاطر
  - لجنة التدقيق
- رئيس مجلس الإدارة / المدير العام
  - مستشار
  - دائرة التدقيق الداخلي
  - مساعد المدير العام التنفيذي
    - الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين
    - لجان الإدارة العامة
    - الشركات التابعة
    - دائرة الامتثال والمخاطر
    - الدائرة المالية
    - دائرة الموارد البشرية
    - الدائرة القانونية
    - دائرة التخطيط والدراسات
    - إدارة الائتمان
    - دائرة الائتمان
    - دائرة متابعة الائتمان
    - دائرة التحصيل
    - إدارة العمليات المركزية
    - دائرة دعم الفروع
    - دائرة عمليات الخزينة والحوالات المركزية
    - دائرة عمليات الودائع المركزية
    - دائرة تنفيذ القروض المركزية (الأفراد)
    - وحدة الحافظة اليومية
    - وحدة البنوك المراسلة
    - دائرة التنظيم
    - دائرة الخدمات التجارية المركزية
    - دائرة الأنظمة الآلية
    - دائرة تنفيذ الائتمان (الشركات والتجارية)
    - دائرة عمليات البطاقات
    - دائرة الخدمات الإدارية واللوازم
    - دائرة الخدمات الهندسية
    - دائرة نظم المعلومات الإدارية
    - الدائرة العقارية
    - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
    - فروع المبيعات والخدمات
    - دائرة الخدمات المصرفية للأفراد
    - دائرة تنمية أعمال الشركات
    - دائرة الخزينة والاستثمار
    - دائرة التأجير التمويلي
    - دائرة تنمية الأعمال التجارية
    - مراكز تنمية الأعمال التجارية